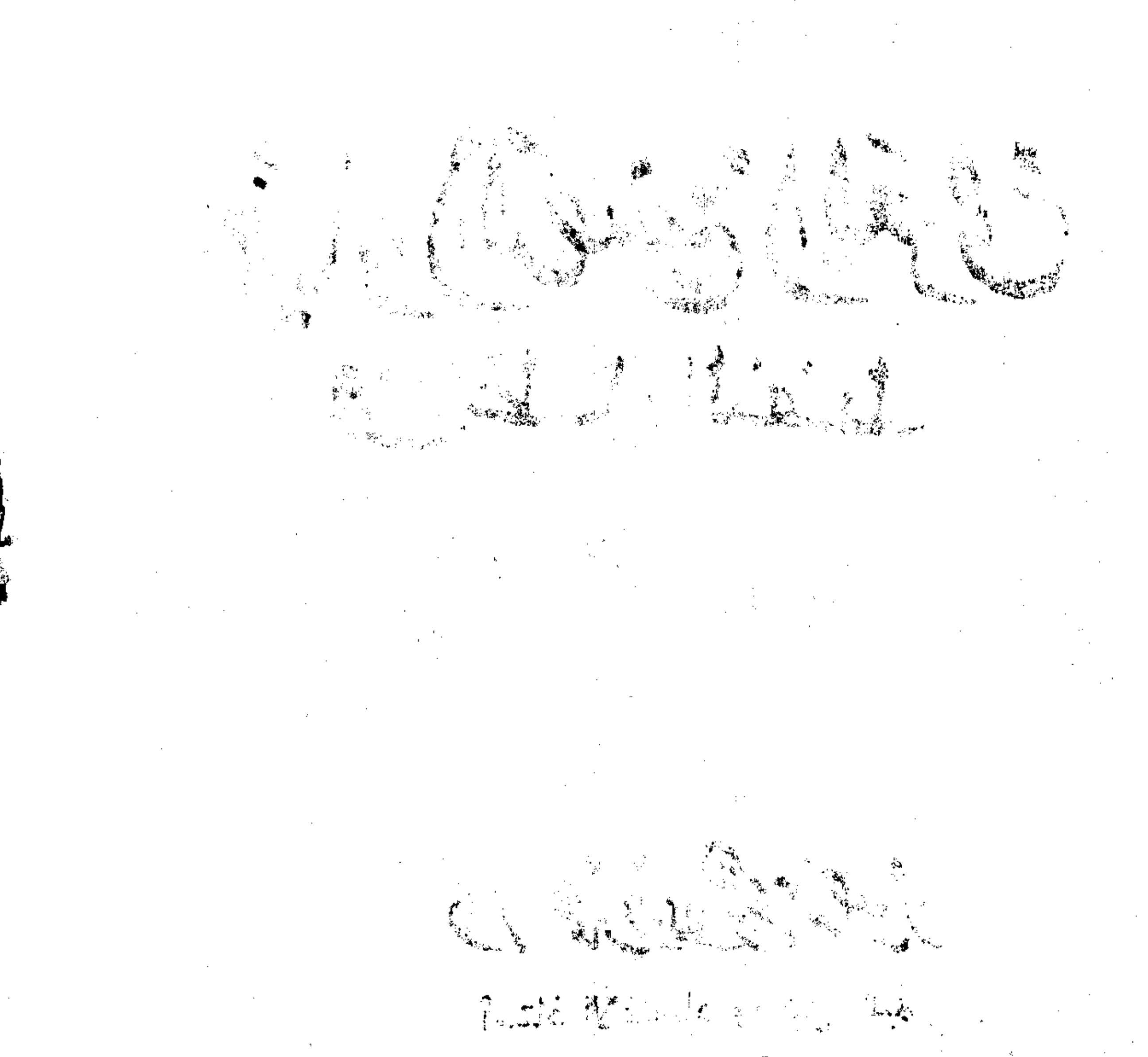
خيار التصنيع العربي
في ظل النفط

د/ محمد ابراهيم منصور
أستاذ الاقتصاد ووكيل كلية
التجارة جامعة أسيوط

دار الثقافة للنشر والتوزيع
القاهرة - ت : ٩٠٤٦٩٦



مقـــدمة

دخل الاقتصـــاد العربى فى مطلع السبعينيات مرحلة جديدة من تطوره ، وهى المرحلة التى اتفق على تسميتها بالحقبة النفطية • ولا نعنى بهذه الحقبة مجرد ارتفاع أسعار النفط عدة مرات وزيادة الثروة النقدية للدول العربية المصـدرة للنفط ، وانما نعنى بها تلك الحقبة التاريخية التى تبلورت فيها مجموعة من الحقائق أهمها :

(أ) استعادة الدول العربية المنتجة والمصـدرة للنفط لأول مرة لقرار تحـديد آنتاج وتسـويق النفط •

(ب) مضاعفة العـوائد الناجمة عن تصـدير النفط عدة مرات بصـورة مفاجئة تمكن من تراكم ثروة عربية هائلة على نحـو سريع •

(جـ) استحواز عـدد من الأقطـار العربية على قوة اقتصـادية ومالية ونقـدية كبيرة تسـمح لهـا بتحقيـق برامج تنموية طموحة •

(د) تزايد الرغبة لدى هذه الاقطار فى تحويل العوائد النفطية الكبيرة الى أشـكال اخرى للاستثمارات المنتجـة فى القطاعات غير النفطية تحسبا لنضوب هـذا المورد الطبيعى •

وقد كان خيـار التصـنيع واحـدا من الخيارات البديلة

لاستخدام العائدات النفطية ، اغرت على التمسك به قاعدة هامة من الموارد الطبيعية أهمها النفط والغاز قام عليها بالأساس هذا التوجه التصنيعي ، ناهيك عما بشرت به الحقبة النفطية أيضا من امكانيات لتخطى عقبات التمويل والتصريف التى واجهت محاولات سابقة للتصنيع العربي . فأى نوع من التصنيع اختارت الأقطار النفطية ؟ وما هى الخصائص العامة التى اكتسبها التصنيع العربى من تلك الحقة ؟ والى أين وصل هذا الخيار فى ظل النفط ؟ وهل حقق الأهداف المعقودة عليه فى تنويع بنية الاقتصادات العربية وفى احداث الانتقال من الاعتماد على مورد طبيعى واحد قابل للنضوب الى موارد متجددة توفر الانطلاق الذاتى للاقتصاد العربى ؟ واخيرا بكم من العقبات اصطدم هذا الخيار التصنيعى وكم من المشكلات افرز ؟

ويسعى هذا الكتاب الى تقويم تجارب التصنيع فى الدول العربية النفطية بغية اكتشاف الملامح المشتركة لهذه التجارب وما أفرزته من نتائج ومشكلات مشتركة . وقد اخترنا كدراسة حالة لذلك تجربتين بارزتين للتصنيع العربى احداهما من الجزائر والأخرى من المملكة العربية السعودية . وهما حالتان اعتمد فيهما التصنيع على قطاع النفط والغاز (الهيدروكربونات) واستفاد من الوفرة المالية للحقبة النفطية فى تذليل عقبات التمويل واقتحام ميدان التصنيع بأكبر دفعة قوية يمكن ان تتوفر لبلد نام .

ولا يخفى أن التجربتين ـ لا سيما فى مراحلها الأولى ـ كانتا تنطلقان من موقعين مختلفين أيديولوجيا(١) ومع ذلك افرزتا نتائج متماثلة تجعلنا بازاء نموذج واحد للتصنيع العربى عرفته الحقبة النفطية واكتسب بعض خصائصها وهى خصائص تختلف نسبيا عن خصائص التجارب التصنيعية التى عرفت فى مناطق اخرى من العالم الثالث ٠

وهذه المحاولة تصب فى النهاية فى تيار الجهود المبذولة لتقويم الحقبة النفطية باعتبارها اكبر « فرصة اقتصادية » فى التاريخ الاقتصادى العربى المعاصر ، لم يظهر بعد الى أى مدى اغتنمها العرب او الى أى حد تعتبر « فرصة ضائعة » ؟

وتوخيا للهدف الذى يرمى اليه الكتاب فقد قسم الى ثلاثة فصول وخاتمة :

---

(١) جدير بالذكر أن الجزائر بدأت برنامجها التصنيعى وهى فى أوج التزامها الصارم بالاقتصاد الموجه والتخطيط المركزى ولم تبرح موقعها الأيديولوجى متجهة الى توسيع دور القطاع الخاص واقتصاد السوق الا فى النصف الثانى من الثمانينيات ، والذى توج بالغاء وزارة التخطيط الجزائرية فى نهاية عام ١٩٨٧ وبذلك زالت أو كادت أن تزول الفروق الأيديولوجية بين الاقتصادات العربية ٠

انفصل الأول : التصنيع والخيارات البديلة لاستخدام العوائد النفطية .

الفصل الثانى : نموذج التصنيع العربى فى الحقبة النفطية : بين التعدد والوحدة

الفصل الثالث : المشكلات التى رافقت التصنيع العربى فى الحقبة النفطية .

واجزم ــ ختاما ــ باننا فى حاجة الى مثل هذه المحاولة وغيرها من المحاولات التى تضع نصب عينيها هدفاً وحيدا فقط وهو البحث عن عوامل النهوض القومى ، وما يعترض هذا النهوض من عقبات . واذا كانت هذه الحاجة ملحة فى كل وقت ، فانها اليوم اكثر الحاحاً والعرب مقدمون ــ مع غيرهم من أمم الأرض ــ الى آفاق عالم جديد ، لا ينبغى أن يظلّ موقعهم فيه هو نفس موقعهم فى القرن الذى يوشك ان ينصرم ..

اننا نتوجه بهذا الكتاب الى كل من يهمهم الأمر ..
وننتظر كلمة الباحثين فيه ..
والله من وراء القصد ..
وهو يهدى الى سواء السبيل ..

المؤلف

الفصل الأول

التصنيع والخيارات البديلة
لاستخدام العوائد النفطية فى الدول العربية

واجه صانعوا السياسات فى دول النفط العربية مجموعة من المعضلات التى اتخذت نوعا من « المبادلات المستقبلية » Trade - Off's ففى هذه الدول التى ارتكزت فيها قاعدة الثروة على مورد واحد قابل للنضوب ، كانت المبادلة المستقبلية الأولى والأهم هى مبادلة « النفط ــ الدولار » ، والتى كانت تنطوى على مبادلة أصل طبيعى ذى قيمة متزايدة فى الزمن وهو النفط بأصل نقدى ذى قيمة متناقصة بسبب الضغوط التضخمية من ناحية وتدهور أسعار الصرف من ناحية أخرى .

فقد حرض التصاعد غير العادى فى أسعار النفط على تحويل النفط الى ثروة نقدية هائلة ، ولكنها كانت ثروة مهددة ــ عبر الزمن ــ بتآكل قيمتها . ومن ثم اعتبرت الفترة التى تتمتع فيها الأقطار النفطية بهذا الفيض من العائدات « فترة سماح » grace period ينبغى ان يتهيأ فيها الاقتصاد للانتقال من حالة الاعتماد المطلق على مورد واحد قابل للنضوب الى موارد متجددة تؤمن للاقتصادات العربية نوعا من الاستقرار والنمو الذاتى .

ومن ثم كانت « المبادلة المستقبلية » الأمثل تقتضى الاحلال التدريجى للطاقات الانتاجية الجديدة محل الثروة النفطية الناضبة

التى يحتويها باطن الأرض ، اذن كان المبدأ الاقتصادى الذى يحكم المسار الانتقالى Transitional path لعملية النمو فى ظل النضوب التدريجى للثروة النفطية هو مبدأ « المبادلة بين الأصول »(٢) وهو يعنى معاملة النفط المستخرج من باطن الأرض على أنه أصل راسمالى تجرى مبادلته فى السوق العالمية مقابل الحصول على قطع أجنبى يستخدم فى تمويل المنشآت الجديدة ودفع عجلة التصنيع وتطوير اقتصاد ذى قاعدة عريضة صناعية وزراعية . وكان هذا البديل هو اكثر الخيارات واقعية لاستخدام الثروة القدرية المفاجئة التى تدفقت على الأقطار العربية النفطية . اما البدائل الأخرى لاستخدام الفوائض النفطية فقد كانت بعيدة عن اعتبارات التخصيص الكفء لهذه الفوائض لأسباب سوف نلمح لها فى حينها .

وقد كان ثمة خيارات اربعة طويلة الأجل لاستخدام وتخصيص الفوائض فى الدول العربية النفطية هى الاستثمار فى الأصول الأجنبية والتوسع فى نفقات الرفاه الاجتماعى وتقديم المساعدات الأجنبية والاستثمارات المحلية ، ويأتى التصنيع فى قلب الاختيار الأخير .

---

(٢) راجع ؛ دكتور محمود عبد الفضيل ؛ الاقتصاد العربى : تطرلت وهواجس مستقبلية ، المستقبل العربى ، بيروت ، العدد ١١٧ ، نوفمبر ١٩٨٨ ، ص ٨٥ .

١ - الخيار الأول : الاستثمار فى الأصول الأجنبية :
وينهض هذا الخيار على افتراض رئيسى وهو أن حيازة الأقطار النفطية من الأصول الأجنبية موجهة بالأساس لخدمة هدف معين هو توليد أشكال جديدة من الدخل تحل تدريجيا محل عائدات النفط الآخذة فى التناقص مع اقتراب أجل نضوب النفط(٣) . وتركزت القضية الرئيسية لهذا الخيار فى تحديد ذلك المستوى من حصيلة النقد الأجنبى الذى يكفى لسد الحاجات الجارية مع السماح فى نفس الوقت بتراكم الحجم المناسب من الأصول الأجنبية فى مواجهة النضوب التدريجى للموارد النفطية بحيث يمكن المحافظة على ديمومة تيار الدخل الخارجى .

وكان ثمة معياران يتوقف عليهما القرار النهائى فيما يتعلق بالفوائض المستثمرة فى الخارج .

أولهما : هو حجم الفوائض بالنسبة للحاجات المحلية .

وثانيهما : تكلفة الفرصة البديلة لهذه الاستثمارات معبرا عنها بالفرص المحلية الضائعة .

---

(٣) انظر تفصيلا دراسة خوجة عن الاقتصاد الكويتى :
Khouja; The Ecomomic of Kuwait : Development and Role in International Finance, Macmillan, London, 1979, p. 44

واذا كان الاستثمار فى الأصول الأجنبية يمثل الخيار الأسهل لأى دولة تتمتع بفوائض كبيرة من العائدات النفطية ، الا أنه خيار عرضة لأنواع شتى من المخاطرة وعدم التأكد تتمثل فيما يلى :

(أ) المخاطرة وعدم التأكد بشأن التقلبات فى مستوى أسعار النفط المستقبلية .

(ب) المعدلات المرتفعة للتضخم العالمى التى تمثل تهديدا حقيقيا لقيمة تلك الأصول .

(جـ) التقلبات فى أسعار الصرف الأجنبى لعملات البلدان المضيفة للاستثمارات المالية النفطية ولا سيما فى ظل الاضطراب الشديد الذى أصاب النظام النقدى الدولى مؤخرا .

(د) ان الحكومات الغربية عادة ما تضع قيودا على كمية ونوع الأصول التى يمكن شراؤها(٤) .

(هـ) المخاطر السياسية وأهمها خطر المصادرة والتجميد .

ولذلك نخلص الى ان المسار الانتقالى من حالة الاقتصاد

---

(٤) تعتبر محاولات الحكومة البريطانية فى عام ١٩٨٨ لتخفيض حصة الكويت فى شركة بريتش بتروليم B . P الى حوالى ١٠٪ مثالا شهيرا لمثل هذه القيود .

النفطى الى اقتصاد يعتمد على ربع الأصــول المــالية المستثمرة فى الخارج يعد مسارا غير مستقر وتحف به مخاطر عدة ناهيــك عن أهم انتقاد يمكن أن يوجه الى هــذا الخيار وهو أن شراء الأصــول الأجنبية ليس بالسـلوك الذى يمكن الحكم بكفاءته اذا أخذ من منظور المستويات المتواضعة جدا للتنمية فى تلك الأقطار ، كما أن هــذا الخيار يتعذر الدفاع عنه فى بلد مثل حجم وضخامة المملكة العربية السـعودية(٥) • وقد اقترح البعض حلا توفيقيا يقول بالاكتفاء بالاسـتثمار الخارجى فى السـنوات الأولى من حياة المورد ، ثم يبدأ التحول الى الاسـتثمار الداخلى فقط عندما يكون العائد المحلى أعلى من المعدل الأجنبى • وعندئذ يجب تكثيف الاسـتثمار المحلى بشدة فى السـنوات الأخيرة من حياة المورد حتى لو اقتضى الأمر قبول معدل استثمار محلى أقل من المعدل الخارجى »(٦) •

---

(٥) أنظر مؤلف لونى المهم عن التنمية فى السـعودية :

Looney, a.; Saudi Arabia's Development Potential, Lexington Books, Massachusetts , Tornto, 1982, p. 88

(٦) قدم هــذا الاقتراح الدكتور مختار بلول فى أطروحته للدكتوراة انظر :

Ballol, M.; Economic Analysis of the Long-Term planning Investment Strategies for the Oil Surplus Funds in Saudi Arabia : An Optimal Control Theory, A ph. D · Thesis, University of Huston, Texas, 1981.

٢ ـ الخيار الثانى : التوسع فى نفقات الرفاه الاجتماعى :
كانت الفوائض المالية حافزاً للقيام بأكبر برنامج للخدمات العامة يمكن أن تعرفه دولة نامية . وكان هذا الخيار ـ فى التحليل الأخير ـ هو أداة الحكومة لاعادة توزيع هذه الثروة القدرية ورفع مستويات المعيشة . لذلك كان للتوسع فى خدمات الرفاه الاجتماعى المدعمة والمجانية كالصحة والتعليم والنقل .. الخ دور رئيسى فى هذه الاستراتيجية ، حتى بلغ الاستهلاك العام فى تلك الأقطار مستوى أعلى بكثير مما بلغه فى الدول المتقدمة والدول النامية الأخرى على حد سواء ، فبينما كان نصيب الفرد مثلا من الانفاق الحكومى على التعليم فى الدول الصناعية المتقدمة ١١١ دولارا فى عام ١٩٨٠ بلغ نصيب الفرد من الخدمات التعليمية الحكومية فى دولة نفطية كالامارات ٢٩٦ دولارا وفى الكويت ٢٧٦ دولارا ، أما نسبة الانفاق العام على خدمات الرفاه الاجتماعى الى الناتج المحلى الاجمالى فقد بلغت نحو ١ر٢٢٪ فى اقطار مجلس التعاون الخليجى وهى تفوق مثيلتها فى الدول الصناعية المتقدمة التى بلغت ١٨٪ فقط فى عام ١٩٨٢(٧) .

---

(٧) انظر محمد توفيق صادق ؛ التنمية فى دول مجلس التعاون ؛ دروس السبعينات وآفاق المستقبل ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٦ ، ص ١٢٢ .

بيـد ان هـذا الخيار هو الآخر قد صاحبته طائفـة من المشـكلات أهمها :

(أ) زيادة الضغوط التضخمية الناتجة من ارتفاع الأجور وزيادة قيمـة المقـارات والايجارات وأسـعار المـواد الخـام المنتجة محليـا ٠

(ب) فى ظل هـذا الخيار كان على الحكومة أن تقوم بدور المسـتخدم الأخير لقوة العمل ٠ وكان القيام بهـذا الدور يعنى تقليل انتاجيـة القطاع العـام من ناحية وتقييد حوافز المنظمين من ناحية أخرى ٠

(ج) أن هـذا النوع من الانفاق بطبيعته غالبا ما يصل الى نقطة تبدأ عنـدها تكاليفه تفوق منافعه . وقد أدى التركيز المفرط على خدمات الرفاه والتوزيع فى الأقطـار النفطية الى تقليل الحرص على تقديم هـذه الخدمات بأقل تكلفة ممكنة ٠

٣ ـ الخيار الثالث : زيادة المساعدات الأجنبية : قدمت دول النفط العربية كميات كبيرة من المساعدات الأجنبية بعضها من طرف واحد والبعض الآخر متعدد الأطراف عبر صناديق الانماء الوطنية أو الاقليمية أو صندوق الأوبك ٠ وكان معظمها منحا أو قروضا ميسرة الشروط ٠ وقد بلغت تلك المساعدات نسبة مهمة من الناتج المحلى الاجمالى لبعض الأقطـار كالكويت (حوالى

٧٪) ، كما بلغ متوسط هذه النسبة فى الأقطار النفطية مجتمعة حوالى ٥ر٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٨٦ وهو يعادل عشرة أمثال العون المقدم من لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD

ومع ذلك ليس من السهل فى ظل الحالة التقليدية للاقتصادات النفطية الدفاع عن تلك المساعدات أو الاستمرار فيها عبر الزمن(٨) ، كما أن ادارة برنامج ضخم للمساعدات الأجنبية كان يتطلب ادارة ذات خبرة عالية تفتقر اليها معظم الأقطار العربية النفطية المانحة للمساعدات بل ومعظم الدول المتلقية لتلك المساعدات(٩) .

وقد حاولت هذه الأقطار ترشيد هذه المساعدات ـ خلال تقديمها عبر صناديق الانماء المختلفة التى قامت خصيصا لهذا الغرض مثل الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية والصندوق السعودى للتنمية والصندوق العربى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وصندوق أبو ظبى للانماء الاقتصادى العربى . ومع ذلك فان استمرار هذه المساعدات رهن بتدفق العائدات التى أخذت فى

---

(٨) أنظر مقالة رجائى الملاخ :

EL - Mallakh , Regaei; Where Does OPEC Money Go ?, The Warton Magazine, Winter 1980, p. 35

التراجع الكبير مع أفول الحقبة النفطية وظهور بوادر العجز فى موازين العمليات الجارية لبعض الأقطار النفطية المانحة للمعونة .

الخيار الرابع : الاستثمار المحلى والتصنيع : تعطى النظرية الاقتصادية وزنا مهما لدور الاستثمار المحلى فى انطلاق واستمرار النمو الاقتصادى السريع . وقد كان نقص راس المال - فى أدبيات التنمية المعاصرة - قيدا على النمو ، لا سيما فى تلك الدولة التى تفتقر الى راس المال وتعانى - فى نفس الوقت - من فائض عمل مزمن . أما فى الأقطار النفطية فقد انقلبت الصورة تماما وصرنا ازاء نمط جديد من الدول النامية يتميز بغزارة نسبية فى راس المال ونقص نسبى فى العمل ، ولم تعد التنمية فى تلك الأقطار تواجه المأزق المعتاد الذى واجهته فى الدول النامية الأخرى وهو الاختيار بين أنماط تنمية كثيفة راس المال وأخرى كثيفة العمل ، فقد اتجهت الأقطار النفطية الى تبنى تنمية تقوم على توسع هائل فى الرصيد المادى لراس المال المحلى . وكرست جزء كبيرا من هذا الرصيد لمشاريع البنية الاساسية ، كما تدفق جزء مهم آخر للاستثمار فى القطاعات الاستراتيجية لا سيما تلك التى تتميز بروابط خلفية وأمامية قوية وفى مقدمتها الاستثمار فى الصناعات الأساسية التى يشكل التعويل عليها وسيلة للتقليل من الاعتماد على مورد واحد وبناء هيكل

اقتصادى متنوع وقادر على مواجهة فترة ما بعد النفط ٠ وبهذا الخيار بدا واضحا من البداية أن الأقطار النفطية منحازة الى تبنى استراتيجية للنمو غير المتوازن تمليها حقيقتان :

أولهما : ندرة الموارد الاخـرى فى تلك الأقطار وبخاصـة المهـارات الادارية والقدرات التنظيمية والفنيـة اللازمة لتحقيق النمو المتوازن ٠

وثانيهما : ان الهدف النهائى للتنميد هو الوصول الى النمو المتوازن ، الا ان عدم التوازن الذى تتميز به تلك الأقطار يجعل من الضرورى تحقيـق التوازن عن طريق سياسة استثمارية فى القطاعات الاستراتيجية لا سيما فى الصناعات الآساسية التى تتميز بروابط خلفية وأمامية قوية ٠

ومن بين الخيارات الآربعة السابقة ، كان الخيار الأخير ارجحها فى ميزان الاستراتيجيات التى تبنتها الدولة ٠ ولا ينفى ذلك أن الدولة فى الأقطار النفطية قامت باستثمارات ضخمة فى الأصـول الأجنبية وقدمت كميات كبيرة من المساعدات الخارجية وأوفت بمطالب الرفاه الاجتماعى ٠ بيد أن ثمة اسبابا رجحت الخيار الرابع أيضا من بينها ما تضفيه المشروعات الضخمة المرتبطة بهذا الخيار كمشاريع البنية الأساسية والمجمعات الصناعية المتكاملة من هيبة على سـلطة الدولة ، بالاضافة الى امكانية القيام بها

على أساس تسليم المفتاح **Turn - Key Projects**. وهو - فوق هذا وذاك - خيار يندرج فى اطار الاستراتيجية العامة لهذه الأقطار والتى تهدف الى تنويع هياكلها الانتاجية ارتكازا على تصنيع ينطلق بالأساس من الميزة النسبية التى تتمتع بها الأقطار النفطية والتى تتمثل فى امتلاكها لاحتياطيات ضخمة من النفط والغاز الطبيعى ورغبتها فى رفع قيمة هذه الموارد الطبيعية من خلال التصنيع • وغير خاف ان الخطوط العريضة لهذا الخيار ظهرت مبكراً فى مواثيق الدولة النفطية وخططها التنموية • فقد أكد برنامج طرابلس - عشية الاستقلال فى الجزائر - على أنه « يجب ان يقوم التصنيع على صناعات أساسية تشكل قاعدة للتنمية على المدى البعيد ، وانه يجب على الدولة ان تكون الشريك المسئول عن انجاز هذه المهمة » • ويشدد التقرير العام للخطة الرباعية الثانية فى الجزائر عام ١٩٨٠ « على الخيارات والأولويات الأساسية للبلاد ومن أهمها التشديد على التصنيع وانجازه والدخول فى مرحلة ثانية تتميز بتنمية صناعية تغذى نفسها فى اطار مترابط القطاعات •• »(٩) • أما فى المملكة

---

(٩) انظر دكتور يوسف صانع : اقتصادات العالم العربى ، التنمية منذ العام ١٩٤٥ ، الجزء الثانى ، البلدان العربية الأفريقية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤ ، ص ٣٨٤ •

العربيـة السعودية فقد تحددت ملامح الخيـار التصنيعى فى الخطتين الأولى والثانية للتنمية وكانت تنحصر فيما يلى :

(أ) اقامة قاعدة واسـعة من الصناعات التحويلية تستطيع منافسـة المنتجات المماثلة فى الأسواق المحلية والأجنبية .

(ب) تحقيق الاسـتفادة القصـوى من الامكانات المتاحـة المتوافرة فى شـكل وقود رخيص والمنتجات المشتقة من مصافى النفط والموارد المعدنية .

(جـ) الاستخدام الواسع للتكنولوجيا الصناعية المتقدمة .

أما الخطة الثالثة (١٩٨٠ - ١٩٨٥) فقد كانت قاطعـة فى تأكيد الخيار التصنيعى ونوعه اذ « يعتبر انشـاء قاعدة من الصناعات الثقيلة حجر الأساس فى استراتيجية التنمية الصناعية والاقتصـادية للمملكة · والهدف هو اسـتغلال ثروات الغـاز الطبيعى غير المسـتغلة التى ترافق انتاج الزيت الخام · وسيستغل الغـاز اما كمواد أولية او وقود للصـناعات البتروكيمائية وفى الصـناعات التى تحتـاج الى تركيز فى اسـتهلاك الطـاقة ، وستؤدى هـذه العمليات الى زيادة القيمة المضافة لموارد المملكة الطبيعية وتزيد من موجودات المملكة من العملات الأجنبية دونما حاجـة لانتاج الزيت الخـام أو تعديل فى الأسـعار واستخدام

أساليب تكنولوجية جديدة وانشـاء صناعات لا تحتاج لأيد عاملة كبيرة .. »(١٠) .

وكما ألمحنا فقد كان ثمة عدد من العوامل التى قوت هـذه النزعة العربية نحو التصنيع بعضها متعلق باعتبارات المزايا النسبية والبعض الآخر متعلق بعوامل اضافية تؤازر هـذه المزايا النسبية :

أولا : التصنيع والمزايا النسبية للأقطار النفطية (النظرية والسياسة) :

ترتكز تجارب التصنيع المختلفة فى الدول العربية النفطية على تنمية عدد من الصناعات التى تعتمد على الهيدروكربونات . ولذلك غالبا ما وصفت بأنها صناعات كثيفة الطاقة علاوة على أنها أيضا صناعات كثيفة راس المال وذلك لتعويض النقص فى القوة العاملة . ويصدق ذلك على الأقطار الخليجية والجماهيرية الليبية التى تشكو ندرة سكانها عامة أو على الجزائر كثيفة السكان نسبيا ولكنها تفتقر الى الخبرات الفنية والأيدى العاملة المدربة . وتعتبر صناعات البتروكيماويات قطاعا مثاليا ونواة

---

(١٠) أنظر خطة التنمية الثالثة (١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ ١٩٨٠ - ١٩٨٥ م) وزارة التخطيط بالمملكة العربية السعودية ، الرياض ، ١٩٨٠ ، ص ١٩١ .

البرامج التصنيع فى تلك الاقطار مجتمعة . وهى صناعات تتوافق مع نظرية هكشر - أولين Ohlin - Heckener ، التى تقدم اساسا منطقيا لاستراتيجيات التصنيع التى تعتمد على وفرة نسبية فى الموارد الطبيعية . ووفقا لهذه النظرية فان الدولة التى تتميز بتكاليف فرصة بديلة منخفضة فى انتاج سلعة معينة سوف تتمتع بميزة نسبية فى انتاج هذه السلعة حيث تتحدد تكاليف الانتاج عن طريق ما تزخر به الطبيعة نسبيا من موارد ، وتنخفض التكلفة المقارنة للسلعة التى تستخدم كمية اكبر من المورد الرخيص نسبيا فى الاقتصاد . وباختصار فان الدولة تتخصص فى انتاج وتصدير السلعة التى تستخدم بكثافة عنصر الانتاج الوفير بالدولة . ويكفى ذلك اساسا لقيام صناعات فى الأقطار النفطية تستعمل الموارد الطبيعية الوفيرة من الغاز والنفط . وهى لذلك صناعات توقع المخططون أن يكون احتمال كفاءتها ونجاحها كبيرا لا لكونها كثيفة الطاقة فقط ، وانما لأنها أيضا كثيفة رأس المال وتستطيع أن تستغل الفوائض المالية المتراكمة .

بيد ان نجاح هذه الصناعات واستمرارها رهن فى المستقبل بعدم اختفاء هذه الميزة النسبية أو ضعفها اذا ما استمرت معدلات الانتاج الحالية المرتفعة للنفط الخام التى يهدد استمرارها فى أوائل الألفية الثالثة بحرمان التصنيع من الطاقة الرخيصة والموارد النفطية المنخفضة التكلفة نسبيا والتى يحتاجها بناء قطاع صناعى قادر على المنافسة واختراق الأسواق الخارجية

لتأمين مصدر بديل للصرف الأجنبى . وعلى ذلك فان الاستراتيجية المنطقية للاستعداد لعصر ما بعد الطاقة الرخيصة هى الاحتفاظ بموارد الطاقة لأطول فترة ممكنة ، مما يضمن وجودها محليا بتكلفة منخفضة عندما ينضج القطاع الصناعى الى الحد الذى يطلب فيه كميات كبيرة من الطاقة لا يحتاج اليها الآن بالقطع وهو بعد فى مراحله المبكرة .

ولا خلاف على أن مصلحة الصناعات العربية تتحقق على نحو أفضل عن طريق تقييد انتاج النفط عند مستوى الحاجة الفعلية للاقتصادات العربية . فهذه الاقتصادات يجب ألا تظل مصدر الطاقة للصناعات الأجنبية التى تهدد بالمنافسة صناعاتها الوطنية ، بل قد يكون فى مصلحة الصناعات العربية أن يطلق العنان للارتفاع فى الأسعار العالمية للنفط اذا خلق تقييد الانتاج نقصا فى المعروض العالمى منه . فالصناعات العربية الجديدة وجدت لتبقى ، ولا يمكن أن يكتب لهذه الصناعات البقاء والازدهار الا بفضل عرض الطاقة المحلية الرخيصة . ولهذا السبب فانه ليس فى مصلحة الأقطار النفطية لا سيما فى الخليج أن تستمر فى الانتاج عند معدلات الاستنزاف الحالية لمخزونها النفطى ، بل ويجب أن تحافظ ما أمكن على احتياطياتها لتسمح بعمر أطول لصناعاتها المحلية وميزة تنافسية فى الأسواق الدولية .

وثمة عوامل كثيرة تعقد البت فى هذه القرارات المستقبلية

منها ان الصناعات الأساسية والبتروكيماوية تطورت من خلال المشاريع المشتركة بين الحكومات والشركات الأجنبية ، واستمرارها مرتبط بتعهدات من قبل تلك الحكومات على ضمان امدادات النفط مستقبليا للدول الصناعية فى الغرب . وعلى سبيل المثال تلقت شركة شل للبترول تعهدا سعوديا بالحصول على بليون برميل نفط لمدة ١٩ سنة مقابل دورها فى مشروع « صدف » للبتروكيماويات التابع لسابك . كما ان تخفيض الصادرات كثيرا ما يستتبعه ضغوط سياسية واقتصادية من الدول الصناعية المتقدمة على الأقطار النفطية ، تحت دعاوى من قبيل توفير الاستقرار وكبح جماح التضخم فى الاقتصاد العالمى .

ثانيا : التصنيع والمزايا النسبية (بعض العوامل الاضافية) :

وقد كان هناك ايضا من العوامل ما لعب دورا غير قليل فى تكريس هذا الخيار التصنيعى وقوى من اعتبارات الميزة النسبية للنفط والطاقة الرخيصة فالوفرة النسبية لهذه الموارد كأساس لقيام قاعدة من الصناعات البتروكيماوية فى الأقطار العربية الغنية بالنفط والغاز كانت فى حد ذاتها عاملا جوهريا لنشأة هذه الصناعات لكنها لم تكن العامل الوحيد فقد تضافرت مجموعة اخرى من العوامل ، آزرت التفضيلات الحكومية التى انحازت الى الاستثمار فى هذا النوع من الصناعات التى قيض لها ان تصير العمود الفقرى لغيرها من الصناعات الكيماوية

كالأسمدة والالياف الصناعية والمطاط . وتشمل هذه العوامل ما يلى :

١ - كثافة راس المال :

غير خاف ان هذه الصناعات تتميز بأعلى نسب راس المال / العمل في العالم ، حيث يتراوح نصيب كل عامل جديد من رأس المال المستثمر فى هذه الصناعات ما يتراوح بين ٢٠ الف الى ١٠٠ الف دولار ، كما يزيد حجم الاستثمار فى هذه الصناعات كلما انتقلنا من مرحلة المنتجات الاساسية الى الوسيطة فالنهائية. والحقيقة ان الاستثمار المطلوب لتحويل المنتجات الأخيرة الى منتجات استهلاكية او صناعية (مرحلة التحويل الثالثة) اعلى بمقدار يتراوح بين الضعف وثلاثة الأضعاف عن الاستثمار المطلوب لانتاج المنتجات الوسيطة (مرحلة التحويل الثانية) واعلى بمقدار خمسة اضعاف الاستثمار اللازم لانتاج المنتجات الأساسية (مرحلة التحويل الاولى)(١١) .

وتشير دراسة تجريبية عن الاقتصاد السعودى الى ان هناك اتجاها متزايدا للتكثيف الراسمالى فى الصناعات السعودية

---

(١) راجع :

Turner and james ; Middle East Industrialization, Farnborough . Saxon House, 1979, p . 120

حيث تضاعفت نسبة راس المال / العمل نحو اربع مرات خلال الفترة ما بين عام ١٩٧٤ وعام ١٩٨٤ كما تضاعف متوسط استثمارات المصانع نحو تسع مرات لبعض الصناعات واربع مرات للبعض الآخر كما هو موضح فى الجدول رقم (١) .

جدول رقم (١)

متوسط الاستثمار ونسبة راس المال/العمل

فى بعض الصناعات السعودية

الصناعة	متوسط الاستثمار (مليون ريال/المصنع)		نسبة راس المال العمل (الف ريال/عامل)	
	١٩٧٤	١٩٨٤	١٩٧٤	١٩٨٤
الصناعات الكيماوية	٢٢	٧٩ر٨	٢٧٠	١١٣٠
الصناعات التعدينية غير المعدنية	١٣ر٨	٣٧	١٣٠	٤٥٠
صناعة المعادن الأساسية	٢	١٩ر٩	٥٠	٣١٠

المصدر : د. محمد فرج الخطراوى ، مساهمة الصناعة السعودية فى الإقتصاد الوطنى ، التعاون ، العدد ١٢ ، السنة الثالثة ، ديسمبر ١٩٨٨ ، ص ٦٥ .

كما يبدو من ناحية اخرى ان ثمة اسرافا فى استخدام راس المال فى الاقطار النفطية . وينهض دليلا على ذلك ما نلاحظه من ارتفاع نسبة راس المال / الناتج فى كثير من الصناعات العربية الجديدة حيث تراوحت هذه النسبة فى الحقبة النفطية بين ٨ر٣ و ٦٠ر٦ طبقا لتقديرات البنك الدولى .

٢ ـ وفورات الحجم :

لا يتغير الاستثمار بالتناسب مع الطاقة ، وانما وفقا لمعامل اسى يتراوح بين ٦ر و ٨٥ر . وهذا هو سبب ميزة بناء وحدات ذات طاقة كبيرة تتكلف اقل نسبيا من الوحدات الصغية او المتوسطة الطاقة ، كذلك فان تكاليف العمل والتكاليف الثابتة تقل نسبيا كلما كبر حجم المشروع . وعلى أساس الموارد المتاحة نسبيا من الموارد الطبيعية وراس المال اللازم لتمويل الاستثمارات الكبيرة الحجم ، فان مشروعات البتروكيماويات تبدو قطاعا مثاليا كنواة لبرامج التصنيع فى اقطار مثل الجزائر أو المملكة العربية السعودية . ففى تقديره لدالة الانتاج فى الصناعات البتروكيماوية الجزائرية توصل المؤلف الى نتائج تدعم هذا الاتجاه حيث تبين ان هذه الصناعات تتمتع بمستوى عال للغاية من وفورات الحجم وهو ما ينهض دليلا على امكانات التوسع الهائلة مستقبلا شريطة الا يصطدم ذلك بضيق نطاق الأسواق القطرية ، وهو ما يمكن ضمانه من خلال توسيع السوق العربية وتنسيق السياسات الصناعية بين الأقطار العربية .

٣ ـ اعادة توزيع الصناعات عالميا وتقسيم العمل الدولى الجديد :

تبلور منذ أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات تقسيم جديد للعمل الصناعى الدولى أعيد بمقتضاه توزيع الصناعات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، احتفظت فى ظله الدول المتقدمة بالصناعات كثيفة العلم Soience - intensive أو كثيفة التكنولوجيا Technology - inte nsive وسمحت لأسباب معروفة بنقل صناعات معينة الى الدول المتخلفة ، وهى صناعات بحكم خصائصها تمثل تكلفة اجتماعية عالية من وجهة نظر الدول المتقدمة ، فأكثرها صناعات ملوثة للبيئة ، بعضها صناعات كثيفة راس المال ولكنها مسرفة فى استخدامها لمصادر الطاقة من نفط وغاز طبيعى مثل صناعة الصلب كثيفة الاستخدام للغاز الطبيعى ، والبعض الآخر صناعات بسيطة الاستخدام للتكنولوجيا كالأسمدة الكيماوية والبتروكيماويات ، علاوة على الصناعات الاستهلاكية التى تباطأ الطلب عليها بسبب انخفاض المرونة الدخلية للطلب من ناحية وأزمة الركود التضخمى من ناحية أخرى .

ويعتمد نقل هذه الصناعات على أسلوب كسر السلسلة الصناعية أو التكنولوجيا القائمة فى الدولة الأم ونشر حلقاتها افقيا فى الدول المتخلفة . وقد وجدت الشركات دولية النشاط

ان من الضرورى بعد أن استعادت الأقطار النفطية سيطرتها على مواردها الطبيعية أن تعيد توطين طاقاتها الانتاجية بهدف ضمان استمرار السيطرة على السلسلة التكنولوجية ، ومن ثم قبلت أن تشارك الدول النفطية فى اقامة بعض الصناعات البتروكيماوية المتجهة نحو التصدير ما دامت تستطيع احتواء هذه الوحدات ضمن شبكتها الانتاجية والتسويقية وتتكامل معها ، وقد ساعد على ذلك محدودية التنويع deversification فى السلع الصناعية المنتجة بهذه الأقطار مما ييسر تغلغل الاستثمارات الأجنبية مباشرة فيها .

وهكذا يمضى التصنيع فى الأقطار العربية قدماً طبقاً لقواعد تقسيم العمل الجديد التى ارستها الدول الصناعية المتقدمة فى السبعينيات ، ولم تنحرف الأقطار العربية عن احترامها والالتزام بها ، وغير خاف بالطبع ما تجنيه الدول الصناعية من جزاء هذا التقسيم الجديد من منافع أهمها :

١ ـ تنشيط تجارة السلع الاستثمارية والخدمات الصناعية المرتبطة بها والتى لا يقوم لبرامج التصنيع فى الأقطار العربية قائمة بدونها .

٢ ـ احكام حلقات التبعية عبر الشركات دولية النشاط التى تعتمد عليها الأقطار العربية النفطية فى توريد التكنولوجية الصناعية المتقدمة التى تغنيها عن ندرة القوة العاملة الوطنية .

٣ - تزايد الحاجة الى الدول الصناعية المتقدمة التعاقد على بناء المصانع « تسليم المفتاح » أو « تسليم الانتاج » بسبب قصور امكانات قطاع التشييد والبناء وضعف الامكانيات الفنية والبشرية لملاحقة التوسعات الكبيرة فى برامج التصنيع .

لقد كانت المزايا النسبية المكتسبة من الطبيعة ووفرة راس المال واعتبارات تقسيم العمل الدولى الجديد كلها أسبابا كافية لأن تدفع دول النفط العربية الى تبنى برامج تصنيع طموحة سواء بمعايير الاستثمارات الاجمالية التى ضخت فى الصناعة وبلغت نحو ٩٥ مليار دولار أو القيمة المضافة الى الصناعات التحويلية أو قوة العمل الصناعية وهو ما تفصح عنه بيانات الجدول رقم (٢) التى تغطى الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٦) فى بعض الأقطار العربية النفطية .

جدول رقم (٢)

اجمالى الاستثمارات وقوة العمل والقيمة المضافة الى الصناعات التحويلية فى بعض دول النفط العربية

	قوة العمل (الف عامل) ١٩٨٥	الاستثمارات الاجمالية مليون دولار (١٩٨٠ - ١٩٨٦)	القيمة المضافة مليون دولار ١٩٨٥
اجمالى الدول النفطية	٤١١٣	٩٤٥١٨	٢٢٨١١
السعودية	٤٩٦	٢٢١٢٦	٨٢٤٤ر٣
الجزائر	١٥٦٠	١٩٦٧٤	٧١٢٤ر٢
الجماهيرية	٢٥٩	١٠٢١٥	١٤٢٨ر٨
العراق	٩٩٧	٢٥٠٥٨	٤٩٤٧ر٦

المصدر : حسب من جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨٦ .

ويبدو من الجدول ان ثمة تفاوتا بين كثافة راس المال والعمالة فى الصناعات التحويلية فى الدول الأربع حيث ترتفع انتاجية العمل مثلا فى السعودية والجماهيرية اكثر مما هى عليه فى الجزائر والعراق . ويعزى هذا الاختلاف الى توجه

برامج التصـنيع فى القطرين الأخيرين نحـو اقامة المجمعـات الصناعية المتكاملة المزودة بكل ما تحتاجه من خدمات ، واضافة العمالة فى النشاطات الخدمية المساندة على المشروعات الصناعية ، بينما ركزت المملكة اكثر على تطوير البنى التحتية لمناطق صناعية متكاملة تقدم الدعم والخدمات المطلوبة للمنشآت الصناعية(١٢) .

والواقع أن تلك التفاوتات فى مؤشرات التصنيع بين الاقطار العربية النفطية تعكس تنوعا فى نماذج التصنيع القطرية ، يعزى الى اختلاف التوجهات السياسية والاقتصادية فى الأقطار العربية ، ولكنه كما سوف يبين فى الفصل الثانى تنوع داخل الوحدة ، حيث تكشف تجارب التصـنيع فى بعض الأقطار العربيـة رغم خصوصيتها عن ملامح عامة يمكن أن تشكل خصائص معينة لنموذج عربى للتصنيع ولد من رحم الحقبة النفطية ، وبالطبع كان لابد أن يرث خيرها وشرها .

---

(١٢) راجع مقالة الدكتور المعجل فى المستقبل العربى ، الصناعة فى الوطن العربى : الاتجاهات والتحديات ، العدد ١١٧ ، بيروت ، نوفمبر ١٩٨٨ ، ص ١٢٧ .

الفصل الثانى

نموذج التصنيع العربى فى الحقبة النفطية
بين التعدد والوحدة

تتباين الأقطار العربية فى سياساتها الاقتصادية وتوجهاتها السياسية ، وينعكس ذلك بالضرورة على برامجها الصناعية . وقد توجهت معظم الأقطار النفطية فى العقدين المنصرمين الى تبنى سياسات وبرامج صناعية تنبثق من استراتيجيات شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما أن منهجية التصنيع - فى كل قطر - تتأثر - بجانب السياسة الاقتصادية والتوجهات السياسية بطبيعة الموارد المتاحة ودرجة تكاملها ومستوى تطور القواة العاملة ودرجة النمو الاقتصادى . وبسبب التباين الكبير فى هذه العوامل ، فانه قد يكون من الصعوبة بمكان أن نتحدث عن نموذج عربى واحد للتصنيع فى الحقبة النفطية ، ولكن يمكن التعرف على نماذج متعددة ذات خصوصية معينة تفيد دراستها فى استنباط هذا « النموذج » واستنتاج خصائصه ، أى الانتقال من الخاص الى العام عبر دراسة حالتين من نماذج التصنيع القطرية هما نموذج « الصناعات المصنعة » فى الجزائر وتجربة الصناعات البتروكيميائية فى المملكة العربية السعودية . والقطران نفطيان لكنهما يختلفان من حيث توجهاتهما الاقتصادية والسياسية - على الأقل فى أول عهدهما بالتصنيع - فقد ظلت الجزائر حتى

منتصف الثمانينيات نموذجا لواحد من الاقتصادات العربية المخططة والموجهة مركزيا من قبل الدولة بينما اخلصت المملكة لتقاليد الاقتصاد الحر . وهذا سبب كاف لاختيارهما كدراسة حالة لنماذج التصنيع القطرية فى الحقبة النفطية وتعميم الملامح المشتركة فى تلك التجربتين على نموذج عربى واحد للتصنيع ينتسب الى الحقبة النفطية ويدين لها - فى نفس الوقت - بوجوده .

اولا : نموذج « الصناعات المصنعة » فى الجزائر :

لم ترتبط التجربة الجزائرية فى التنمية بنظرية معينة على غرار النظريات التى عرفناها فى بعض التجارب الوطنية الأخرى ، ولكنها اقترنت بما عرف فى ادبيات التنمية المعاصرة بنموذج « الصناعات المصنعة » **L'industrie industrialisante** (١٣) . وينطلق هذا النموذج أساسا من تحليل الاقتصادى الفرنسى فرانسوا بيرو للأقطاب الصناعية أو الصناعات المحركة التى تمارس تاثيرا من شأنه تغيير بنية النشاط الاقتصادى وزيادة معدلات النمو فى الاقتصاد الوطنى ، وان كان هذا النموذج قد اقترن - فى التجربة الجزائرية بأحد اتباع

---

(١٣) راجع عبد القادر سيد احمد : النفط والتنمية : المثال الجزائرى ؛ النفط والتعاون العربى ، المجلد التاسع ، العدد الثالث ، الكويت ، ١٩٨٣ ، ص ٧٢ .

بيرو وهو الاقتصادى الفرنسى « دى برنيس Bernis » الذى ظل نموذجه مصدر الهام للمخططين وصانعى القرارات فى الاقتصاد الجزائرى . ويقوم هذا النموذج على تركيز الاستثمارات فى صناعات محدودة ضخمة تتمتع بقدرة تصنيعية عالية فى المراحل التى تلى اقامتها ، أى أن يكون بامكان « مخرجات » هذه الصناعة أن تتحول الى « مدخلات » لصناعات اخرى عديدة فيقال حينئذ أن لهذه الصناعة « روابط كثيفة من حيث المصب » Fortes liaisons en aval ويمكن لهذه الصناعة — فى نفس الوقت — أن تستخدم مخرجات عدد كبير من الصناعات الأخرى فيقال حينئذ ان لهذه الصناعة « روابط كثيفة من حيث المنبع « Fortes liaisons en amont »

وهكذا فان القطب الصناعى أو الصناعة المصنعة هى التى تتمتع بروابط كثيفة مع الصناعات الأخرى من ناحية المنبع ومن ناحية المصب ، وعندما تقوم هذه الصناعة فى بلد ما تسهل عملية التصنيع الكامل وتجعلها كثيفة وسريعة فى آن واحد ، وتوفر المدخلات والتجهيزات لصناعات عديدة وتشكل سوقا كبيرة لمنتجات صناعات اخرى .

والتصنيع عند دى برنيس هو السبيل الوحيد القادر على تخفيف التبعية وتحقيق بنية اقتصادية متكاملة تنتهى معها الازدواجية والتفاوتات الموروثة ومظاهر الاختلال البنيوى .

وفى هـذا النموذج ، تحتل قضية التخصيص الأمثل للاستثمارات مكانة خاصـة لا سيما عند اختيار القطـاعات ذات الأولوية ، فليست كل الصناعات سـواء من حيث توليد الآثار التصـنيعية متكاملة ، وانما تنحصر هـذه الصناعات فيما أسـماه « برنيس » بالصناعات المصـنعة »(١٤) ، والتى تشـمل أساسا قطاعات الحديد والصلب والصناعات الكيماوية ومواد البناء والأسـمدة . وقد استحوذت هـذه الصناعات الثقيلة على اكثر من ٨٠٪ من اجمالى استثمارات القطاع الصناعى الجزائرى فى المراحل الأولى للتنمية . وتكمن اهمية هـذه الصناعات فى أنها منتجة لسـلع الانتاج بالمفهوم الواسع ، وبعبارة أخرى فانها تركز على تصنيع ما يسـمى فى العـرف الجـزائرى « سـلع التجهـيز » Biensd' equippement وتتمثل فى منتجات الصناعات المعدنية الأساسية كالحديد والصلب والصناعات البتروكيمائية .

---

(١٤) لاسـتنباط مزيد من العنـاصر الجوهرية لنمـوذج الصناعات المصنعة ودور قطاع الهيدروكربون يمكن الرجوع الى المقال الهام الذى كتبه كل من دى برنيس وسـيد احمد غزالى بعنـوان :

Les Hydrocarbures et L'industrialisation de L'Algérie, Revue Algérienne de Sciences Juridiques et politiques, Vol . 6, no 1, 1969 , pp 253 - 294

وثمة خصائص ثلاث تميز الصناعات المصنعة عند دى برنس De Barnis وهذه الخصائص هى(١٥) :

١ – أنها كبيرة الحجم ، اذ تعتمد على اقامة المجمعات أو المركبات الصناعية الضخمة مثل مركب الحجار للحديد والصلب بمنطقة عنابة ومجمع سكيكدا للبتروكيماويات ومجمع قسنطينة للجرارات ... الخ .

٢ – كثيفة راس المال ، وهو ما يعنى ان الصناعات المذكورة قليلة الاستخدام لقوة العمل ، وهذه الخاصية تفسر جانبا من تفاقم مشكلة البطالة فى الاقتصاد الجزائرى .

٣ – أعتمادها على تكنولوجيا متقدمة معقدة ، يبررها دى برنيس بندرة القوة العاملة الماهرة فى الجزائر وضرورات الانتاج ذى الجودة العالية للتصدير واهمية التحديث السريع الشامل للبيئة الاقتصادية .

ويرى دى برنيس أن الصناعات المصنعة بما تنتجه من

---

(١٥) أنظر مقال الدكتور محمد عبد الشفيع عيسى فى المنار : التجربة الجزائرية فى التنمية ، من أين ؟ والى أين ؟ المنار ، باريس ، العدد ٦٨ ، أغسطس (آب) ١٩٩٠ ، ص ٦٩ .

مخرجات بامكانها أن تقيم علاقة فعالة مع الزراعة حيث تزودها بالأسمدة والآلات الزراعية والمبيدات • ومن ثم تتحقق فى التحليل النهائى التنمية المتوازنة للاقتصاد الوطنى •

وتاريخيا كان حق التصنيع فى الجزائر مطلبا وطنيا مرفوضاً من النظام الاستعمارى ، وكان شعار « رفع قيمة الموارد الطبيعية عن طريق التصنيع » احد الشعارات الأساسية للثورة الجزائرية منذ ان نجحت فى اقامة دولتها المستقلة ، كما اكد ذلك برنامج طرابلس المنوه عنه وغيره من مواثيق الدولة وخططها التنموية اللاحقة • وقد كان ثمة قناعة لدى صانعى القرار فى الاقتصاد الجزائرى بأن قطاع الهيدروكربون يشكل المحور الذى تتطور حوله الصناعات الأساسية ، ويؤمن القاعدة المبادية التى تعزز قدرة الهياكل الانمائية •

ونظراً للمكانة التى تحتلها الهيدروكربونات فى عملية المبادلات بين الصناعات فانها تسهم فى توسيع شبكة العلاقات الداخلية • وقد اريد من هذه الروابط الجديدة بين القطاعات المختلفة تحرير قطاع الهيدروكربون من تبعيته شبه المطلقة للسوق الخارجية ، وتكريسه كأداة للتصنيع لما يتمتع به من كفاءة عالية على تحقيق التكامل بين قطاعات اقتصادية تزداد تنوعا واتساقا • وقد اعطيت الأولوية - فى مرحلة أولى - « للصناعات المحركة » فى قطاع الصناعة الثقيلة ، وفى مقدمتها

شركتان هما « سوناتراك » والشركة الوطنية للحديد والصلب · وكان على هذه الصناعات المحركة « التى تهدف الى رفع قيمة الموارد الطبيعية الوطنية كالطاقة والحديد والفوسفات ان تجر وراءها بقية القطاعات ، فيحدث هذا الجر من خلال علاقات التشابك الأمامية والخلفية forward and Backward Linkages وقد اخذت هذه العلاقات بعين الاعتبار سواء عند تحديد نوع الصناعات التى يتم انشاؤها او عند التوزيع الجهوى للمجمعات الصناعية »(١٦) ·

بيد ان تطبيق هذا النموذج - فى المرحلة الأولى على الاقل - كان ينطوى على استثمارات هائلة نظرا لارتفاع نسبة راس المال / العمل فى هذه الصناعات · ويكفى ان نذكر ان هذه الصناعات نالت نصيب الأسد من حجم الاستثمارات المحققة حتى عام ١٩٨٢ حيث بلغت حصتها حوالى ٦٢٪ من اجمالى الاستثمارات بينما لم يزد نصيب الزراعة عن ٥ر٤٪(١٧) ·

---

(١٦) عبد القادر سيد احمد ، المرجع السابق الذكر ، ص ٨١ ·

(١٧) نظرا لاستكمال العديد من المشروعات فى مجال الصناعات الثقيلة وارتفاع حصة الاستثمارات فى القطاعات الاخرى ، فان حصة القطاع الصناعى انخفضت الى ٣٩٪ فى

هـذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى آتجه المخطط الجزائرى الى اختيار تقنيات حديثة من اجل تحقيق معدلات اعلى لانتاجية العامل الواحد والوصول بالادخار الى حده الأقصى .

ولكن ثبت آن هـذا التصنيع القائم على اختيار تكنولوجيا واساليب انتاج كثيفة راس المـال فى اطار شراء المصانع الجاهزة وتسـليم المفتاح Turn key يعزز من التبعية التكنولوجية ، ولا سيما بعد أن قويت النزعة الى اسـتخدام أحدث الأسـاليب التكنولوجية لدى الأوسـاط التكنوقواطية فى جهـاز الدولة ، دون أن يكون ثمة مبرر لذلك فى بلد يعانى من فائض مزمن فى عرض العمل . وقد كانت هـذه النزعة بابا مفتوحا على مصراعيه قاد الجزائر الى شرك الديون الخارجية بدون الاسـتناد الى سياسة محددة فى هـذا المجال .

كما اثبتت التجـربة الجزائرية فى التصنيع أن ثمة علاقة وثيقة بين التفاوتات الاقتصادية الداخلية وفشـل الجهود الرامية

الفترة ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٤ والى ٣١٫٦٪ فيما بين ١٩٨٥ و ١٩٨٩ . راجع حسن يوسف : دور قطاع المحروقات فى التنمية الصناعية بالاقتصاد الجزائرى ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاقتصاد جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٥٣ .

الى التخلص من التبعية التكنولوجية . وقد انحصرت هذه التفاوتات فى مجموعة من النقائص التى اقترنت باستراتيجية « الصناعات المصنعة » ، ولم يكن التصنيع القائم على أساس رفع قيمة الموارد الطبيعية هو الحل الأمثل لانجاز التنمية السريعة . فالتصنيع الذى يرتكز على مورد طبيعى واحد قابل للنضوب غالبا ما يفضى الى تحسين احتمالى فى ميزان المدفوعات ولكن الثمن المدفوع مقابل ذلك هو تفاقم الاختلال فى التوازن الاقتصادى وزيادة اعتماد الاقتصاد الوطنى على عوائد الصادرات لشراء السلع الراسمالية . ومن ثم لا يمكن تحقيق تحولات قطاعية الا باقامة الروابط اللازمة لحفز الصناعات التحويلية محليا عن طريق انشاء صناعات كثيفة العمل تستخدم تكنولوجية ملائمة اقل تعقيدا ويتولد عنها طلب منتظم ودائم على السلع الوسيطة والراسمالية المصنوعة محليا .

لقد كشفت التجربة الجزائرية ان جزءاً كبيراً من المنتجات الرئيسية للصناعات البتروكيماوية يتم تصديره للخارج نظراً لغياب الوحدات الانتاجية التى تقع امام وحدات انتاج هذه المشتقات ، ونظراً لضعف الطلب المحلى وعدم استخدام الطاقة الانتاجية لبعض الوحدات بالكامل فان الآثار التصنيعية لهذه الصناعات تقع خارج البلاد .

وكما رأينا فان حدود النموذج الجزائرى للتصنيع أو ما اسماه

البعض بنموذج الصناعات المصنعة يصطدم بعقبات هيكلية من قبيل ضيق السوق وتكاليف الحجم والهدر والاستخدام الناقص للطاقات الانتاجية ، وعندئذ يتوجب البحث عن الوحدات المثلى لهذه الصناعات فى آفاق تجمع اقليمى أوسع . وسوف نعود الى هذه المشكلات تفصيلا فى الفصل الثالث .

ثانيا : نموذج التصنيع السعودى :

على خلاف اقطار عربية كثيرة مثل مصر والعراق والمغرب ، لم تكن المملكة العربية السعودية حين بدات برنامجها التصنيعى الضخم فى السبعينيات تملك خبرات او تقاليد تصنيعية سابقة يعتد بها . وحتى أواخر الستينيات كانت الخطوات التى اتخذت لبناء قاعدة صناعية وطنية قليلة ، كما كانت الصناعة مجرد منشآت صغيرة يتراوح عدد العاملين فى كل منها ما بين عامل واحد الى اربعة عمال(١٨) . وقد رسمت بعض المسوح الاحصائية التى اجريت فى عامى ١٩٦٩ و ١٩٧١ صورة كاملة التناسق لهيكل صناعى بالغ البدائية ، كما لاحظ بعض الدارسين لتلك الفترة ايضا ان الصناعة كانت تواجه صعوبات شتى تتراوح ما بين نقص التنظيم الصناعى المحلى والعمالة الفنية الماهرة

---

(١٨) راجع

Kanverhase, Ramon ; The Saudi Arabian Economy, Praeger Publishers, New York , 1975 , p 144.

الى شـيوع بعض التأثيرات الاجتماعيـة المتعلقة بالنظـرة الى العمـل(١٩) .

ورغم ان بترومين ـ الشركة الوطنيـة للنفط والمعادن ـ ظهرت فى عام ١٩٦٢ كأول محاولة طموحة لتنمية الصناعات التى تعتمد على النفط والغاز الطبيعى والمعادن ، الا ان التغييرات الكبيرة فى هيكل الصناعة السـعودية لم تبدأ الا فى النصف الأول من السبعينيات بسبب العوامل الثلاثة الآتيـة(٢٠) :

١ ـ الشروع فى التخطيط الاقتصادى للتنمية فى القطاعين العام والخاص وقد غطت الخطة الخمسية الأولى (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥) النصف الأول من السبعينيات .

٢ ـ نظام الحوافز الذى أدخلته الحكومة لضمان مشاركة المنظمين السـعوديين والأجانب .

٣ ـ القوة الاقتصادية الهـائلة التى تستمدها الحكومة من الزيادة الكبيرة فى ايرادات النفط والتى أخذت تتدفق منـذ منتصف السبعينيات . وقد كان لهذه التدفقات أثرها فى تخطى قيد راس المـال كعائق للتنمية الصناعية ، ووفرت بذلك استثمارات

---

(١٩) المرجع السـابق ؛ ٢٤١ .

(٢٠) راجع Looney, R., op, cit , p 160

ضخمة للتصنيع بلغت أوجها فى خطة التنمية الثالثة (١٩٨٠ - ١٩٨٥) ، حين خصصت للاستثمار فى الصناعة نحو ٢٢٥ر٥ بليون ريال . وكان جوهر الخطة هو بناء القاعدة الصناعية من خلال انشاء المجمعات الصناعية الكبيرة فى الجبيل وينبع لتطوير الصناعات البتروكيماوية وتنمية الصناعات التحويلية الأخرى فى مناطق المملكة المختلفة (الخطة الثالثة ، ١٩٨٠) ناهيك عن الاستثمارات الصناعية للقطاع الخاص .

وهكذا أخذ التصنيع فى الانتشار المطرد وارتفعت درجة التصنيع - طبقا لمعيار هوفمان المزدوج - مقاسة بنصيب الفرد من القيمة المضافة المتولدة فى القطاع الصناعى ، حيث بلغت نحو ٢٤٠٩ ريال للفرد فى عام ١٩٨٥ مقابل ١٦٧ ريالا فقط للفرد فى عام ١٩٦٤ (٢١) .

وبسبب ندرة الموارد المائية والأرض الزراعية وبالتالى محدودية الناتج الزراعى وارتكاز الاقتصاد السعودى على قاعدة الموارد الطبيعية القابلة للنضوب ، فان التصنيع يشكل خيارا لا مندوحه عنه لتنويع الاقتصاد الوطنى وتقليل الاعتماد ..

---

(٢١) انظر تفصيلا مقال فرج الخطراوى : مساهمة الصناعة السعودية فى الاقتصاد الوطنى ، التعاون ، العدد ١٢ ، السنة الثالثة ، ديسمبر ١٩٨٨ ، ص ٦٧ .

ما أمكن ـ على النفط كمصدر وحيد للدخل • ويهدف التنويع الى تنمية تلك الصناعات ذات الروابط الأمامية والخلفية القوية ، وتأتى فى مقدمتها تلك الصناعات التى تعتمد على الهيدروكربونات ، وتستغل المزايا المقارنة التى تتمتع بها المملكة •

ولا غرابة ـ والأمر كذلك ـ ان تكون الصناعات المعتمدة على النفط والغاز مثل مشروعات سابك وبترومين هى أهم فروع القطاع الصناعى السعودى حيث يتولد فيها نحو ثلثى الناتج المحلى الصناعى • وتضم هذه الصناعات ـ كما يظهر فى الجدول رقم (٣) ـ خمسة عشر مجمعا بتروكيماويا ومعدنيا تابعا للشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) • وهذه الصناعات من المتوقع أن تكون العنصر الأساسى للصناعة العالمية • وبنهاية الثمانينيات يتوقع أن يكون ناتج السعودية حوالى ٥٪ من الانتاج العالمى ، وربما ترتفع هذه النسبة فى التسعينيات الى ١٥٪ (٢٢) • وكما هو واضح فان انتاج تلك الصناعات خطط لأن يكون موجها نحو الأسواق العالمية ، وربما كان ذلك تفسيرا لدخول سابك فى مشروعات مشتركة مع شركات دولية كبيرة

---

(٢٢) راجع أطروحة الفلالى : التصنيع فى المملكة العربية السعودية ، رسالة دكتوراة مقدمة الى كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٣٧٠ •

لا من أجل اكتساب الخبرة والتكنولوجيا المتقدمة فقط ، وانما من اجل الوصول الى اسواق جديدة تملك هذه الشركات مفاتيح الوصول اليها .

ورغم عدم وجود استراتيجية مكتوبة للتصنيع فى المملكة ، الا ان استقراء الاتجاهات الجديدة التى يتخذها التصنيع فى المملكة قد ينهض دليلا على ان نموذج التصنيع السعودى يقترب كثيرا من « نموذج الصناعات التصديرية » الذى اخذت به من قبل البلدان الصناعية الجديدة فى آسيا مثل كوريا وتايوان وان كان يختلف عنها بانه كثيف رأس المال ، بينما النموذج الآسيوى ليس فقط كثيف العمل وانما اعتمد ايضا على حزمة متماسكة من السياسات النقدية والمالية تفتقر اليها كثيرا سياسات التصنيع العربية فى الدول النفطية(٢٣) .

اما عن الاتجاهات الجديدة التى تزكى هذا التوجه التصديرى للصناعات السعودية فتتمثل فيما يلى :

---

(٢٣) لمزيد من التفصيل حول استراتيجيات التصنيع الموجه نحو الخارج انظر مقالة :

Gustav Ranis ; Industrial Sector Labor Absorpition, Economic Development and Cultural Chonge , No 21, 1973.

١ - الاهتمام المتزايد بالتصدير والصناعات التصديرية بدلا من التركيز المفرط على بدائل الواردات ، وقد عزز هذا الاتجاه وفرة القطع الأجنبى والامكانات المالية الضخمة لاستيراد السلع الاستهلاكية المتعددة ، كما ان عدم وجود قيود على التجارة جعل من الاستيراد بديلا أكثر اغراء من احلال الواردات(٢٤) .

٢ - التحول المستمر نحو الصناعات الثقيلة والأساسية بدلا من الاكتفاء بالتركيز على الصناعات الخفيفة والاستهلاكية .

٣ - التوسع فى اتفاقات المشاريع المشتركة مع الشركات المتعددة القوميات التى تملك مقدرة الوصول الى الأسواق الخارجية .

٤ - أيجاد بنية اساسية لتصدير المنتجات الوطنية والتوسع فى نظم الحوافز الموجهة لتنشيط صادرات الصناعة المحلية(٢٥) .

---

(٢٤) أنظر :

Hill, Emid; Saudi Labor and Industrialization Policy in Soudi Aribia, Parper Presented at Center For Arab Gulf states, University of Exeter State, Economy and Power in Soudi Arabia, A Symposium, July 4 - 7; 1980; p. 24

(٢٥) انظر بدر الاسلام هاشمى : تصنيع شبه الجزيرة العربية ، مقترحات حول وسائل انماء المنشآت الخاصة ، المستقبل العربى ؛ العدد ٧٠ ، السنة ٧ ، بيروت ، ديسمبر ، ١٩٨٤ ، ص ١٠٠ .

٥ - اتجاه الشركات المتعددة القوميات العاملة فى مجال الصناعات البتروكيماوية التابعة لسابك الى تسويق معظم انتاجها فيما وراء البحار ، بينما لا يتجاوز الناتج المسوق محليا لهذه الصناعة عن ١٠٪ من ناتجها الكلى .

٦ - ان حوالى ٨٠٪ من الاستثمارات الصناعية الجديدة اتجهت خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٩٠) نحو الصناعات التى كانت تعمل للتصدير وليس للسوق الداخلية(٢٧) .

٧ - من بين خمسة عشر مشروعا اقامتها سابك للبتروكيماويات والمعادن فى الجبيل وينبع بالاتفاق مع الشركات دولية النشاط كان هناك اثنتا عشر مشروعا منها مقامة بهدف التصدير(٢٧) . (الجدول رقم ٣) .

وغنى عن البيان ان الأخذ بنهج تصنيعى قائم على احلال الصادرات لا يعنى طرح التوجهات التصنيعية الأخرى جانبا ، اذ يظل ثمة دور لصناعات احلال الواردات لا سيما وانها تمثل خيارا يتفق وانماط التفضيل للمستثمرين السعوديين فى القطاع

---

(٢٦) راجع محمد عبد الشفيع ، مصدر سبق التنويه اليه ، ص ٢٤ .

(٢٧) الفلالى ، مرجع سبق التنويه اليه ، ص ١٢٥ .

الخاص خلافا للصناعات التصديرية التى يجب ان تقوم على أكتاف الدولة اذا أريد لها أن تتخذ بداية صحيحة .

وتطرح خلاصة التحليل لنموذج التصنيع فى كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية عدداً من الخصائص المشتركة التى يمكن أن تكون عنوانا لنموذج عربى واحد للتصنيع ينتمى الى الحقبة النفطية ويكتسب بعض ملامحها ، كما يفرز هذا التحليل طائفة من المشكلات التى رافقت تطبيق هذا النموذج فى الأقطار النفطية . وسوف نخصص ما تبقى من هذا الفصل لاستنباط الخصائص العامة لنموذج التصنيع العربى بينما أرجأنا الى الفصل الثالث مناقشة المشكلات التى رافقت تطبيقه .

ثالثا : خصائص التصنيع العربى فى الحقبة النفطية :

لقد اصطبغت تجارب التصنيع المختلفة فى الأقطار العربية النفطية بسمات مشتركة لم تطمسها هذه الفروق الجوهرية فى مستويات التطور الاقتصادى او فى طبيعة السياسات الاقتصادية أو فى أنماط التوجه الأيديولوجى بين دول عربية اختارت التوجيه الحكومى الآمر واخرى انحازت لتقاليد الاقتصاد الحر . فقد القت الحقبة النفطية بظلالها على هذه التجارب ، فصار لدينا تصنيع عربى يستمد خصائصه ومبررات وجوده من الحقائق الجديدة التى طرحتها هذه الحقبة وفى مقدمتها ما توفر لدى

الحكومات النفطية من امكانات مالية جديدة هائلة لكسر حلقة الفقر دونما حاجة الى رفع معدلات الادخار المحلية او الاقتراض من الخارج ، علاوة على ما صاحبها من ميل متزايد للانفتاح على السوق العالمية وشركاتها دولية النشاط بما تملكه الأخيرة من اسرار التكنولوجيا المتقدمة دعامة اى تصنيع عصرى جديد يريد أن يصل بمنتجاته الى اسواق العالم المتقدم عبر شبكات التسويق العملاقة التابعة لهذه الشركات ·

وهكذا اتسمت تجربة التصنيع العربى فى ظل النفط بالخصائص الآتية :

١ ـ تصنيع موجه نحو الخارج ·
٢ ـ تصنيع قائم على الاستثمار المشترك مع الشركات دولية النشاط .
٣ ـ تصنيع كثيف التكنولوجيا ·
٤ ـ تصنيع مدار من قبل الدولة وعلى أكتافها ·
٥ ـ تصنيع متنافس لا متكامل ·

١ ـ تصنيع موجه نحو الخارج :

اتجهت التنمية الصناعية العربية فى حقبة ما قبل النفط الى تطوير صناعات احلال الواردات التى بلغت أوجها فى

مصر وسوريا والعراق والجزائر فى الستينيات والتى قامت على أساس الانتاج للسوق المحلى وتقليص الواردات المنافسة للانتاج الوطنى ، غير ان هذه الاستراتيجية لم تنقص قائمة الواردات العربية ، حيث ابطلت زيادة الطلب من أثر الانتاج المحلى على احلال الواردات بالمنتجات المحلية فى كثير من الأقطار العربية التى اخذت بها . ففى الجزائر كان معامل ديساى Desai لاحلال الواردات فى منتجات الحديد والصلب ٢ر١٢ فقط(٢٨) وهو ما يعنى فى التحليل الأخير أن الانتاج المحلى لا يعوض الا نسبة قليلة من الواردات الجزائرية . ناهيك عن تزايد الوارادات من السلع الوسيطة والراسمالية التى اقترنت باستراتيجية احلال الواردات(٢٩) .

---

(٢٨) يقاس هذا المعامل بالمعادلة الآتية $\frac{M1 / M2}{S1 / S2}$

حيث S1 , M1 هما على التوالى الواردات والعرض المتاح فى الفترة (١) و M2 و S2 ـ على التوالى ـ الواردات والعرض المتاح فى الفترة (٢) وفى الجزائر كانت نسبة M1 / S1 = ٥٧ر و M2 / S2 = ٧٠ر . انظر فى الطرق المختلفة لحساب معامل احلال الواردات :

Padma Desai; Alternative Measures ef Import substitution, Oxford Economic papers, Vol.21, no 3 Nov 1969, pp 312 — 325

(٢٩) عبد القادر سيد أحمد ؛ مرجع سبق ذكره ، ص ٦٥

بيد ان التفكير التنموى - فى الحقبة النفطية - بدأ يتجه نحو زيادة الصادرات المصنعة التى تقوم على وفرة الموارد الطبيعية المتاحة فى بعض الأقطار العربية ·

وكانت الفرضية التى قامت عليها صناعات التصدير العربية تنصرف الى امكانية تصنيع النفط والغاز بدلا من تصديرهما فى شكلهما الخام وزيادة قيمة هذه الموارد بالحصول على القيمة المضافة التى كانت تذهب للأجنبى عند قيامه بتصنيع الموارد الطبيعية العربية(٣٠) · علاوة على تحاشى ربط الاقتصاد الوطنى بتصدير المواد الأولية ، وجعله اسير مورد واحد عرضة لتقلبات سعرية مستمرة(٣١) ·

لقد قامت صناعة الألومنيوم فى البحرين مثلا على اساس انها صناعة تصديرية يمكنها الاستفادة من مصادر الوقود الرخيص (الغاز الطبيعى) التى تمتلكها البحرين حيث تستطيع الأخيرة

---

(٣٠) انظر شريف الموسى ؛ مفهوم التبعية واستراتيجيات التصنيع العربية ، المستقبل العربى ، العدد ٧٩ ، بيروت ، سبتمبر ١٩٨٥ ، ص ١٠٠ ·

(٣١) انظر القيس ؛ فشل التنمية الاقتصادية العربية فى تحقيق الاستقلال الاقتصادى ، الوحدة ، الرباط ، العدد ٧٤ ، نوفمبر ١٩٩٠ ، ص ٣٤٠ ·

ان توفر لهذه الصناعة ١٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعى يوميا بأسعار تكاد تكون رمزية .

وتقوم استراتيجية احلال الصادرات كما أسماها رانيس Ranis على بناء صناعات تنتج منتجات تفى باحتياجات السوق الخارجية ، دون أن ينفى ذلك امكانية تسويق جزء من الانتاج فى الأسواق المحلية ، لكن الاساس هو التصدير للخارج . وقد وجدت الدول العربية النفطية بعد استعادة سيطرتها على مواردها النفطية الا تقتصر على تصدير النفط الخام ، ولابد لها من بناء قاعدة صناعية تقوم على استخدام المواد الأولية والطاقة الرخيصة وتصدير انتاجها الى الخارج . وتقوم هذه القاعدة الصناعية على صناعة البتروكيماويات الأساسية والاسمدة والحديد والصلب والالمونيوم .

ونظرا لضيق السوق المحلية وضعف السوق العربية كذلك أمام منتجات هذه الصناعات ، فقد قامت على تجاوز الحدود القطرية وتوجهت نحو التصدير الى الأسواق العالمية ، وخصوصا الى بلدان السوق الأوربية المشتركة التى اوجدت نظاما تجاريا موائما وهو نظام التفضيلات المعمم The Generalized System of Preferences قدمت خلاله تفضيلات كلية أو جزئية للرسوم الجمركية وسمحت بادخاله الى اسواقها ضمن نظام حر ، وان كانت قد الغت فيما بعد أهم مزاياه . ولذلك ليس غريبا ان

يقوم نموذج التصنيع الموجه نحو التصدير على حجتين رئيسيتين أولهما : ان اقامة صناعات موجهة للتصدير سوف يجبرها على زيادة مقدرتها التنافسية فى السوق العالمية والاستفادة من وفورات الحجم الكبير فى تحسين الكفاءة الاقتصادية للصناعات التصديرية ، ثانيهما : تحسين التوازن الخارجى بالحصول على موارد جديدة من العملة الأجنبية تستخدم حصيلتها فى تمويل الواردات(٣٣) . ويقدر البعض مثلا ان على بلد مثل المملكة العربية السعودية فى الفترة ما بين عام ٢٠٠٥ الى عام ٢٠١٠ أن تكون قد طورت عدداً من صناعات التصدير القادرة على الوفاء بحاجة الواردات من العملة الأجنبية(٣٤) . ويرى آخرون كذلك أن الصناعات البتروكيماوية تبدو اكثر ملاءمة للمرحلة التالية من التنمية ، حيث يمكن التعويل عليها فى احلال صادرات تنافسية تستخدم حصيلتها فى تمويل الواردات

---

(٣٣) أنظر محمد محمود الامام ؛ حول خرافة الاستعاضة عن الواردات ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، مذكرة خارجية رقم ١٢٠٦ .

(٣٤) أنظر :

Hambelton, H.; The Saudi Arabian Petrochemical Industry, Its Rationale and Effectivness and the Social Political Implications, In Center for Arab Gulf States, University of Exeter, State Econony and power in Saudi Arabia, A Symposium, July 4 - 7, 1980

المستقبلية(٣٥) . وينطبق ذلك على الأقطار النفطية فرادى ومجتمعة بسبب ضيق سوقها المحلية وضيق قاعدة مواردها غير النفطية ونقص العمالة بها مما يعوق قيام عدد من الصناعات القادرة على ضمان الاكتفاء الذاتى المحلى .

بيد أن هذا النمط من التصنيع الموجه نحو الخارج غالبا ما يصطدم مباشرة بعدم الارتباط بمتطلبات الاستهلاك المحلى والسوق الداخلية ، ويتخذ من البلد العربى محطة للانتاج فحسب ، تستفيد من المزايا النسبية لهذا البلد مثل الموارد الطبيعية والطاقة والموقع لانتاج منتجات معدة للتصدير للسوق العالمية . ولذلك فهو نمط للتصنيع يقيم صناعة « عابرة » على غرار التجارة العابرة . وهذا الطابع العابر هو الذى يميز التصنيع الحديث الموجه للتصدير . فهو نمط يهمل عن قصد السوق المحلية عرضا وطلبا ، ففى جانب العرض لا يعنى بتحقيق أى تشابك أمامى أو خلفى فى الاقتصاد الوطنى ولا يأخذ فى الاعتبار - من جانب آخر - الطلب المحلى . وهذا يعنى ان تلك الصناعات القائمة على النفط والغاز لا تستثمر فى سبيل اقامة قاعدة صناعية مترابطة القطاعات راسيا وافقيا وانما فى اقامة قواعد صناعية متناثرة مترابطة مع الخارج ومنفصلة عن بقية الاقتصاد الوطنى . وهكذا فان هذه الاستراتيجية لا تحقق التنمية

(35) Looney , R., op, cit, p 122

الشـاملة ولا تضمن اسـتمرار النمو فى الناتج المحلى على وتيرة واحـدة ، ذلك لأن هـذا النوع من التصـنيع محدود بحدين : أولهما : القدرة على النفاذ الى الأسـواق العالمية وهـذا أمر تحدده الشركات دولية النشـاط · وثانيهما : ضيق السـوق المحلية لأن انواع المنتجات تستجيب لاحتياجات السـوق الدولية وليس لحاجة الغالبية العظمى من السـكان المحليين(٣٦) ·

٢ ـ تصـنيع قائم على الاسـتثمار المشـترك مع الشركات دولية النشـاط :

تتمتع الأقطار النفطية العربية بالمزايا النسبية التى ترشحها لاقامة قاعدة من الصـناعات البتروكيماوية والأسـمدة والحديد والصلب والالومنيوم · ولكنها تفتقر فى نفس الوقت الى الخبرة الفنية فى التصميم والتشـغيل والصيانة والتسويق لذلك واجهت الحكومات النفطية الخيار بين بدائل ثلاثة :

١ ـ أن تأخذ بتسهيلات البناء على أساس تسليم المفتاح ·

---

(٣٦) راجع دكتور اسـماعيل صبرى عبد اللة ؛ النظام الاقتصادى الدولى الجديد : تطوره معالمه الرئيسـية وموقف البلاد العربية منة ، **مجلة النفط والتعاون العربى** ، المجلد الثانى ، العدد الثالث ، ١٩٨٣ ، الكويت ، ٥٠ ـ ٥١

أو ٢ ـ ان تقوم باستئجار مستلزمات العمليات المساعدة ٠

أو ٣ ـ الدخول فى مشاريع مشتركة مع الشركات دولية النشاط ٠ وقد وجدت بعض الحكومات النفطية كالمملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى فى أسلوب المشاريع المشتركة مع الشركات دولية النشاط وسيلتها لاقامة هذه الصناعات ، كما قبلت هذه الشركات ـ من جانبها ـ أن تشارك الدول النفطية فى اقامة بعض الصناعات النفطية والبتروكيماوية المتجهة للتصدير ما دامت تستطيع احتواء هذه الوحدات ضمن شبكتها الانتاجية والتسويقية وتتكامل معها(٣٧) ٠

وثمة سببان قويا من اتجاه الشركات دولية النشاط لاقامة مركز للصناعات البتروكيماوية فى الأقطار العربية النفطية لا سيما فى الخليج العربى ، وهذان السببان هما :

(أ) الارتفاع الكبير فى نفقات الشحن والنقل للمواد البترولية ويقتضى ذلك اقامة الصناعة بجوار مراكز التكرير اذ

---

(٣٧) انظر ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل ؛ الاعتماد الجماعى على النفس السبيل الأساسى للتنمية العربية المستقلة ، المؤتمر القومى لاستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص ١١ ٠

يلاحظ مثلا أن انتاج الوحدة من الايثيلين يحتاج الى ثلاث وحدات من مادة النافتا ومن ثم فان وجود مصانع البتروكيماويات على مسافة بعيدة قد يتطلب نفقات نقل تضعف من اقتصاديات المشروع .

(ب) رغبة هـذه الشركات فى نقل نشـاطها الرئيسى من مجال الاستخراج - الذى تأثر بصدمات ارتفاع الأسـعار فى السبعينيات الى مجالات الادارة والتسويق والصناعة التحويلية للنفط والغاز الطبيعى للمحافظة على معدلات أرباحها المرتفعة .

وتقوم سياسة الشركات دولية النشـاط فيما يتعلق باقامة الصناعات التصديرية للدول العربية على المبادىء الآتيـة :

(أ) اعادة توطين الطاقات الانتاجية جغرافيا ، فى اطار نوع جديد من تقسـيم العمل الدولى يقضى بتوطين الوحـدات الانتاجية الجديدة فى الأقطـار العربية النفطيـة اعتمـادا على ما يتوفر لها من مزايا نسـبية شريطة احتواء هـذه الوحـدات فى شبكتها الانتاجيـة التسويقية وتتكامل معها سـواء من الخلف أو من الأمام .

(ب) أن تقتصر هـذه الوحـدات على حلقة تكنولوجية معينة وتستكمل بقية حلقاتها فى الخارج . ففى الأقطار العربية النفطية يقتصر الانتاج تقريبا على الاثيلين الذى يعتمد على قاعدة

وفيرة من الطاقة والنفط الرخيصين ثم تنقله الشركات فى مرحلة تالية الى وحداتها الانتاجية القائمة فى الدول المتقدمة لتحويله الى المنتجات النهائية بما يحقق لها معدلا أعلى للربح ويضمن لها استمرار التزود بهذه المنتجات وبتكلفة أقل .

(جـ) احكام السيطرة على المراحل التالية لمرحلة الاستخراج بدءا من انتاج المنتجات الأولية للصناعات البتروكيماوية ، ذلك أن مصدر التراكم لراس المال لا يكمن الا بنسبة ضئيلة فى مرحلة الاستخراج ، وان الجزء الأكبر منه يتحقق فى المراحل الأخرى من الدورة الانتاجية وبالذات مرحلتى التصنيع والتسويق .

(د) العمل على تخفيف مخاطر التمويل والاستثمار وضمان التزود باحتياجاتها من مستلزمات الانتاج ، وعلى هذا الأساس تتخذ المساهمة المالية لهذه الشركات صورتين اساسيتين ، فهى اما أن تسهم عن طريق تقديم قروض مرتبطة بعقود طويلة الأجل لشراء المنتج واما أن تسهم فى راس مال الوحدة الانتاجية بنسبة محدودة وعندئذ تضمن لنفسها عديدا من المزايا : تنفيذ العقد وبيع حقوق المعرفة وعقود المعرفة الفنية والسيطرة على التسويق . وهذه الصورة الثانية من صور المساهمات المالية تأتى أقرب ما تكون الى صورة الاتفاقات التى أبرمتها « سابك » مع الشركات دولية النشاط فى المملكة العربية السعودية .

فالشريك الأجنبى فى المشروعات التى اقامتها سابك للبتروكيماويات يقدم نسبة محدودة من الاستثمارات ، بينما تضطلع مؤسسات التمويل الحكومية والجهاز المصرفى بالجانب الأكبر من تمويل هذه الاستثمارات الصناعية على نحو ما سوف نرى • وقد دخلت سابك منذ انشائها فى عام ١٩٧٦ فى مشروعات مشتركة مع كثير من الشركات دولية النشاط تتبع جنسيات مختلفة ويغطى نشاط هذه المشروعات - كما يوضح الجدول رقم ٣ - عددا كبيرا من صناعات البتروكيماويات والصناعات المعدنية وصناعة المخصبات ، والتى يخصص معظم انتاجها لأغراض التصدير • وقد كانت المملكة ترى فى المشاريع المشتركة ميزتين لا غنى عنهما لتطوير هذه الصناعات ولضمان كفاءتها ، اولاهما ان المشاريع المشتركة تقدم المهارات الفنية والتكنولوجية والخبرات الادارية والتسويقية اللازمة طوال حياة المشروع • وثانيهما ان هذه المشروعات تقلل من احتمال أن يتحول المشروع الى « فيل أبيض » على غرار ما يحدث - غالبا - فى المشروعات الحكومية الكبيرة ، وهو ما يضر باعتبارات الكفاءة والربحية •

جدول رقم (٣) اهم مشروعات سابك مع الشركات الدولية النشاط فى المملكة العربية السعودية نوع الانتاج والطاقة الانتاجية وهدف الانتاج

أسم الشركة وموقعها	الشريك الاجنبى	نوع الانتاج	الطاقة الانتاجية (الف طن)	هدف الانتاج	تاريخ بدء الانتاج
١ ـ الشركة السعودية للميثانول (الرازى) ـ الجبيل	مجموعة من الشركات اليابانية	الميثانول	٦٠٠	التصدير	١٩٨٣
٢ ـ الشركة الوطنية للميثانول (ابن سينا) ـ الجبيل	شركة سيلانيزو تكساس الامريكية	الميثانول	٦٥٠	التصدير	١٩٨٤
٣ ـ شركة ينبع السعودية للبتروكيميات (ينبت)	موبيل الامريكية	الاثيلين جلايكو	٢٢٠	التصدير	١٩٨٥
		البولى أثيلين عالى ومنخفض الكثافة	٢٠٠	التصدير	
		الاثيلين	٤٥٠		
٤ ـ شركة الجبيل للبتروكيميات (كيميا) ـ الجبيل	اكسون الامريكية	بولى ايثلين منخفض الكثافة	٢٦٠	التصدير	١٩٨٤
٥ ـ الشركة السعودية للبتروكيماويات (صدف) ـ الجبيل	شل الامريكية	ايثيلين ثانى كلوريد	٦٥٦	التصدير	١٩٨٥
		الايثلين	٤٥٤	التصدير	
		الايثينول الصناء	٢٨١	التصدير	
		الاستابرين	٢٩٥	التصدير	
		صودا كاوية	٢٧٧	التصدير	
٦ ـ الشركة الشرقية للبتروكيماويات شرق الجبيل	ميتسوبيشى اليابانية وشركات يابانية أخرى	الجلايكول أثيلين	١٥٠	التصدير	١٩٨٥

تابع جدول (٣)

اسم الشركة وموقعها	الشريك الاجنبى	نوع الانتاج	الطاقة الانتاجية	هدف الانتاج	تاريخ بدء الانتاج
٧ – الشركة العربية للبتروكيماويات (كيميا) – الجبيل	شركة داو كيميكال	جلايكول	١٥٠	التصدير	١٩٨٥
٨ – الشركة السعودية الاوربية للكيماويات – ابن زهر	شركة تايوان للأسمدة	سماد اليوريا	٥٠٠	التصدير	١٩٨٨
٩ – الشركة الوطنية للبلاستيك (ابن حيان) – الجبيل	لاكى الكورية	فى٠اس٠ام بى٠فى٠اس	٣٠٠ ٢٠٠	التصدير التصدير	١٩٨٦
١٠ – الشركة الوطنية للاسمدة الكيماوية (ابن البيطار) – الجبيل	سعودية بالكامل	أمونيا	٥٠٠	للتصدير والسوق المحلى	١٩٨٨
١١ – شركة الاسمدة العربية السعودية (سافكو) – الجبيل	سعودية بالكامل	يوريا حامض كبريتيك ميلامين	٣٣٠ ١٠٠ ٢٠	السوق المحلى السوق المحلى السوق المحلى	١٩٧٠
١٢ – شركة درفلة الصلب (صلب)	كورف هانول الالمانية	أسياخ – قضبان	١٤٠	السوق المحلى	١٩٦٢
١٣ – الشركة السعودية للحديد والصلب (حديد) – الجبيل	كورف شتال الالمانية	صلب وحديد التسليح	٨٠٠	السوق المحلى	١٩٨٣
١٤ – الشركة الوطنية للغازات الصناعية (غاز)	شل	نتروجين/ اكسجين	١٤٦/ ٤٣٨،	السوق المحلى والتصدير	١٩٨٥
١٥ – شركة الجبيل للاسمدة (سماد)	سعودية	يوريا	٠٠٥	للتصدير والسوق المحلى	١٩٨٣

المصدر : مؤسسة النقد العربى السعودى ، الادارة الأبحاث الاقتصادية والاحصاء ، التقرير السنوى لعام ١٩٨٦ في الرياض ، ص ١٢٥ .

وفى المقابل تتلقى الشركات دولية النشـاط العاملة فى المملكة حوافز مهمة تغريها على الاسـتمرار فى مشروعاتها المشتركة مع « سابك » واهم هـذه الحوافز :

(أ) ضمان توفير النفط الخام لهذه الشركات وتعهدها بالاسـتمرار فى تزويدها به مسـتقبلا عند أسـعار معتدلة . فقد تلقت شركة شل ــ مثلا ــ تعهدا بتزويدها ببليون برميل من النفط الخام خـلال ١٩ سـنة مقابل دورها فى مشروع صدف (٣ بليون دولار) ٠ وتكمن أهمية هـذه التعهدات فى تامين المخاطر المرتبطة فى سـوق النفط ٠

(ب) ان المشروعات المشـتركة لسابك تحصل على غاز طبيعى رخيص نسـبيا ، فالمملكة تتحمل نصف دولار لكل مليون B T U من الغاز الطبيعى بالمقـارنة بالأسـعار الدولية التى تبلغ اكثر من ٢ دولار لكل مليون B T U ٠ وقد يزيد السـعر حالما تصبح هـذه المشروعات مربحـة ، ولكن يظل رغم ذلك منخفضـا بما يكفى لاسـتمراره حافزا مهما(٣٨) ٠ كما قامت الحكومة فى عام ١٩٧٤ بالغاء الضرائب على الوقود وتخفيض

---

(٣٨) راجع :

Turner , L. Industrial Development Sturartegies in the Arab Gulf States, In Issues in Devebpment Thé Arab Gulf States, London, 1980, p. 6

سعر الكهرباء للأغراض الصناعية الى ٠٥ر ريال لكل كيلوات / ساعة .

(ج) التسهيلات التى تمول على أساسها عمليات « سابك » . فالشريك الأجنبى لا يقدم غير ١٥٪ من الاستثمارات ، بينما يقدم صندوق الاستثمارات العامة الحكومية ٦٥٪ من هذه الاستثمارات بشروط ملائمة وعند مستويات فائدة متواضعة تتراوح بين ٣٪ الى ٦٪ وقد ترتفع كلما أصبح المشروع اكثر ربحية . اما النسبة الباقية فتضطلع بتمويلها البنوك التجارية السعودية .

(د) التمتع بمزايا حرية التجارة التى تلتزم المملكة بتقاليدها ويشمل ذلك عدم فرض قيود على الصرف الأجنبى أو على تحويل الأرباح الصافية للشركات الأجنبية والاعفاءات الضريبية والجمركية على الآلات ومستلزمات الانتاج الصناعى ... الخ .

ولم يكن المشروع المشترك - بالطبع - هى الصيغة الوحيدة التى اعتمد فيها التصنيع العربى على الشركات دولية النشاط على غرار ما رأينا فى التجربة السعودية ، اذ اتخذ التصنيع أشكالا اخرى من التعاون والارتباط لهذه الشركات . فقد اعتمدت الجزائر - خصوصا - فى اقامة مشروعاتها ومجمعاتها الصناعية الضخمة على أسلوب عقود « تسليم المفتاح » Turn key project

وتشـــمل هذه العقود تسليم المصنع بجميع معداته وآلاته وقد يضاف الى هذه الأعمال تقديم المشـــورة الفنية Know - How واعتمدت أحيانا اخرى على أســلوب « تسليم المنتجات فى اليد » بمعنى الاتفاق التعاقدى مع أحد الأطراف الأجنبية حتى يخرج المنتج بالفعل ، كما التجأ التصنيع الجزائرى الى أساليب أخرى من التعامل مع الشركات دولية النشـــاط مثل أســـلوب الحصص المجزاة ، اى توزيع مكونات الحزمة التكنولوجية على موردين عديدين ، واسلوب التراخيص أى شراء حق وأسرار التصنيع فقط . وقد قامت نحو ٢٤ شركة من الشركات دولية النشـــاط العاملة فى الجزائر بتنفيذ ٩٣ مشروعا صناعيا تعمل فى انتاج البتروكيماويات . وتعتبر بعض هذه الشركات بيوتا هندســـية تخصصت فى بناء المجتمعات البتروكيماوية فقط . ويعدد الجدول رقم (٤) هـــذه الشركات والمشـــاريع التى تولت تنفيـــذها . ولا يخفى أن هـــذه الأساليب قد أجبرت الجزائر على دفع تكلفة عالية لبرنامجها التصنيعى والوقوع فى شرك الديون الخارجية على نحو لم نعرفه فى اى قطر نفطى آخر .

٣ ـ تصنيع كثيف التكنولوجيـا :

راجت استراتيجية التصنيع الموجه نحو الخارج فى حقبة تزايد فيه دور الشركات دولية النشـــاط فى امتلاك التكنولوجيا ونقلها بشروط خاصـــة الى العالم الثالث . فهذه الشركات هى

التى تملك التكنولوجيا وهى التى تفرض بالتالى نوع التكنولوجيا المستخدمة فى المشاريع العربية وفقا لمصلحتها • وبطبيعة الحال فان اختيارها سينصب على تكنولوجيا كثيفة راس المال وعلى توسيع الطاقة الانتاجية للمشروع الى حد يضمن لها أكبر معدل من الربح ، دون النظر الى احتياجات التنمية العربية أو الى المخاطر التى تتعرض لها من جراء انكماش السوق الدولية وما يستتبعه من انخفاض الطلب على هذه المنتجات ، اذ أن الحجم الاقتصادى الأدنى للانتاج يتزايد طرديا مع زيادة الكثافة الرأسمالية للتكنولوجيا ، كما أن سياسة الانتاج للتصدير الى الدول المتقدمة تستلزم ملاحقة التطورات التكنولوجية الجديدة مما يعنى الاعتماد المستمر والمتزايد على استيراد التكنولوجيا وتعميق التبعية التكنولوجية » •

جـدول رقم (٤)
الشركات المتعددة القوميات العاملة فى الجزائر
وعدد المشـاريع التى تولت تنفيـذها

اسم الشركة	عدد المشاريع التى تولت تنفيذها
Altec	٦
Altra	٢
Chemico	١
CIB	٢
Comp.Francaise de Raffinage	١
ENSA	٧
Foster Wheeler	٣
H & G	١
HE	٤
Heurtey	١
Hy drooon	٤
Ltalconsult	٥
JGC	٦
Kellogg	٣
Krebs	٢
Pritchard R.	٨
Procon GB / TBL	٥
SPIE	٤
Serete / RE Pol	١
Snam Progecti	٧
Sybetra	٢
TA	١
Technip	١١
Voest Alpine	٢

المصـدر : أنطوان زحلان ، البعد التكنولوجى للوحـدة العربية ، مركز دراسات الوحـدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ٥٢ .

وقد صادفت الصناعات العربية الموجهة نحو الخارج أربع ظواهر تكنولوجية جديدة فى السبعينيات والثمانينيات ، وكان لابد أن تصطبغ بهـا على نحو أو آخـر . وتتمثل هـذه الظواهر فيما يلى :

(أ) توحيـد الفن الانتاجى وفرضه من قبل الشركات دولية النشـاط على فرع الصناعة فى العالم باعتبار هـذه العملية جزء من حلقة تكنولوجية معينة . ففى صناعة الحديد والصلب مثلا نلاحظ سيادة الأسـلوب الخاص بانشاء مجمعات الحديد والصلب على شواطىء البحار مستخدمة خامات معدنية موحـدة المواصـفات وأفران الأكسجين وطاقة انتاجية ضـخمة تتراوح ما بين ٣ الى ٥ ملايين طن (مصنع الصلب فى الجبيل ، وشركة قطر للحـديد والصلب ومجمع الحـديد والصلب فى أبو ظبى ومجمع الحجار للحديد والصلب بعنابة فى الجزائر) .

كما أن بناء المجمعات البتروكيمائية يتم دائمـا بواسطة خمس بيوت هندسية هى .

Technip, Snam Projecti, Kellog, Lummus, Power Gas

وقد سـبق ان اشرنا الى ان الثلاثة الأول منها قد نفذت ٤١ مشروعا بتروكيماويا فى الجزائر وحدها . وتستخدم هـذه

البيوت التكنولوجيا التى انتجتها الشركات الدولية وتضمن لهنا سيطرتها على هــذه الصناعة .

(ب) الانتقال من الجزء الى الكل ، فقد اتجهت الشركات دولية النشــاط من طور بيع منتج محدد الى مجموعة مترابطة فهى لم تعد تبيع افرانا وانما نظـــاما كاملا للمعالجة الحرارية من المنتجات تشــكل كلا ensemble او بعضا من هــذا الكل Treatment Thermique . ويتضح هذ الاتجاه بالتوسع اكثر فاكثر نحو صناعات المصب (Aval , forward Industries) فالشركات الدولية دخلت الصناعات البتروكيماوية ثم امتد نشاطها ليشــمل الألياف التركيبية واتسع ليغطى المنتجات النهائية .

(جـ) السيطرة على الســوق أو اختراق شبكات التسويق التجارية التى تسيطر عليها الشركات الدولية للتمكن من تصريف منتجاتها حيث تتميز هذه الشركات باتساع قدرتها الفنية والتجارية التى تمتد من دراسات ما قبل الاستثمار الى التصميمات الهندسية الى فنون الادارة والتسويق وتوريد المعدات والآلات .

وهكذا فان التصنيع العربى فى ظل النفط اعتمد على خيارات تكنولوجية محدودة يقررها البائعون ويفرضون لها ثمنا عاليا جدا ، وعندما يتم شراؤها يتبين انه لم يتم الحصــول عليها بشكل فعلى اذ لا تصبح التكنولوجيا المباعة قابلة للاســتخدام

النهائي الا عبر كم اضافى آخر من الخبرة للنفقاة بحيث يتحول اللجوء الى « المــالك الأصلى » الى علاقة دائمة ويبدو البائع وكانه مستمر فى امتلاك منتجه(٣٩) . وهــذا يعنى أن عرض التكنولوجيا يتصف بعدم المرونة rigidity . ويتجلى انعدام المرونة فى عرض التكنولوجيا فى الصناعات الأساسية (الحديد والصلب والبتروكيماويات والالمونيوم) وتخف حدته فى الصناعات التحويلية المتجهة نحو المصب . كما تتحدد عناصر هذه التكنولوجيا وطبيعتها من قبل الشركات المــالكة لها . وتتمثل هــذه الطبيعة فى الاتجاه اكثر فاكثر نحو اقتصــاديات الحجم الكبير ، حيث جددت الحجم الاقتصادى لمجمع بتروكيماوى لانتاج الاثيلين بما بين ٤٥٠ و ٥٠٠ الف طن ســنويا . ويصدق الأمر نفســه على صناعة الحديد والصلب وعلى صناعة الأسمنت وعدد كبير من الصناعات الأخرى(٤٠) . وقد توسعت هــذه الصناعات بصورة هائلة بحيث اصبح عدد المشاريع البتروكيماوية فى الوطن العربى

---

(٣٩) انظر مقالا مهما لبيير جودى عن « تحويل التكنولوجيا عروس آســيوية » . مجلة المنار ، باريس ، العدد ٦٧ ، يونيه (تموز) ١٩٩٠ ، ص ١٢٠ .

(٤٠) المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، مدخل لاستراتيجية التصــنيع والتعاون العربى ، دراســات استراتيجية ، اكتوبر ١٩٧٩ ، ص ١٢٦ : ١٢٧ .

منذ عام ١٩٧٦ موازيا لعددها فى دول كاليابان والولايات المتحدة(٤١) . وقد كانت التكنولوجية المعقدة المرتبطة بها وراء حتمية تنفيذها بواسطة الشركات الأجنبية من التصميم الى الانشاء . ففى الفترة ما بين ١٩٥٩ و ١٩٧٦ نفذ أكثر من ٦٠٠ مشروع فى المنطقة العربية . وقد صممت هذه المشروعات بواسطة ٨٣ شركة . وفى عدد كبير من الحالات ، كانت عمليتا تصميم وانشاء المصنع تتمان بواسطة شركة واحدة ، وفى الغالب الأعم كانت دراسات ما قبل الجدوى ودراسات الجدوى حكرا على هذه الشركات . ونظرا لأن كثيرا من هذه المشروعات قدمت على اساس تسليم المفتاح ، فقد وصفت هذه التعاقدات بأنها عملية نقل « تكنولوجيا حرة » للآلات والمعدات(٤٢) . فالتكنولوجيا المنقولة الى الأقطار العربية النفطية هى فى الواقع لا تتعدى نقل المعدات والمنتجات التكنولوجية دون انتقال الخبرة والمعرفة معها . وعلى هذا فهى عملية تراكم رأس مال مادى دون تراكم خبرات فنية وقدرات اجتماعية على تطوير الانتاج ، وبمعنى آخر لم يكن لها سوى الحد الأدنى من المساهمة فى تنمية القدرات التكنولوجية العربية ، كما أنه لم يتم ربطها بعد بالاقتصادات العربية . وهى لا تعدو أن تكون مجرد

---

(٤١) انظر أنطوان زحلان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٩ .

(٤٢) المرجع السابق ، ص ١٥ .

« صناعة متنقلة » تستخدم الأرض العربية ، لكن ارتباطاتها الفعلية تمتد الى خارج الوطن العربى .

وثمة قنوات ثلاث يتم عبرها نقل التكنولوجيا : الأولى وهى الاستثمار المباشر بمعنى مساهمة الشركات دولية النشاط فى راس مال المشاريع القائمة فى الدول العربية . وطالما بقيت هذه المشاريع تخضع للسيطرة الأجنبية ، فان مساهمة هذه الشركات فى تنمية المبادرات التكنولوجية الوطنية يبقى ضربا من التمنى . والثانية تتمثل فى استخدام براءات الاختراع او التراخيص وحقوق المعرفة Know how ، بينما تكمن القناة الثالثة فيما يسمى بالتكنولوجيا غير المباشرة وهى المعدات والمواد الوسيطة والتكنولوجيا المتجسدة فيها . ومن الثابت ان الجانب الاكبر من نقل التكنولوجيا يتم عبر القناة الاولى كما ان الاتجاه منصرف الى التركيز على هذه القناة والتقليل من دور القناة الثانية الخاصة باستخدام البراءات وحقوق المعرفة ، ويستثنى من ذلك بعض التجارب القليلة كتجربة الكويت فى شراء شركة « سانتافيه » بما تملكه من معرفة وخبرات وبراءات اختراع او التجربة السعودية فى الزام بعض الشركات الأجنبية باستثمار ٣٠٪ من قيمة عقودها فى استثمارات محلية ذات تقنيات متقدمة(٤٣) .

---

(٤٣) انظر المعجل ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٣ .

ويصطدم نقل التكنولوجيا المتقدمة الى الأقطار النفطية بعدد من العقبات أهمها(٤٤) :

(أ) نقص التقاليد الصناعية والبناء الأساسى للصناعة .
(ب) نقص العمالة الفنية الماهرة .

(جـ) نقص مخصصات البحوث والتطوير R & D (٣٦ر٪ من الناتج المحلى فى المملكة و ٢٧ر٪ فى الوطن العربى عام ١٩٨٠) .

ولا يخفى أن الخيار التكنولوجى كثيف رأس المال الذى ارتبط به التصنيع العربى فى الأقطار النفطية ينطوى على تكاليف هائلة بسبب الأسعار المرتفعة والشروط المجحفة التى يفرضها البائع بسبب وضعه الاحتكارى ولجوء الشركات المالكة للتكنولوجيا الى ممارسة نوع من التمييز السعرى حيث تضع اسعارا للتكنولوجية المباعة الى الأقطار النفطية تفوق بكثير ما تضعه للدول الاخرى(٤٥) .

---

(٤٤) انظر دراسة هامة لجوزيف سيليوفيكس ؛

Szyliowics, loseph ; The prospects for Scientific and Technological Development in Saucli Arabia, International Journal of Middle East Studies , August 1979

(٤٥) انظر مقالنا ، السياسات التجارية للمحكمة العربية

وقد قدر تقرير لصندوق النقد العربى واردات الأقطار العربية من المنتجات التكنولوجية فى عام ١٩٨٢ بما قيمته ٢٩ مليار دولار فى شكل أدوات وآلات ومشروعات اساسية كالمشاريع البتروكيمائية ومصانع الأسمنت والصلب وغيرها(٤٦) . وقدر مصدر آخر هذا الانفاق فى عام ١٩٨٤ بحوالى ٧٠ مليار دولار(٤٧) . ومن ثم اضحى بناء قاعدة تكنولوجية عربية ضرورة ملحة سواء من اجل تخفيف العبء على موازين المدفوعات العربية أو من اجل تحقيق الاستقلال الاقتصادى والتخلص من التبعية التكنولوجية ، ويشترط لبناء هذه القاعدة ان تكون جزءاً من خطة التنمية الشاملة كما ينبغى اعادة النظر فى

=

السعودية ومدى فعاليتها فى توجيه نمط الواردات خلال الحقبة النفطية ، دراسات اقتصادية وادارية ، مركز البحوث وتنمية الموارد البشرية ، كلية الاقتصاد والادارة جامعة الملك سعود ، فرع القصيم ، ١٩٨٦ .

(٤٦) صندوق النقد العربى : التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ابو ظبى ، ١٩٨٦ .

(٤٧) راجع يوسف حلباوى : تحديات المستقبل وقضايا الثقافة الحديثة فى الوطن العربى مع اشارة خاصة الى التنمية الصناعية العربية ، المستقبل العربى ، العدد ١٣٠ ، بيروت ، ديسمبر ١٩٨٩ ، ص ١٠٧ ـ ١٠٨ .

التعليم وربطه ببرامج التنمية الصناعية وانشــاء مراكز للبحوث والتنمية ينصب نشــاطها على خلق التكنولوجيا الجديدة وتنمية التكنولوجية المحليــة وادخال التعــديلات على التكنولوجيــا المســتوردة وتطويرها .

٤ ـ تصنيع مدار من قبل الدولة وعلى اكتافها :

يفرق كاردوســو **Cardoso** وفاليتوبين ثلاثة نماذج من التصنيع فى العالم الثالث فيما يتعلق بالمسئولية الملقاة على عاتق الدولة وحدود هذه المســئولية : فهناك أولا « نموذج التصنيع الليبرالى » الذى يعتمد اعتمادا كبيرا على المشروعات الصناعية الخاصة ، ويشترط لقيام هــذا النوع من التصنيع وجود ســوق محليــة ضخمة .

وهناك ثانيا : « النموذج البرازيلى » الذى لعبت الدولة فى ظله دورا هاما فى مجال التصنيع ولكنه دور مكمل للمشروع الخاص ، حيث تقوم بتزويد المناطق الصناعية الجديدة بالخدمات والمرافق الأساسية فضلا عن انجاز المشروعات الصناعية الهامة . أما النموذج الثالث والأخــير من التصــنيع فهو ما اطلق عليــه كاردوسو وفاليتو « تصنيع الدولة » ويحدث هــذا النمط فى ظروف ضعف القطاع الخاص وتفضيله لأوجه النشــاط غير الانتاجى الأعلى ربحية والأسرع عائدا والأكثر امنــا ، وفى ظل هــذه

الظروف يشترط الدور القيادى لقطاع الدولة الذى يمثل الرافعة الأساسية للاسراع بالتصنيع . وكان هذا النموذج هو الغالب على تجارب التصنيع العربية فى الحقبة النفطية ، حيث نهض قطاع الدولة بالعبء الرئيسى فى تطوير غالبية الصناعات العربية الجديدة . وتبدو الدولة فى الأقطار العربية النفطية ذات قدرة متميزة على قيادة التصنيع آذ هى التى تمتلك الموارد الطبيعية وبالتالى هى التى تحصل على الفائض الاقتصادى الناتج من استغلالها . وهذا الفائض فى الأقطار النفطية يفوق فى حجمه الفائض وتكوين راس المال الثابت فى القطاع الخاص . وبفضل حيازتها لهذا الفائض ، فان الدولة تتميز بقدرتها على توجيهه صوب التصنيع والاستثمار المكثف فى الصناعات الثقيلة والبتروكيماوية . وتشكل استثمارات القطاع العام فى الأقطار النفطية الحصة الغالبة من جملة الاستثمار حتى مع هبوط مستوى العائدات النفطية منذ أوائل الثمانينيات(٤٨) . وهو ما يستدل عليه من توزيع الاستثمارات الصناعية بين القطاع العام والخاص فى بعض الأقطار العربية النفطية فى الجدول التالى رقم (٥) .

---

(٤٨) أنظر ؛ يوسف عبد الله صايغ ؛ مستقبل التنمية العربية ودور القطاعين العام والخاص فيها ، المستقبل العربى ، العدد ١٤٢ ، ديسمبر ١٩٩٠ ، ص ١١١ .

جدول رقم (٥)

توزيع حصة الاستثمارات الصناعية بين القطاعين العام والخاص في بعض الأقطار النفطية ٪

القطر	الفترة	النسبة المئوية	
		القطاع العام	القطاع الخاص
السعودية	٧٠/٦٩ - ٨١/٨٠	٧٧	٢٣
الكويت	١٩٧٢ - ١٩٨١	٦٧	٣٣
قطر	١٩٧٥ - ١٩٨١	٨٣	١٧
عمان	١٩٧٦ - ١٩٨٢	٧١	٢٩
الجزائر	١٩٧٠ - ١٩٨١	٨٩	١١

المصدر : حسبت من

IMF . ; Govt . Finance Statistics Yearbook , 1982, pp . 430 — 470

وعلى الرغم من رغبة الدولة فى هــذه الأقطار فى المحافظة على دور القطاع الخاص وعلى الا تكون الدولة بديلا عنه(٤٩) ، الا أن ثمــة اتفاقا على ضرورة اضطلاع الدولة بعبء التنميــة الصناعية لا سيما فى ظل أنماط التصنيع الموجهة نحو الخارج ، وميل القطاع الخاص ـ غالبا ـ الى توجيه ما يتراكم لديه من فائض اقتصادى صوب الاستثمار فى قطاعات الصناعة الخفيفة التى تنتج للســوق المحليــة بالأساس ٠ ففى المملكــة العربيــة الســعودية ـ كمثال ـ لنمــوذج « تصــنيع الدولة » ، نظمت الصناعات القائمة على الهيدروكربون (الغاز والنفط) فى صورة مشروعات حكومية كان أشــهرها « سابك » و « بترومين »٠ وقد اقيمت الأولى برأسمال قدره ١٠ بليون ريال ، وهى مملوكة بالكامل للحكومة ولكنها ـ طبقا للقانون ـ يجب أن تبيع مســتقبلا ٧٥٪ من أسهمها الى القطاع الخاص ٠ وثمة أسباب جوهرية تبرر الادارة الحــكومية لمعظم مشروعات الصناعات الأســاسية فى المملكــة :

أولا : لا يوجــد فى المملكة مستثمر خاص لديه المقــدرة التمويلية لدخول هــذه الصناعات الأساسية التى تتطلب نفقات راسمالية هائلة ، وقد لا تكون مربحة لبعض الوقت ، كما أن

---

(٤٩) راجع توفيــق صــادق ؛ التنميــة فى دول مجلس التعاون ؛ مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٧ ٠

المخاطر المقترنة بهذا النوع من الصناعات قمينة بأن تصرف المنظمين السعوديين عن الاستثمار فيها لا سيما وهم بطبعهم - كما وصفتهم احدى الدراسات - محافظون لا يتحلون بروح المخاطرة(٥٠) . وتنحصر تفضيلاتهم الاستثمارية فيما يلى :

١ - نظرا لأن الطلب يلعب دوراً رئيسيا فى ضمان غياب المخاطرة ، فان المنظمين السعوديين بحكم تقاليدهم المحافظة يفضلون صناعات احلال الواردات ، وليس الصناعات الموجهة نحو التصدير .

٢ - استجابة للحوافز الحكومية ، فان الصناعات التى تتوفر فيها روابط على جانبى العرض والطلب هى التى تحظى بتفضيل القطاع الخاص .

٣ - الصناعات التى لا يقل فيها معدل الربح عن ٢٠٪ ،

---

(٥٠) انظر تفصيلا هذا الرأى فى مقالة « النفط والدين والماركنتيلية » .

Sharshar ; A; M; Oil , Religion and Mercantilism, A study of Saudi Arabia's Economic System, Studies in Comparative International Development, 1977; p . 54

وهى نسبة تقترب من النشاطات التجارية التقليدية السائدة فى المملكة(٥١) .

ثانيا : أن هذه الصناعات متصلة بروابط لا تنفصم بقطاع النفط الخام وهو قطاع مملوك ومدار بأكمله من قبل الدولة . وقد يؤدى هذا الارتباط الى صعوبات تؤثر على ادارة وتنفيذ السياسة النفطية للدولة . فقد تتخذ الحكومة من القرارات ما تراه ضروريا لتحقيق مصلحة البلاد كتقييد معدلات الانتاج للاحتفاظ بموارد الطاقة لأطول وقت ممكن ، بينما قد لا يكون ذلك فى مصلحة المستثمرين فى الصناعات القائمة على الهيدروكربونات حيث تنصرف اهتمامات القطاع الخاص الصناعى الى ضمان إمدادات الطاقة والنفط الرخيصة وبالتالى ابقاء الانتاج منهما عند مستواه المرتفع بغض النظر عن اضرار تلك السياسة باعتبارات التنمية فى الأجل الطويل .

---

(٥١) من نتائج دراسة قام بها مركز دراسات التنمية الصناعية فى المملكة عام ١٩٧٤ لتعيين المشروعات التى يحتمل أن تجتذب القطاع الخاص السعودى . انظر تفصيلا لهذه الدراسة فى :

ISDC : Industrial Investment , Non - Oil Manufacturing in the Private Sector : Preseut Conditions and Projections for the Second Plan , Riyadh, 1974

ثانيا : تزايد ظروف عدم التأكد **uncertainty** في تلك الصناعات ذات الصلة بالسياسة النفطية حيث تتأثر تلك السياسة بعوامل لا يمكن التنبؤ بها من قبيل التغير في أسعار النفط في الأسواق العالمية والظروف السياسية الداخلية والخارجية وشركات النفط وسياسات الأوبك وسياسات الدول الصناعية المستهلكة للنفط وقيمة الدولار ... الخ(٥٢) . وهذه العوامل مجتمعة قد تكون كافية لتثبيط الاستثمار الخاص في مثل تلك الصناعات ، حيث يتجنب المنظمون المخاطرة في مثل هذه الظروف من عدم التأكد .

رابعا : ان تعارض السياسة النفطية للدولة مع مصالح المستثمرين في الصناعات القائمة على الهيدروكربون قد يفتح الباب لضغوط سياسية يكون لها آثار غير مرغوب فيها على السياسة النفطية نفسها ، وهو ما يجعل الحكومة حريصة على ان تستبقى في قبضتها زمام ادارة وتوجيه السياسة الصناعية في البلاد على الأقل في المراحل الأولى من التصنيع (٥٣) .

ولا يخفى مع ذلك أن واحدا من أهم أهداف السياسة الصناعية في المملكة ينصرف الى تشجيع القطاع الخاص على

---

(٥٢) انظر : Balool; M; op, cit; p - 125

(٥٣) راجع هذا الرأى في كتاب روبرت لونى المنوه عنه ، ص ١٢٨ ـ ١٣٦ .

الاستثمار فى الصناعة بتقديم حزمة متكاملة من الحوافز التى تزيد من ربحية هذا النوع من الاستثمار او تقلل من المخاطرة وعدم التأكد التى تحيط به(٥٤) . وتشمل تلك الحوافز توفير الخدمات الأساسية والمناطق الصناعية والطاقة المدعمة الرخيصة وتقديم قروض تغطى ٥٠٪ من تكلفة المشروع بأسعار فائدة منخفضة لا تزيد عن ٢٪ علاوة على اجراءات الحماية التى تصل نسبتها فى بعض الصناعات الى إكثر من ٢٠٪ رغم الالتزام الحكومى بتقاليد حرية التجارة . ورغم ذلك لم يتجاوز رأس المال المدفوع فى المشروعات الخاصة الصناعية ٤ بليون ريال فيما بين ١٩٧٤ و ١٩٧٧ اتجه اكثر من نصفها الى صناعة مواد البناء ؛ بيما ظلت الصناعات الأساسية والثقيلة عمليا فى قبضة الدولة .

٥ ــ تصنيع متنافس :

يمكن وصف نموذج التصنيع العربى بانه واحد أو « متشابه » فى الأقطار النفطية ، وعلى عكس ما يتصور البعض ، فان نموذج التصنيع الواحد ينتج عنه هياكل صناعية متشابهة ، وبالتالى متنافسة ، وهى فى كل الأحوال متعارضة مع اتجاهات التكامل والتنسيق الصناعيين ، اذ لم يأخذ هذا النموذج فى الاعتبار

---

(٥٤) انظر مقالة بدر الاسلام هاشمى المنوه عنها فى موضع سابق ، ص ١٠٨ ــ ١٠٩ .

عند تخطيطه لاقامة او تطوير صناعة معينة وجود هذه الصناعة فى القطر الآخر ، بل ولم يخطط لظهور صناعة جديدة مكملة أو على الأقل مختلفة عنها ، وانما اتجه التصنيع العربى عكس ذلك تماما ، فقد قام كل قطر نفطى بانشاء وتطوير نفس الصناعات ، كما يبين الجدول رقم (٥) حيث نرى لكل قطر صناعات من نفس النوع ، ويسعى لاقامة الصناعة ذاتها التى لدى بقية الاقطار دونما احداث أى لون من ألوان التنسيق أو التخطيط المشترك . وتقدم صناعة البتروكيماويات العربية مثالا للصناعات التى اغفلت فى توسعها اعتبارات التكامل فى الوطن العربى حيث حدث توسع ضخم فى الانتاج البتروكيماوى العربى دون أن يضع فى اعتباره البعد التكاملى العربى : وبلغ هذا التوسع حدا وصلت عنده الطاقة الانتاجية للبتروكيماويات الى قرابة ٢٠ مليون طن ، ويتركز نحو ٤٠٪ من تلك الطاقة فى المملكة العربية السعودية وحدها ، كما بلغ عدد المشاريع البتروكيماوية منذ عام ١٩٧٦ ما يقارب عددها فى كل من اليابان والولايات المتحدة . وقد ازدادت هذه المشاريع من ٣٣ مشروعا فى عام ١٩٦٣ الى ٢٠٩ مشروع فى عام ١٩٧٦ (٥٥) . وبينما الطاقة الانتاجية كذلك ، فان الاستهلاك

(٥٥) أنظر أنطوان زحلان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٩ — ٤٩ .

العربى من المنتجات البتروكيماوية لم يتجاوز ٩ ملايين طن وهو ما يعنى أن أكثر من ١١ مليون طن تبحث عن منافذ خارجية .
وما يصادفنا فى الكيماويات نلقاه أيضا فى صناعات عربية أخرى كالأسمدة الكيماوية ، فقد بلغ انتاج المخصبات النيتروجينية حوالى ٢ر٤ مليون طن بينما لم يتجاوز الاستهلاك العربى ٤ر١ مليون طن فى عام ١٩٨٦ (٥٦) ويبحث فائض الانتاج من الأسمدة عن منافذ خارجية غير مؤكدة ، وتؤدى صعوبات التسويق بالطبع الى ابطاء معدل النمو ، حتى أخذ الانتاج فى التراجع منذ عام ١٩٨٥ .

وعلاوة على ذلك تخطط الأقطار العربية — فى غيبة تنسيق عربى الى مشروعات الجيل الثانى والثالث (المنتجات الوسيطة والنهائية) . وثمة مثال آخر للتكرار والتشابه فى التصنيع تقدمه اقطار المغرب العربى ، حيث سعى كل قطر لاقامة المجمعات الكيماوية وأفران صهر الحديد ومنشآت التكرير بشكل منفرد فجاءت متشابهة متنافسة تعمل بمعدلات تشغيل اقل من طاقتها الانتاجية .

وتكاد تكون المشروعات الصناعية التى يتم اختيارها فى

---

(٥٦) صندوق النقد العربى ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨٧ .

الخطط تستند الى توجه قطرى بحت ، وقلما يعثر فيها على مشروع عربى مشترك . وحتى المشاريع المشتركة التى ظهرت فى الحقبة النفطية لم تكن وليدة فكر تنموى شامل ، ولم تدرج فى خطط تنموية عربية ، بل كانت مظهراً من مظاهر السيولة المالية التى رافقت الطفرة النفطية(٥٧) . وكان عدد من المشروعات الصناعية المشتركة يمثل اندماجاً بين رؤوس أموال عربية وليس اندماجاً اقتصاديا يسمح نشاطه بتنسيق ثنائى أو متعدد الأطراف لاقتصادات الأقطار العربية . ورغم أن مهمة المشروعات المشتركة هى تنمية وبناء الاقتصاد العربى الا أن من بينها ما كان يسهم فى تكوين مشروعات صناعية مشتركة تقع خارج الوطن العربى . كما ان كثيرا من المشروعات العربية المشتركة أقرت بصورة منفصلة وليس ضمن برنامج معين يأخذ فى الاعتبار أشكال الارتباط اللازمة بين المشروعات وتكاملها الأفقى والرأسى وترابطها مع المشروعات القطرية القائمة حتى يمكن تنسيق النشاطات الاقتصادية العربية مع بعضها البعض وايجاد التغذية المتبادلة بين الخطة القومية للمشروعات الصناعية

---

(٥٧) انظر تقويما مطولا للمشروعات العربية المشتركة فى مقالنا « الآثار التنموية والتكاملية للمشروعات العربية المشتركة » النفط والتنمية ، السنة ١٥ ، العدد ٣ ، آيار ــ حزيران ١٩٩٠ ، ص ١٠ ــ ٤٢ .

جـــدول رقم (٦)

توزيع الصناعات فى بعض الأقطار العربية النفطية (١٩٨٦)

	الأقطـــــار						
	الجزائر	العراق	السعودية	الكويت	قطر	الامارات العربية المتحـدة	البحرين
١ ـ الصناعات البتروكيماوية :						√	√
ـ الاسمدة (يوريا ـ امونيـا صودا ... الخ)	√	√	√	√		√	
ـ البلاستيك	√	√	√	√	√	√	
ـ تسييل الغاز	√	√		√		√	
ـ دهان وزيوت	√	√	√	√	√	√	
ـ الاثيلين	√	√	√	√	√	√	√
ـ ميثـانول	√	√	√		√	√	√
ـ بولى اثيلين	√	√	√	√	√	√	√
٢ ـ الصناعات المعدنية الثقيلة							
ـ الحديد والصلب	√	√	√	√	√	√	√
ـ الألمونيوم	√	√	√	√	√		
ـ أنابيب معدنية	√	√	√	√	√		
٣ ـ صناعات أخـرى :							
ـ الأسمنت ومواد البناء	√	√	√	√	√		

العربية والخطط القطرية للمشروعات المحلية بشكل يضمن تنامى الدور القيادى والانتاجى للمشروعات العربية وتأهيلها لدورها فى اعادة هيكلة الاقتصادى العربى وتصحيح بنيته وتحقيق اهدافه الاستراتيجية .

وهكذا لم يخدم هذا النمط من التصنيع مهمة التكامل القومى ، ولم ينسج خيوطا كافية لدمج الاقتصادات العربية ، بل اسهم فى تكريس عدم التكافؤ فى النمو الاقتصادى بين الأقطار العربية ، وانقسام الوطن العربى من الناحية الصناعية الى اقطار غنية بالمال والطاقة وتضم صناعات ضخمة تعمل فى الأساس لا لاشباع حاجات السوق العربية ، وانما لتصدير منتجاتها الى الخارج ، واقطار غنية بالقوى العاملة والامكانات التنموية الواسعة وان كانت تفتقر الى المال والطاقة الرخيصة . وقد أدى هذا التصنيع فى النهاية الى تزايد اعتماد الاقتصادات العربية على العالم الخارجى ، وتكامل الصناعات العربية مع الصناعة الدولية التى تهيمن عليها الشركات دولية النشاط ، ولا تعدو ـ الصناعة العربية ـ ان تكون مجرد حلقة فى سلسلة صناعية تنتشر فى بلاد عديدة ، ولا يستقل اى بلد بانتاجها او على الأقل بتسويقها .

الفصل الثالث

مشكلات التصنيع العربى فى الحقبة النفطية

تقويم عام :

قدمت اليونيدو UNIDO فى الستينيات تعريفا للتصنيع قد يفيدنا فى تقويم التنمية الصناعية للأقطار العربية واستخلاص المشكلات التى اقترنت بالتصنيع العربى فى الحقبة النفطية . « فالتصنيع ـ طبقا لهذا التعريف ـ هو عملية من عمليات التنمية الاقتصادية تتم بمقتضاها تعبئة جزء متزايد من الموارد القومية من أجل اقامة هيكل اقتصادى محلى متنوع ومتطور تقنيا ، قوامه قطاع تحويلى دينامى يمتلك وسائل الانتاج وينتج كلا من السلع الراسمالية والاستهلاكية ويؤمن معدلا عاليا من النمو للاقتصاد برمته وقادر على انجاز التقدم الاقتصادى والاجتماعى » .

وقد ظل هذا التعريف متضمنا فى استراتيجيات التصنيع العربية فى الحقبة النفطية التى لم تخلو من تنويه بأهمية تدعيم الهيكل الصناعى وتقوية روابطه الداخلية وارتباطاته مع القطاعات الاقتصادية الاخرى وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من طبيعية وبشرية ، والاستفادة من الطاقة الاستيعابية للسوق المحلية ، بيد أن الممارسة الفعلية تشير الى ان الموارد

الطبيعية ومدى وفرتها كان لها الدور الأساسى فى توجيه برامج التصنيع . فقد أولت الأقطار النفطيـة اهتماما خاصا للصناعات البتروكيماوية والأسـمدة الصناعية والصناعات المعدنيـة كثيفة الطاقة ورأس المـال ، كما عقدت ـ هذه الأقطار ـ أهمية قصوى على التصنيع كوسيلة لتنويع القاعدة الاقتصادية وايجاد بدآئل تصديرية أخرى اعلى قيمـة من النفط الخام لتخفيف التقلبات الناجمة من اعتماد الاقتصاد الوطنى على مورد وحيـد .

وقـد نمت الصناعات العربية الوسيطة حقا فى الحقبـة النفطيـة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥) بسبب ما أتاحتـه الطفرة من ميزة نسبية للأقطار النفطيـة حيث تراوحت مساهمة الصناعات الوسيطة فى توليد ما بين ربع الى أربعة أخماس القيمة المضافة لفروع الصناعة المختلفة فى الدول النفطية كما يظهر من الجدول رقم (٦) .

ويمثـل هـذا النمو توجها افضل ـ لا شك ـ من سيطرة الصناعات الاستهلاكية ، ولكنـه لا يحمـل فى طيـاته نقلة نوعيـة فى النمو الصناعى ، لأنه لم يمارس أثرا يذكر فى الميزان التجارى ، أو فى احـداث التغير التكنولوجى بسبب عجزه عن اقتحام الصناعات الثقيلة والراسمالية التى من شـأنها ان تقود حركة التصنيع وتسمح بخلق صناعات عـديدة تابعة لها تمدها

بالمواد الخام وتأخذ منها السلع الوسيطة حيث لا تزيد نسبة قيمة الصناعات الرأسمالية العربية عن ١٣ر٩٪ من اجمالى الناتج الصناعى العربى وهى نسبة تتضاءل كثيرا حتى عن مثيلاتها فى الدول النامية الأخرى التى أخذت بالتصنيع حيث بلغت ٣١ر٢٪ . ومن ناحية أخرى فان كثيرا من الصناعات الرأسمالية والثقيلة فى الأقطار العربية ما زالت بعيدة عن تحقيق قدر معقول من الاكتفاء الذاتى . فالانتاج العربى مثلا من الحديد والصلب لا يشبع أكثر من ١٧٪ من حاجة الاستهلاك العربى ، كما لا يكفى الانتاج العربى من الصناعات الرأسمالية أكثر من ١٠٪ من حاجة السوق العربية . ويشير الجدول التالى رقم (٧) الى مدى انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتى من الصناعات الرأسمالية والثقيلة فى الوطن العربى فى عام ١٩٨٢ . وقد تبنت بعض الأقطار النفطية كالجزائر والعراق برامج لتطوير الصناعات الرأسمالية الا انها تعانى من مشكلة تسويق هذه المنتجات لمحدودية السوق القطرية من جهة ، وعدم توفر ميزة تنافسية فى الأسواق الخارجية من جهة أخرى ، ولذلك تعمل هذه الصناعات فى الغالب بأقل من طاقتها الفعلية . ففى الجزائر يجرى انتاج صناعة المعدات والآلات الزراعية بنسبة ٣٠٪ فقط من طاقتها الانتاجية .

جـــدول رقم (٦)

الأهمية النسبية لفروع الصناعة التحويليــة في توليــد القيمــة المضــافة الصناعية في بعض الدول العربية خلال الحقبة النفطية

الدول	الأهمية النسبية لفرع الصناعة التحويلية ٪			اجمالى
اولا الدول النفطية				
الســعودية	٤ر٥	٨٩ر٠	٦ر٥	١٠٠
الكويت	٧ر٧	٧٩ر٦	١٢ر٧	١٠٠
ليـبيــا	٣٨ر٧	٥٧ر٠	٤ر٣	١٠٠
الجزائر	٤٩ر٠	٢٥ر١	٢٥ر٩	١٠٠
العراق	٥٥ر٣	٢٩ر٣	١٥ر٤	١٠٠
ثانيا : دول غير نفطية				
مصر	٤٤ر٩	٣٨ر٢	١٦ر٩	١٠٠
الســودان	٧٣ر٠	١٣ر٠	١٤ر٠	١٠٠
الصــومال	٨٧ر٠	١١ر١	١ر٩	١٠٠
المغرب	٧٠ر٣	١٦ر٥	١٣ر٠	١٠٠
تونس	٦٣ر٠	٢٤ر٠	١٣ر٢	١٠٠
ســوريا	٦٩ر٢	١٦ر٩	١٣ر٩	١٠٠
الأردن	٤٣ر٧	٢٦ر٦	٢٩ر٧	١٠٠

المصدر : على عتيقة ورافت بســادة ، النفــط والتنميــة الصناعية فى الوطن العربى ؛ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ؛ بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ٧٢

وبجانب قصور الصناعات الرأسمالية ، فان بنية الصناعات التحويلية ما زالت تتسم باختلال كبر ، حيث تفتقر الى الروابط الأساسية داخل هيكل الصناعة او بين الصناعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى .

لقد حظيت هذه الصناعات بجزء كبير من الاستثمارات ، وكانت تمثل النواة التى يمكن للقطاع الصناعى من خلالها الوصول الى مرحلة التشابك الصناعى لمختلف القطاعات نظرا لما تتميز به من روابط امامية وخلفية مرتفعة ، الا ان جزء كبيرا من المنتجات الرئيسية لهذه الصناعات شق طريقه الى الخارج بسبب غياب الوحدات الانتاجية التى تقع امام وحدات انتاج هذه المشتقات ، كما أن ضعف الطلب الداخلى والاستخدام غير الكامل للطاقة الانتاجية لبعض الوحدات جعل الآثار التكاملية لهذه الصناعات تقع خارج البلاد .

جـــدول رقــم (٧)

مستوى الاكتفاء الذاتى فى بعض الصناعات الثقيلة والراسمالية فى الوطن العربى (١٩٨٢)

الصـــــناعة	(١) الاستهلاك	(٢) الانتاج	الاكتفاء الذاتى ٢/١ × ١٠٠
الحديد والصلب (الف طن)	١٥٨٦٥	٢٨١٤	١٧ر٧
صناعة راسمالية (مليون دولار)	٤١٠١٠	٤١٠١	١٠
الاسمنت (الف طن	٧٥٧٥٩	٤٢١٣٠	٥٥ر٦
الالمونيـــوم	—	—	١٦

المصدر : حسبت من التقرير الاقتصادى العربى الموحـــد ١٩٨٤ و ١٩٨٦

ومن ثم لا تزال الصـــناعة العربية تعكس نمط التصـــنيع القديم ولا تتجانس مع بنية الصناعة فى الدول النامية الصناعية، وحتى بالنســـبة للصناعات الوسيطة الحديثـة كالبتروكيماويات التى قامت على النفط والغاز ، فانها اتخذت صـــورة مشروعات ضخمة اغلبها يعتمد على التصدير لصالح مشروعات أجنبية تباشر مهمـــة تســـويقها خارجيـــا ، ولم يؤازر هـــذه الصناعات نمـــو مكمل فى الصناعات الأخرى التى يمكن أن تستخدم مخرجاتها . اى انها أخفقت فى بنـــاء سلسلة صناعية متكاملة داخليـــا بل

اعتمـدت على الدول الصناعية نفسها فى انجاز عملية التصنيع العربى فى مختلف مراحله .

وإذا كان التصنيع العربى بالأسـاس نموذجـا من نماذج الصناعات التصديرية التى أخـذت بها أقطار ناميـة كثيرة فى السـبعينيات ، فانه لم يفلح ـ كما نجحت النماذج الآسـيوية مثلا ـ فى تغيير التركيب الهيكلى للصادرات العربية . وهـو ما يمكن أن نستخلصه من تحليـل درجة تنوع هيكل الصـادرات السـلعية فى بعض الأقطـار النفطيـة العربيـة الى أخـذت باستراتيجيات تصنيع موجهة نحو الخارج . وقد رصدنا نتائج هـذا التحليل فى الجدول رقم (٨) الذى يبين أن نسبة صادرات السـلع المصنعة فى الوطن العربى مازالت ضئيلة بعد أكثر من عقد من التصنيع الموجـه نحو الخارج فهى لا تتجاوز قط ٥٪ من قيمة الصـادرات العربية الاجماليـة وليست النسـبة أحسن حالا فى كل قطر على حـدة . ففى المملكة العربية السـعودية لم تزد عن ٣٪ فى عام ١٩٨٤ واتسم هيكل الصادرات بدرجـة كبيرة من عـدم التنوع فهو يتكون من خمس سـلع فقط فى عام ١٩٨٤ بلغ نصيب الأولى منهم ٩٤٪ من قيمـة الصـادرات السلعية . أما فى الجزائر ، فان نسـبة الصادرات المصنعة قد تراجعت فى عام ١٩٨٤ الى ٥ر٪ بسبب تزايد الأهمية النسبية لصادرات النفط والغاز . وكان عدد السلع المصدرة ١٦ سلعة ،

تظهر من بينها الصـادرات النفطيـة باعتبـارها أولى سـلع التصدير وتبلغ نحو ٨٩٪ من قيمة الصادرات السلعية ، وتتسم الأقطـار النفطيـة الأخرى أيضـا بعدم التنـوع فى هيـاكل صادراتها السلعية ، كمـا يلاحظ من أعداد السـلع المتاحـة للتصدير فى الجماهيرية وقطر والكويت والامارات العربية المتحدة وتضاؤل صادراتها الصناعية الى مستوى يمكن تجاهله .

وفى راى كثير من الاقتصاديين أن التصـنيع العربى فى الحقبة النفطية لم يؤد دوره المنشـود لرفـد الاقتصاد الأحادى الجانب بقطاع انتاجى جديد غنى ومتنوع رغم النمو الكبير فى الناتج الصـناعى العربى للأقطار النفطيـة الذى بلغ فى النصف الثانى من السبعينيات نحو ٢٤٫٤٪ ، حيث حـدث هذا النمـو فى صناعات مثل البتروكيماويات والحـديد والصـلب والأسـمدة والألمونيـوم . ومعظم هـذه الصـناعات تنتج لمواجهـة الطلب الخارجى ، بينما يتراجع الانتاج الصـناعى المنـافس للواردات والموجـه لاشـباع الطلب المحلى ، وهو ما يجعل الوطن العربى من أكثر مناطـق العالم اعتمادا على اسـتيراد السلع المصنعة . التى ترقى وارداته منها الى ثلاثة اضـعاف وارداته الزراعية . وقـد اتجه هـذا النمط من التصنيع نحو خلق جزر صـناعيـة معزولة فى الغالب عن الواقع الاقتصـادى والاجتماعى ومرتبطة بالدرجـة الأولى بالمجتمعات الصناعية المتقدمة وشركاتها دولية النشـاط أكثر من ارتباطها بالسـوق المحلية والاقتصاد العربى.

وقد ادى هذا الوضع الى تعميق العجز التجارى وزيادة الديون الخارجية لتمويل عملية التصنيع كما حدث فى الجزائر مثلا ، كما ادى الى الاعتماد على العمالة والادارة الفنية الأجنبية ، ومن ثم عدم قدرة الصناعة الجديدة فى أغلب الأحيان على تأمين فرص عمل كافية ، فضلا عن أن بعض الأقطار العربية تمتلك عددا من الوحدات الصناعية التى تعمل بأقل من نصف طاقتها الفعلية ، وهى بذلك تهدر قوة انتاجية مهمة لا تستطيع الانتفاع بها لأسباب عديدة أهمها استعمالها تكنولوجيا يستعصى استيعاب مركباتها عربيا لا سيما وأن التصنيع العربى الذى وصفناه آنفا بأنه كثيف التكنولوجيا قد قام بالأساس على التكنولوجيا المستوردة من الدول الصناعية ليكون بمقدوره تصريف منتجاته فيها ، ومع ذلك اصطدم بما فرضته هذه الدول من قيود على الصادرات الصناعية العربية .

وهكذا اقترنت تجربة التصنيع العربى فى الحقبة النفطية بمجموعة من المشكلات التى يمثل ظهورها محصلة للتفاعل بين عدد من العوامل الموضوعية والذاتية ، أما الموضوعية فتنحصر فى محدودية الأسواق والامكانات القطرية والمصاعب الهيكلية الموروثة ، وأما الذاتية فتتمثل فى غياب استراتيجية للتصنيع تتعامل مع الصناعة كقطاع كامل ضمن استراتيجية شاملة

للتنمية الاقتصادية . فقد كان التعامل مع كل مشروع يعالج بشكل منفصل ، ويتحدد قرار اقامته طبقا لربحيته التجارية بغض النظر عن تأثيره المباشر وغير المباشر فى النمو الاقتصادى .

وقد لا يكون ثمة مبالغة فى القول بأن المشكلات التى اقترنت بالتصنيع العربى فى ظل النفط صارت من فرط التصاقها به معلما اساسيا من معالمه التى تدل عليه ، وتميزه عن نماذج التصنيع الأخرى لا سيما فى الدول النامية الحديثة التصنيع كما فى كوريا وتايوان وسنغافورة والبرازيل والمكسيك التى صادفت تجاربها بعضا من هذه المشكلات ولكنها لم تكن بالكثافة التى كانت عليها فى الأقطار العربية ، بل ولم تتحول الى عقبات كئود تعترض التنمية الصناعية أو تهددها بالتعثر .

ويمكن أن نجمل فيما يلى اهم المشكلات التى اقترنت بالتصنيع العربى فى الحقبة النفطية قبل ان نعود — فى موضع تال — الى علاج كل منها تفصيلا :

١ — آرتفاع تكاليف انشاء وتشغيل المصانع .

٢ — مشكلة الطاقات الانتاجية العاطلة .

٣ — البطالة .

جـــدول رقم (٨)

تطور درجة تنوع هيكل الصادرات السلعية والأهمية النسبية لصـادرات السلع المصنعة فى بعض الأقطار العربية النفطية (١٩٧٠ – ١٩٨٤)

السنة / القطر	١٩٧٠				١٩٨٤			
	عدد	النسبة المئوية من الصادرات الاجمالية			عدد	النسبة المئوية من الصادرات الاجمالية		
	السلع المصدرة	أولى السلع	الثلاث السلع الأولى	السلع المصنعة	السلع المصدرة	أولى السلع	السلع الثلاث الأولى	السلع المصنعة
المملكة العربية السعودية	٢	٨٣ر٣	٩٩ر٨	ر٣	٥	٩٤	٩٩	٣
الجزائر	١٦	٦٧ر٣	٨٤ر٩	١ر٤	١٦	٨٩	٩٦	ر٥
الجماهيرية الليبية	٤	٩٩ر٩	٩ر٩	—	٥	٩٣	٩٩ر٧	ر٣
قطر	١	٩٦ر٦	٩٩ر٦	—	٥	٩٧	١٠٠	—
الكويت	٦	٧٩ر٣	٨٣	١ر٨	١١	٧٦	٨٧	٤
الامارات العربية المتحدة	٤	٩٦	٩٩	ر٣	٤	٩٥	٩٦	—
الوطن العربى				١ر٨				٥

المصدر : حسبت من الصندوق العربى للأنماء الاقتصـادى والاجتماعى ، مؤشرات التنميــة العربيــة ، ١٩٨٥ والتقرير الاقتصـادى العربى الموحـد ، ١٩٨٦

٤ ــ تزايد المديونية الخارجيــة .
٥ ــ تكريس الازدواجية والتفاوت الجهوى .
٦ ــ تزايد القيــود المفروضــة على الصادرات الصناعيــة العربية فى أســواق الدول المتقدمة .

١ ــ ارتفاع تكاليف انشاء وتشغيل المصانع :

ينطوى نموذج التصنيع العربى الموجــه نحو الخارج والقائم على تكنولوجيــا متقدمة وأســاليب انتاج كثيفة راس المــال على تكاليف مرتفعة نسبيا مقارنة بالنماذج المماثلة فى الدول الناميــة أو الدول الصناعيـــة المتقــدمة . وتقــدر الزيادة فى تكاليف المشروعات الصناعية فى دول الخليــج العربيــة بحــوالى ١٤٠ الى ٢٠٠٪ عما تدفعــه الدول المتقدمة فضـــلا عن الزيادة فى تكلفة الحصــول على المعلومات التى تتراوح عادة بين ٥ الى ١٠٪ من تكلفـــة المشروع(٥٨) . كمــا تقدر التكاليف الاستثمارية فى الصـــناعات البتروكيمــاوية والأســـمدة فيما بين عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨٠ بحوالى ٦٧ مليــار دولار ، بينما ٢٥ مليــار دولار تعتبر تكلفة زائدة « عما يمكن أن تدفعــه هــذه الصناعات فى

---

(٥٨) انظر تصريح محمــد على الفقى الى جريدة الشرق الأوســـط ، اســتثمارات القطاع الصـــناعى فى الكويت ، العدد ٣٧٨٧ ، الرياض ، ١١ ــ ٤ ــ ١٩٨٩

أوربا الغربية(٥٩) . وهـذه « التكلفة الزائدة » تربو كثيرا عن حجم الانفاق العربى كله على العلم والتكنولوجيا والتعليم العالى والبحوث منذ عام ١٩٠٠ وحتى الآن(٦٠) . وتكشف دراسات ميدانية أخرى أجراهـا بعض الباحثين فى مجال صناعة البتروكيماويات عن ارتفاع تكاليف الانشـاء فى هـذه الصناعات فى الدول الخليجية مقارنة بتكاليف انشـائها فى أوروبا الغربية كما قدرت تكاليف انشـاء مجمع بتروكيماوى فى منطقة الخليج بضعف تكاليف انشـائه فى الولايات المتحـدة الأمريكيـة(٦١) . ويرجـع ذلك من ناحيـة الى ارتفاع الأجور فى دول الخليج عن مسـتواها فى مصانع البتروكيماويات فى الدول الصناعيـة . والى ارتفاع التكاليف الثابتة فى الصناعات العربية من جهـة أخرى بسبب التكاليف الباهظة التى ينطوى عليها عقـود نقـل التكنولوجيـا بما تتضمنه من أسـعار مرتفعة وشروط مجحفـة بالاضـافة الى ما يسـمى بالتكلفة « الخفيـة » التى تتمثل فى الزام المشـترى بشراء قطـع الغيـار ومسـتلزمات الانتـاج

(٥٩) أنظر انطوان زحلان (المحرر) :
Zahlan, A, (ed-) ; Technology Trannsfer and Change in the Arab World , Oxford : Pergamon Press, 1978, p. 16

(٦٠) المرجع السـابق ، ص ١٧

(٦١) انظر : Turner , L., Op, Cit, p 86

والخدمات الفنية من مورد معين . ووفقا لتقديرات الاونكتاد UNCTAD دفعت الدول العربية نحو ٢٠ مليار دولار لشراء التكنولوجيا . وقد خلصت احدى الدراسات المقارنة فى هذا الخصوص الى أن تكلفة انشاء مصنع للأصباغ الكيماوية فى الجزائر طاقته ١٠ آلاف طن سنويا تزيد عن تكلفة انشاء نفس المصنع فى فرنسا بنسبة ٣٤٪ . كما اظهرت الدراسة ان متوسط التكلفة فى الجزائر قد يفوق متوسط التكلفة فى فرنسا بنسبة تتراوح بين ١٥٪ و ٢٠٪(٦٢) . ونظرا لضخامة الاستثمار فى الجزائر فان نسبة الاهلاك فيها أعلى منها فى فرنسا وتعانى معظم الصناعات الجزائرية من هذه المشكلة ، بل ان بعضها يواجه أوضاعا أكثر خطورة . فكثرة الموظفين الذين يفرض تشغيلهم على هذه الصناعات بقرارات سياسية يخلق لها صعوبات لا تستطيع تحملها . فاذا أضفنا تضخم السلع والخدمات المستوردة الى متوسط التكلفة ، فاننا نلاحظ ارتفاع سعر المنتج الواحد ارتفاعا حادا . وهكذا تعانى الصناعة الجزائرية فى آن واحد من التضخم المحلى والتضخم المستورد .

ويرى بعض الاقتصاديين الجزائريين ان ارتفاع تكلفة الاستثمار فى الحقبة النفطية كان سببا فى الضغط على

---

(٦٢) أنظر دراسة عبد القادر سيد احمد السابق التنويه عنها ، ص ٧٣

الأجــور وتغلغــل التوترات التضــخمية فى مكونات الصـــناعة الجزائرية(٦٣) . وهو وضـــع لم ينجو فيـــه التصنيع العربى فى الخليج أيضـــا من الضغوط التضخمية التى كانت ظاهرة عامـــة رافقت الطفرة النفطية ، وانعكست فى الارتفاع الكبير فى أسعار عوامل الانتاج المحليـــــة كارتفـــاع الأجــور والريوع وايجارات الأراضى . وتزداد مشكلة ارتفاع التكاليف تعقيـــدا اذا ما أريد تقويمها ليس فقط وفقا للمعايير المـــالية الصرفة ، بل بأســـعار الظل التى تمثل الســـعر الاقتصادى الحقيقى والواقعى لعـــوامل الانتاج . فقد تجاهلت التقديرات المختلفـــة لتكاليف التصـــنيع العربى التكاليف الاجتماعية التى انطوى عليهـــا الدعم الحـــكومى للصناعات العربية الجـــديدة ومنها انخفاض ضرائب الدخـــــل أو غيابها فى بعض الأحيـــان بالاضـــافة الى تكلفـــة الفرصـــــة البديلة للأراضى المقدمة للمشـــاريع الصناعية واعفاء المواد الأولية ومستلزمات الانتاج من الرســـوم الجمركية ناهيك من التسهيلات الائتمانيـــة وامدادات الطاقة الرخيصة او شبه المجانية .

٢ — مشـــكلة الطاقات الانتاجية العاطلة :

تمرست الصناعة العربية الجديدة فى الأقطار النفطيـــة بمشـــكلة الزيادة فى نســـبة الطاقات الانتاجية غير المستغلة فى

---

(٦٣) المرجع الســـابق ، ص ٧٣

الصناعة ، وظهور الطاقات العاطلة على نطاق واسع ، وقد حدث ذلك فى صناعات الحديد والصلب والبتروكيماويات والأسمنت والمنتجات الميكانيكية فى الدول العربية . ولم تحقق المجمعات الصناعية الضخمة المعايير النوعية المتعلقة بالطاقات الحقيقية للانتاج ، فقد ارتفعت نسبة الطاقة الانتاجية غير المستغلة فى بعض الصناعات العربية الى ٨١٪ كما حدث فى صناعة الاثيلين الجزائرية . ويوضح الجدول التالى رقم (٩) امثلة اخرى عن نسب الطاقة العاطلة فى بعض الصناعات الجزائرية التى قامت فى الحقبة النفطية .

جدول رقم (٩)
نسبة الطاقة الانتاجية غير المستغلة فى بعض الصناعات الجزائرية (١٩٨٠)

الصناعة	نسبة الطاقة العاطلة ٪
الاسمدة	٦٨
الاسمنت	٥٠
الاثيلين	٨١
الميثانول	٥٧
الكلور	٧٥
البلاستيك	٧٢
الصلب	٤٠ر٥
محركات الديزل	٢١ر٧
الجرارات الزراعية	٢٩ر٩
الزيوت الصناعية	٣٠
عجين الورق	٦٨

المصدر : حسبت هذه النسب من تقارير وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية بالجزائر ، الجزائر ، ١٩٨٢

وتظهر مشكلة الطاقة العاطلة أيضا فى صناعة الأسـمدة والبتروكيماويات فى منطقة الخليج العربى لا سيما فى المملكة العربية السعودية مما أدى الى تباطؤ معدلات النمو فى انتاجها منذ عام ١٩٨٥ بسبب صعوبات التسويق وهو ما يؤكد الترابط بين مشكلة التسويق ومشكلة استخدام الطاقة الانتاجية القصوى .

وهذا الوضع يمكن رده الى أسبابه التى يأتى فى مقدمتها ضعف الكفاءة وسوء تخصيص الموارد المتاحة فى القطاع الصناعى ، علاوة على التوريد غير المنتظم لقطع الغيار والسلع الوسيطة ونقص القوى العاملة المدربة وسوء تكيف العرض مع التفضيلات العامة والطلب . بيد أن أهم هذه الأسباب مجتمعة هو اصطدام الطاقة الانتاجية القصوى أو الحجم الأمثل للصناعة بضيق نطاق الأسواق القطرية التى قامت هذه الصناعات فى اطارها ، اذ ينبغى للقيام بعمليات تصنيع ذات حجم ينتج بكفاءة ، أن يمتلك القطر العربى سوقا واسعا يكفى لتبرير قيام الصناعة بالحجم السائد فى الأقطار الصناعية(٦٤) . وقد

---

(٦٤) انظر : فؤاد حمدى بسيسو ، التعاون الانمائى بين اقطار مجلس التعاون العربى الخليجى ، المنهاج المقترح والأسس المضمونية والعملية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ٢٨٢

اثبتت التجربة أن التصنيع لمواجهة السـوق المحلية لكل قطـر عربى سرعان ما تصطدم بضيق السـوق ، فتتعطل الطاقات التى تراوحت بين ٢٥٪ و ٨٠٪ فى بعض الصناعات ، كما أن ضـيق السـوق كان مسـئولا عن ما لا يقل عن ٢٥٪ من أسباب تعطل الطاقات فى الوطن العربى . وغير خـاف ان التطبيـق الفعـال لوفورات الحجم فى عملية التصنيع يستلزم تأمين مجموعة من العوامل يقف على رأسها حجم الأسـواق الكامنة لاسـتيعاب المنتجات والقدرة على التعامل مع هـذه الأسواق . وربما كان هذا العامل وراء المحاولات الطموحة لتفادى ضيق نطاق الأسواق القطرية بالتركيز على صناعات معينـة يمكن تصـدير منتجاتهـا الى الخارج . لكن يبـدو أن النجاح الذى حققته بعض الأقطار العربيـة فى هـذا المجال كان متواضـعا للغاية لاعتبارات سوف نأتى الى ذكرها فى موضع تال .

٣ ـ البطـالة :

عادة ما تقوم عملية التصنيع بالنظر الى آثارها فى خلق العمالة وتوفير فرص عمل جـديدة لا سـيما فى الأقطـار التى تعانى من كثافة سكانية وارتفاع فى معـدل نمو عرض العمـل كالجزائر . ومع ذلك لم يكن ذلك الهدف ذا أولوية مطلقـة فى الأقطار النفطية الأخرى كالسـعودية وليبيا التى تتميز بانخفاض الكثافة السـكانية ، اذ ليس ثمـة ما يدعو لخلق عمالة على الأقل

فى الأجل القصير لن يقوم بها الا الأجانب . أما فى الأجل الطويل فلا مندوحة من خلق الوظائف فى القطـاع غير النفطى وبالأخص فى الصناعة ، اذا ما أريد احلال العمالة الوطنية محل العمـالة الأجنبية وتأمين فرص عمـل منتجة جـديدة خارج القطـاعات التقليدية منخفضة الانتاجية .

وفى كل الأحوال سـواء فى الجزائر التى تعانى من فائض مزمن فى عرض العمل أو فى الخليج العـربى الذى يتطلع الى احلال عمالته الوطنية محل العمـالة الأجنبيـة فان الآثار التى مارسها التصنيع على العمالة كانت نتائجها مخيبة للآمال ، فأقصى ما فعلته الفوائض النفطية انها نقلت جزءا من فائض العمـل فى القطاع الزراعى الى القطاعات الخدمية غير المنتجـة التى نمت بمعدلات انفجارية لا تحقق العـلاقة التوازنية بينها وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى . فرغم انخفاض معـدل البطالة فى الجزائر من ١٦ر٥ ٪ تقريبـا فى عام ١٩٨٢ الى ١٠ر٧ ٪ فى عام ١٩٨٥ ، الا ان اسـتيعاب العمالة لم يتم اسـاسـا فى الصناعة ، وانما فى قطاع الخدمات الذى يضم كثيرا من النشـاطات المشـكوك فى قيمتها الاقتصـادية ، وهو ما يؤكد الوظيفـة غير المنتجة التى مارسها الانفاق العام فى الحقبة النفطية(٦٥) .

---

(٦٥) لمزيد من التفصيل حـول هـذا الرأى راجـع مؤلف الاقتصادى الجزائرى عبد اللطيف بن أشنهو ؛ التجـربة الجزائرية

وخلافا للنموذج الآسيوى فى الصناعات التصديرية الذى نجح فى خلق عمالة صناعية ، ارتبط النموذج العربى للتصنيع بتفاقم مشكلة البطالة والتشغيل الناقص ، وشهدت الحقبة النفطية (١٩٧٣ — ١٩٨٢) أعلى معدل للبطالة عرفته الجزائر منذ استقلالها فى عام ١٩٦٢ فقد ارتفع هذا المعدل من ٤٪ فى عام ١٩٦٦ الى ١٦ر٥٪ فى عام ١٩٨٢ ، مما دعا أحد الباحثين الى القول « بأن البطالة والبطء فى التصنيع أمران يكونان فى أغلب الأحيان من نصيب الدول المصدرة للنفط اكثر مما هو الحال للدول النامية الأخرى »(٦٦) . لقد حققت الدول الآسيوية حديثة التصنيع مثل كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج زيادة مهمة فى العمالة الصناعية من خلال انتاج وتصدير سلع مصنعة تعتمد على استخدام العمل . ففى كوريا الجنوبية استوعبت الصناعات التصديرية وحدها ٥٠٪ من قوة العمل بعد عام ١٩٦٣ ، بينما اخفقت نماذج التصنيع كثيفة رأس

=

فى التنمية والتخطيط ؛ ١٩٦٢ — ١٩٨٠ ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ١٩٨٢ ، ص ٤٢

(٦٦) انظر هذه الراى عند عبد القادر سيد أحمد ؛ مرجع سبق ذكره ، ٦٦ — ٦٧

المال التى طبقت فى الأقطار العربيـة النفطيـة فى خلق عمالة صناعيـة يعتـد بها بل ولم يفـد منها الا نسـبة لا تذكر من السـكان . وقـد كان — على سـبيل المثال — أقصى ما قدمتـه الصناعات التى أقامتها « سـابك » السعودية لاغراض التصدير من فرص العمـل لا يزيد عن ٥ آلاف تمثل نحو ٢٪ فقـط من اجمـالى قوة العمـل المواطنـة فى عام ١٩٨٥ (٦٧) . بل ويعبر أحـد الباحثين عن دهشـته لوجود البطالة والتشغيل الناقص فى بلد كالمملكة العربية السـعودية رغم كمية الموارد المـالية غـير المحدودة . وهى نوع من البطالة المرفهة ، يرفض فيها السعوديون الاشـتغال بأنواع معينـة من العمل . وتتجه العمـالة المواطنـة فى الغالب الى الوظيفة العامة والأعمال الكتـابية والادارية وهى اعمال ذات انتاجيـة منخفضـة وتعانى من بطـالة مقنعـة(٦٨) ويسـوق بعض الباحثين منهم كنافراس (١٩٨٠) وبركز وسنكلر

---

(٦٧) من تقديرات مؤسسة النقد العربى السعودى ، التقرير السـنوى لعام ١٩٨٦ ، الرياض ، ١٩٨٧

(٦٨) انظر : اسـامة عبد الرحمن ؛ دور العمالة المواطنـة فى بعض اقطار الخليج العربى النفطيـة ، المسـتقبل العربى . العدد ١٣٠ ، بيروت ، ديسمبر ١٩٨٩ ، ص ١١٥ — ١٢٦

(١٩٨٠) عـددا من الأسـباب التى يمكن أن ترد اليها قلة العمالة السعودية فى القطاع الصناعى(٦٩) . وتشمل هذه الأسـباب ما يلى :

(أ) زيادة تكلفة الفرصة البديلة لمغادرة القطـاع الزراعى بسبب الدخـول الاضـافية التى يتلقاها المزارعون من البرامج الحكومية الموجهة لدعم الدخول الزراعية كالتسهيلات الائتمانية والاعانات النقدية والعينية .

(ب) ارتفاع التكاليف النقدية والاجتماعيـة الناشـئة عن التحضر والانتقال الى المـدن كارتفاع الايجارات وصـعوبة شراء العقارات ، كما ان مسـتوى الحياة فى المدن حتى لذوى الدخل المنخفض والمتوسط اقل مما هى عليه فى المناطق الريفية .

(جـ) القيمة العالية للفراغ فى القطـاع الزراعى . وتزداد

---

(٦٩) انظر تفصـيلا :

Kanverhase. Ramon; Social Factors and Labor Market Structure in Saudi Arabia, Yale University . Economic Growth Center, Discussion Paper , No , 274, May 1976 .

وكذلك الدراسـة المشتركة لكل من بيركز وسنكلر :

Birks and Sinclair; Intermstional Migration and Development in the Arab Region, ILO : Geneva, 1080

هـذه القيمة باشـتغال المرأة الريفيـة بأعمال لا يسـمح لهـا القيـام بها فى الحضر ، وكثيرا ما تنظر النسـاء الى حيـاتهن فى المدن على أنها مكبلة بقيـود أكثر .

(د) يؤدى ضعف مستوى التعليم والخبرة والمهـارة الى صـعوبة حصول النازحين من القرى على الأعمال التى يفضلونها .

(هـ) توفر العمالة الأجنبيـة وسـهولة الحصول عليهـا وانخفاض تكلفـة استخدامها لا سيما فى الأعمال اليـدوية التى يتعفف السـعوديون عنها ، أو يعتبرونها غير مرغوبة اجتماعيا .

وتشـكل هـذه الحالة الأخيرة أى تعفف السـعوديين عن أنواع معينـة من العمل ظاهرة فى الاقتصاد السعودى . ويرى البعض ان هـذه الظاهرة يمكن التغلب عليها عن طريق دفـع علاوة على الأجـور فى الأعمال غير المرغوبة ، الا أن العـوامـل الاجتماعيـة ونظام القيم السـعودى قوية بحيث لا تكفى فروق الأجـور بين القطاعين الزراعى والصناعى لتحريك العمـالة الى القطاع الأخير ، حيث يسـمح نظام العائلة الكبيرة والتضـامن الاجتماعى والقروض المدعمـة والمدفوعات الحكومية الخاصـة بالرفاهيـة الاجتماعية ووجود فرص عمالة فى الحكومة بتكريس هـذه الظاهرة ومطالبة العمـال بأجـور أكثر ارتفاعا للتحول الى

القطاع الصناعى(٧٠) . ومع ذلك يبدو أن ارتفاع الأجور لن يكون كافيا وحده لجذب العمالة الى القطاع الصناعى .

وينبىء هذا التفاعل بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية بنتيجة هامة مؤداها ان العمالة السعودية لم تحقق كسبا يعتد به من التنمية الصناعية ، وقصارى ما قدمته التنمية فى هذا الخصوص هو انتقال العمالة من الريف الى الحضر انتقالا أفقيا من عمل منخفض الانتاجية الى عمل آخر منخفض الانتاجية أيضا .

٤ ـ تزايد المديونية الخارجية :

كان لنمط التصنيع العربى الذى عرفته الحقبة النفطية علاقة وثيقة بتفاقم مشكلة الديون الخارجية لبعض الأقطار العربية آلتى اختارت هذا النمط من أنماط التصنيع . لقد ساق البعض ـ فى معرض تبريره لهذا الاختيار ـ حجة مؤداها ان اقامة قاعدة صناعية يتمحور حولها الاقتصاد الوطنى يتطلب رؤوس أموال ضخمة لا تسمح الموارد المحلية ـ أيا كانت ـ بتوفيرها . وفى ظل هذه الحجة اعتبر المخططون فى بلد كالجزائر ـ مثلا ـ ان اللجوء الى السوق العالمية لتوفير التمويل اللازم

(٧٠) انظر كانفارهاس Kanverhase المرجع السابق ، ص ٧٢

أمر ضرورى لتجاوز أى اختنــاقات تمويلية واستعواض النقص فى مصــادر آلتمويل المحليــة(٧١) . ولذلك استأثر قطاع التصنيع بنســبة كبيرة من الاســتثمارات والقروض الأجنبيـــة وجهت غالبيتها الى النشاطات التصديرية داخل هــذا القطاع حتى يتمكن من جلب العملات الصــعبة والوفاء بالتزامات مدفوعات النقــد الأجنبى والديون الخارجيــة .

لقد كانت القروض الأجنبيــة فى الجزائر تمثل نحو ٢٦٪ من اجمــالى مصــادر تمــويل التنميـــة فيما بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٧٧ . وقد أتجه نصف هــذه القروض لتنمية النشاطات التصديرية لقطاع الصناعة الجزائرى . وعلاوة على ذلك فقــد حصلت ثلاثة مشــاريع صناعية فقــط على ٥٠٪ من القروض الأجنبية لعــام ١٩٧٧ ، ناهيــك عن أن أعدادا كبيرة من المشاريع البتروكيماوية الأخرى كانت مســاهمة التمويل الأجنبى فيهــا شــبه كاملة . فقــد بلغت ٤٧٪ فى حالة مجمع الميثانول فى مدينة أرزيو و ٨٠٪ فى مجمع المخصبات الفوســفاتية فى عنابة ومجمع الأســمدة فى تبســه و ٩٨٪ فى حالة وحــدة الأوراق البلاستيكية فى ســطيف(٧٢) .

---

(٧١) راجع وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ؛ خلاصــة الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية العشرية (١٩٦٧ — ١٩٧٨) جمهورية الجزائر ، مايو ١٩٨٠ ، ص ٧٢

(٧٢) انظر : بيبى يوسف ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٧

ولا يمكن بطبيعة الحال أن نعزل هـذا التورط فى شرك الديون الخارجيـة عن السـمات العامة لنموذج التصنيع العربى فى الحقبـة النفطيـة . اذ يظل هـذا النموذج بخصائصـه العـامة من اكبر عوامل التحريض على الاقتراض الخارجى :

(أ) فهو من ناحيـة نموذج منحاز الى الصناعات كثيفـة رأس المـال التى قد تنوء بتمويلها الموارد المحلية ، ولا يجد القطر العربى مهربا من اللجـوء الى عقد القروض الخارجية .

(ب) ويعتمد النموذج على اسـتخدام تكنولوجيا متقـدمة فى بعض الصناعات يرتبط تشـغيل طاقاتها الانتاجية باستمرارية تدفـق واردات السـلع الوسـيطة من الخارج والاسـتعانة بالخبرة الأجنبية ، ودفع مقابل تراخيص الانتاج للسـلع أو حق الحصـول على المعرفة الفنيـة Know How أو تخصيص مبالغ كبيرة مقابل التصميمات الفنية للمصـانع .

(جـ) ثم أن التصنيع العربى قام — فى جانب كبير منـه — معتمـدا على الشركات دولية النشـاط التى زينت لهذه الأقطار طريق الغواية والوقوع فى شرك الديون ، بتسـهيل سبل الوصول الى المؤسسـات الدولية المـانحة للقروض دون قراءة للعواقب الوخيمة التى جنتها بعض هـذه الأقطار ويكفينا المثال الجزائرى الذى بلغ فيـه معـدل خـدمة الدين ٥ر٧٧٪ فى عام ١٩٨٨ .

وهو ما يعنى ان الجزائر تحتاج الى اكثر من ثلاثة ارباع حصيلتها من العملات الأجنبية سنويا لسداد ديونها ، ناهيك عن أن أسعار الفائدة المدفوعة على القروض الجزائرية هى أسعار فائدة معومة يحدد لها رقم قياسى ويجرى تغييرها تبعا لمعدلات التضخم ، وهو ما يعنى أن مانحى القروض محميون تماما ضد مخاطر التضخم التى يدفع تكاليفها كاملة الاقتصاد الجزائرى وحده .

والحق أن حجم القروض الخارجية التى عقدت لتمويل عدد محدود من المجمعات الصناعية كثيفة راس المال كان يمكن أن تمول عددا اكبر من هذه الصناعات ، فى ظل فنون انتاجية اخرى اقل كثافة لراس المال واكثر كثافة لقوة العمل المحلية . وعندئذ يتحرر الاقتصاد الوطنى لا من عبء الديون وحدها ، وانما يتخفف كذلك من وطأة البطالة .

٥ ـ تكريس الازدواجية والتفاوت الجهوى :

يتميز الاقتصاد العربى عموما بطبيعة ازدواجية أو ما يسمى بالاقتصاد الثنائى dual economy فثمة قطاعان غير متكاملين قطاع تقليدى أو معيشى وقطاع حديث تبادلى يتعايشان جنبا الى جنب ، ولا يوجد خطوط اتصال تربط بين القطاعين الا فى اضيق الحدود وعندما تكون ثمة مصلحة للقطاع الحديث فى

ذلك ، بحيث يكاد ينطوى الاقتصاد القومى على نظامين اقتصاديين مستقلين ، وعلى حين يشكل القطاع الحديث اقتصادا نقديا موجها نحو الخارج ويضم الصناعات الحديثة كثيفة راس المال ، فان القطاع التقليدى يقوم بدرجة كبيرة على الزراعة والرعى وموجه نحو الداخل ويتميز بانخفاض نصيب الفرد من راس المال والأرض .

وترتب على هذا من الناحية الاقتصادية تفكك البنيان الاقتصادى بحيث لا تلاقى التغيرات التى طرات على احد القطاعين تجاوبا يعتد به من القطاع الآخر . ومن ثم فان اثر النمو فى القطاع الصناعى الحديث لم يفلح كثيرا فى تحريك عجلات النمو فى القطاع التقليدى . وكانت اكثرية المكاسب التى تسربت من استثمارات القطاع الصناعى الى القطاع التقليدى مكاسب عرضية ، ولم يكن الهدف منها تحديث القطاع التقليدى او تطوير المناطق الاقل تقدما من البلاد .

وقد لاقت استراتيجية التصنيع من أجل التصدير اهتماما لا يعادله الاهتمام الذى اعطى لبقية القطاع الصناعى أو القطاعات الاقتصادية الأخرى بدعوى تمكين الصناعات التصديرية من المنافسة فى الأسواق الدولية . وترتب على ذلك بالطبع قيام قطاع حديث متقدم يتركز فى عدد محدود جدا من التجمعات الحضرية وقطاع تقليدى متخلف يضم بقية

القطاعات كالزراعة والصناعات الحرفية . ففى كوريا الجنوبية وتايوان التى انتهجت هذه الاستراتيجية ، تخلفت الزراعة بسبب تدفق الاستثمارات الى قطاع الصناعات التصديرية حتى اضطرت الدولتان الى استيراد الأرز بعد أن كانتا بين الدول المصدرة له ، كذلك لم ينج التصنيع العربى فى الحقبة النفطية من هذا المأزق ، فقد أسهم فى تكريس الثنائية الاقتصادية والتفاوت الجهوى فى الاقطار التى أخذت به . حيث أعطت هذه الاستراتيجية وزنا أكبر للاستثمار فى الصناعات الأساسية على حساب الصناعات التحويلية ، كما انحازت الى الصناعات الحديثة بوجه عام ضد الزراعة التقليدية . وفرض اختلال التوازن في بنية الاستثمارات لصالح الصناعة الحديثة ضغوطا متزايدة على القطاعات الأخرى . وبناء عليه فقد تركز الدخل فى القطاعات الحديثة كثيفة رأس المال التى تستخدم تقنيات متقدمة ، وزادت حدة الفروق فى الأجور من حيث توزيعها الجهوى والمهنى . ومن ثم نجد تفاوتا فى الأجور بين مختلف المهن يفوق ذلك التفاوت القائم فى الدول المتقدمة . ففى الجزائر كانت نسبة اجور العمال فى القطاع الحديثه الى اجور العمال فى القطاع التقليدى ٢٫٠١ : ١ وهى أعلى من مثيلتها فى اقطار كثيرة متقدمة ونامية . وقد اظهر الاحصاء السكانى لعام ١٩٧٧ أن سياسة التصنيع التى توختها الجزائر لم تزل الاختلال السكانى التقليدى بين الواجهة الساحلية

المتطورة نسبيا والمناطق الداخلية المتخلفة نسبيا ، بل زادت من حدته ، وصارت الامتيازات التى حظيت بها المناطق الحضرية الكبرى فى مجال توطين الصناعات أمرا يتهدد الزراعة الجزائرية، حيث ضمت أكثر الأراضى الزراعية خصوبة الى المجمعات الصناعية الكبرى التى انشئت فى الحقبة النفطية ، وفى النهاية تقلصت الرقعة الزراعية المتوفرة الأمر الذى شكل معضلة أخرى الى جانب المعضلات التقليدية التى تعانيها المناطق الريفية من نزوح السكان وزحف الصحراء والخلل فى التوازن الجهوى والتفاوت فى الأجور . وهو ما دعا اسنارد Isnard الى القول « بأن ما يسمى صناعة جزائرية ما هو ـ فى الواقع ـ الا غبار من المشاريع تفتقر الى روابط تشدها الى بعضها البعض وتخضع لصيغ ادارية مختلفة ، وعلى الرغم من تمركز هذه المشاريع فى المدن فهى مازالت غير قادرة على توفير عمل كاف للسكان المتراكمين فى المدن أو المهاجرين من الريف »(٧٣) .

ونظرا لأن التصنيع العربى كثيف الاستخدام لأنواع من التكنولوجيا ترتبط عادة بالحجم الكبير للوحدات الانتاجية ، فان الأقطار العربية التى أخذت به اضطرت الى اقامة عدد

---

(٧٣) انظر : عبد الحميد براهيمى ؛ أبعاد الاندماج الاقتصادى العربى واحتمالات المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٣٨ ، ص ٨١

محدود جـدا من الوحـدات الانتاجية التى تتمتع باقتصاديات الحجم الكبير الأمر الذى يحـد من تنويع الانتاج وتوزيعـه على مختلف جهـات الدولة واقاليمهـا ويعمـــق بالضرورة الفروق الجهـوية .

أن اختـلال العـلاقة بين الريف والحضر او بين الزراعـة والصناعة ليست المظهر الوحيـد للتفاوت الجهـوى فى الأقطار النفطيـة ، وانما يعكس نمط توطين الصناعات ايضا مظهرا آخر من مظاهر الفروق الجهـوية فى تلك الأقطار ، اذ كمـا فى الجزائر يميـل التوطن الصـناعى فى بلد نفطى آخـر كالمملكة العربيـة السـعودية الى التركز فى المدن الرئيسـية ، وتزداد كثافتـه عمـوما فى المنطقتين الغربيـة والشرقيـة ، فالاولى كانت مركزا صناعيا ومنطقـة جلب للاستثمار الصـناعى الخاص الموجـه بالمبـادرات الفردية ومؤشرات السـوق ، بينما تعتبر الثانيـة المركز الرئيسى للصـناعات الاسـاسية التى قامت فى معظمها على اكتاف الدولة وترتكز على قاعـدة وفيرة من الهيدروكربونات . ويشى التوزيع الجغرافى للصناعة فى المملكة عن توفر التجهيزات الصناعية المناسـبة فى المدن الكبيرة وغيابها فى المدن الصـغيرة والمناطـق البعيدة كالمنطقتين الجنوبية والشـمالية ، ويبـدو جليـا من الجـدول رقم (١٠) ان المنطقـة الشرقية وحـدها اسـتأثرت بما يزيد كثيرا عن نصف الاسـتثمارات الصـناعية

فى عام ١٩٧٥ ، كما انفردت المنطقة الغربية فى نفس العام بحوالى نصف عدد المصانع التى تستخدم عشرة عمال فاكثر ، فكان نصيبها من العمالة الصناعية يفوق نصيب المنطقتين الوسطى والشرقية . وكما يلاحظ من الجدول فان هذا النمط لم يصبه تغير يعتد به مع افول الحقبة النفطية فى منتصف الثمانينيات .

جدول رقم (١٠)

نمط التوطن الصناعى فى المملكة العربية السعودية ابان الحقبة النفطية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٤)

المنطقة	عدد المصانع		عدد العمال		الاستثمارات	
	١٩٧٥	١٩٨٤	١٩٧٥	١٩٨٤	١٩٧٥	١٩٨٤
الشرقية	١٩ ٪	٢٢ ٪	٢٨ ٪	٢٨ ٪	٥٨	غ م
الغربية	٤٨ ٪	٤٠ ٪	٤١ ٪	٣٧ ٪	٢٥	غ م
الوسطى	٣٣ ٪	٣٨ ٪	٣١ ٪	٣٥ ٪	١٧	غ م
الاجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	

المصدر : الخطراوى ، مساهمة الصناعة السعودية فى الاقتصاد الوطنى التعاون ، ١٢ ، السنة الثالثة ، ديسمبر ١٩٨٨ ، ص ٧٣

وعموما تفتقر معظم الأقطار النفطية لسياسة محددة لتوزيع الصناعة وتوطينها جهويا ، ولم تستخدم بعد الحوافز الكافية لتوجيه الاستثمار الصناعي الخاص نحو أكثر المناطق حرمانا واشدها فقرا ، كما عجز التوجيه الحكومي وقرارات المخطط المركزي عن ازالة الفروق الجهوية كما راينا في الجزائر ؛ حيث لم تتخذ تدابير كافية لاعادة نشر الصناعات على نحو يضيق من هذه الفروق أو يقلل ما أمكن من حدة الثنائية القائمة في بنية الاقتصاد . ولا يغرب عن البال ان عدم القضاء على هذه الثنائية وازدياد الفروق الجهوية يؤدي الى ضيق الأسواق المحلية ، اذ تعني هذه الفروق في بعض جوانبها أن قطاعاً هاما من السكان ذا وزن نسبي كبير يعيش على هامش الاستهلاك الصناعي ، ومن ثم فانه لا يمثل جزءا فعالا في السوق ، وهو الأمر الذي يترك آثاره ليس فقط على مستويات المعيشة في مثل هذه المناطق ، ولكن أيضا على امكانية تطوير هذه المناطق وتحديثها ، ويضع بالضرورة قيدا على امكانية التوسع الصناعي نفسه ، وبحكم هذه الازدواجية فان معدل النمو وان حقق في البداية معدلات مرتفعة الا انه لا يمكن أن يستمر على الوتيرة التي بدأ بها ولا بد له أن يتباطأ قبل أن يؤول الى ركود .

وهكذا فان هذه الاستراتيجية لا تحقق التنمية الشاملة

ولا تصل بالاقتصاد القومى الى مرحلة الانطلاق لانها اذ تعمل على تنمية جزء منه فانها تؤدى فى الوقت نفسه الى تدهور بقية اجزائه . ويبقى قطاع الصناعة الموجه نحو الخارج — فى كل الاحوال — جيبا منفصلا enclave عن بقية الاقتصاد القومى لا يرتبط به الا باوهن الصلات .

٦ — القيود المفروضة على الصادرات الصناعية العربية فى اسواق الدول المتقدمة :

كما قدمنا قام نموذج التصنيع العربى فى الاقطار النفطية على اساس الانتاج للتصدير الى الاسواق الخارجية . وحظيت صناعة البتروكيماويات بالذات باولوية خاصة بين الصناعات العربية الموجهة نحو الخارج بما تهيأ لها فى البيئة العربية من اسباب الوجود . وكانت هذه الصناعة قد ظهرت قبل نصف قرن فى الدول الصناعية المتقدمة ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول اوروبا الغربية ، وظلت هذه الدول تسيطر على الانتاج والتسويق الدوليين للمنتجات البتروكيماوية. وكان دخول منتجين جدد الى تلك الاسواق يمر ايضا عبر عدد محدود من الشركات المتعددة القوميات التى تنتمى الى بلد أو أكثر من هذه البلاد المتقدمة . ومن ثم ليس بغريب أن تعمل السوق الدولية للبتروكيماويات فى ظل ظروف « احتكار القلة Oligopoly » وتتميز بارتفاع درجة التركز ، حيث تسيطر

١٥ شركة عملاقة على انتاج وتسويق البتروكيماويات فى العالم .
وقد اتجه جزء رئيسى من نشاط هذه الشركات فى السبعينيات الى الانتاج فى الأقطار العربية الغنية بالنفط ، وقبلها فى الستينيات امتد نشاطها الى اقطار اخرى فى العالم الثالث ، مما أدى الى توسع الانتاج خارج الحدود وظهور ازمة افراط فى الانتاج وتفاقم مشكلة التسويق بسبب تزاحم المنتجين القدامى والقادمين الجدد على الأسواق المستقرة للبتروكيماويات فى الدول المتقدمة . ويبدو جليا أن توسعا ضخما قد حدث فى الإنتاج العربى من البتروكيماويات والأسمدة يفوق الى حد كبير طاقة الاستهلاك العربى . وهو ما يعنى أن هناك فائضا كبيرا للتصدير يبحث عن منافذ تسويق خارجية لا سيما فى الدول الصناعية المتقدمة التى تزايدت داخلها نزعات الحماية الجديدة ضد السلع المصنعة القادمة من الدول النامية ، وهى النزعة التى نمت فى أعقاب ازمة التضخم الركودى فى الغرب منذ عام ١٩٧٣ واتساع نطاق البطالة وارتفاع تكاليف الانتاج واسعار المنتجات الصناعية . ويميل انصار هذه النزعة الى القول بأن المنتجات الصناعية للعالم الثالث تستطيع بالانخفاض النسبى فى اثمانها ، واذا ما تركت لها حرية الوصول access الى الأسواق المتقدمة ان تهدد المركز التنافسى لصناعات هذه البلاد فى عقر دارها ، وأن تؤدى بالتالى الى شل القطاعات المنافسة

وتسريح بعض العمال وتخفيض معـــدل الأرباح وربما التخلص من بعض فروع الصـــناعة(٧٤) .

وينحاز الهيكل الجمركى للدول المتقدمة بالطبع الى واردات السـلع الصناعية من الدول المتقدمة الاخرى ، بينما يميز ضـد الواردات الصـــناعية من الدول النامية ، وعلاوة على ذلك يتسم الهيكل الجمركى الذى تأخـذ به الدول المتقـدمة « بتصـاعدية التعريفة » Tariff esclation حيث تتصاعد التعريفـــة الجمركية كلمـا ارتقت السـلمة فى سلم التصنيع ، ومن ثم ينحاز هـذا النظام للواردات الأوليـة ، بينما يرفـع معـدل الحمـاية الفعالة على السـلع تامة الصنع ، ويشـجع الدول الناميـة على تصـــدير المنتجات الأولية ويثبط تصـــدير السـلع الاكثر تصنيعا . وبهذا تزيد « تصاعدية التعريفة » من صعوبة استخدام الدول الناميـة للصـادرات كأسـاس يقوم عليـه التصـنيع . وربما كان ذلك احـد العوامل التى تفسر تباطؤ انتقال الصـناعات البتروكيماوية العربيـة حتى الآن من مشروعات الجيـــل الأول (البتروكيماويات الاساسـية) الى مشروعات الجيل الثـانى

---

(٧٤) راجع :

Bagwati, J.; Industrial Expansion in Developing Countries and Implications for Trade Policies, in Industyr and Development , No 3, UNIDO , New York, 1974 p - 49

(المنتجات الوسيطة والنهائية) . ولهذا السبب ايضا استطاعت المملكة العربية السعودية أن تضاعف مبيعاتها الى المجموعة الاقتصادية الأوربية أربع مرات من مادة الميثانول المعفى من الرسوم الجمركية ، والميثانول ـ كما هو معروف منتج أساسي ومن مشروعات الجيل الأول(٧٥) . ومع ذلك تصطدم القدرة التصديرية للمملكة وغيرها من الاقطار النفطية الأخري بالسقف المقرر لها ، حيث تقوم الجماعة الاقتصادية الأوربية ـ طبقا لنظام التفضيلات المعمم ـ Generalized System of Preferences ـ بتحديد حصة نسبية او سقفا ثابتا تبعا للحصة التقريبية المقررة للبلدان النامية ، فان كان الأمر يتعلق بحصة محددة بحجم معين او بوحدات نقدية أوروبية وموزعة بين مختلف اعضاء المجموعة ، فان الرسوم الجمركية تطبق تلقائيا عند تجاوزها هذا السقف . وبالفعل تدفع الأقطار العربية رسوما جمركية تتراوح بين ١٣٫٥ و ١٤٫٤٪ على صادراتها من المنتجات البتروكيماوية الى الجماعة الاقتصادية

---

(٧٥) انظر روبير مشعلاني ؛ الصناعة البتروكيماوية العربية امام التحدى الغربى ؛ مجلة البترول والغاز العربى ، المركز العربى للدراسات البترولية ، باريس ، العدد العاشر ، السنة العشرون ، اكتوبر (تشرين أول) ١٩٨٤ ، ص ١١ .

وفقا لنظام التفضيلات المعمم GSP (٧٦) ، بينما لا تفرض الجماعة رسوما مماثلة على وارداتها من البتروكيماويات الامريكية أو اليابانية .

ويبدو أن نظام التفضيلات المعمم الذى اقترحته الدول النامية فى عام ١٩٦٤ واحتمت به ضد السياسات التمييزية للدول المتقدمة قد فقد — فى التطبيق — أهم ما ينطوى عليه من مزايا ، بل وكثيرا ما التفت الدول المتقدمة حوله وتعسفت فى تفسير نصوصه . وينصرف النظام فى جوهره الى مطالبة الدول المتقدمة بأن تمنح وارداتها من السلع المصنعة وشبه المصنعة القادمة من الدول النامية معاملة جمركية تفضيلية دون أن يشترط على الدول النامية المعاملة بالمثل . ولذلك ليس غريبا أن تتلكأ الدول المتقدمة فى تبنيه نظرا لما يجلبه من منافسة متزايدة لصناعاتها المحلية ، ولم تأخذ به الجماعة الاقتصادية الاوربية الا منذ عام ١٩٧١ ، كما أن الولايات المتحدة الامريكية كانت آخر من تبنى نظام التفضيلات المعممة فى عام ١٩٧٦ ، ولكن فى ظل قيود عديدة افقدت النظام كل

---

(٧٦) انظر : روبير مشعلانى ؛ السوق الاوربية ؛ نظام الافضليات هو المشكلة ، مجلة البترول والغاز العربى ، العدد ١١ ، السنة العشرون ، نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٨٤ ، ص ١١ .

رجاء معقود عليه من قبل الدول النامية التى تطمح الدخول بصناعاتها إلى السوق الأمريكى . وقد استبعدت الولايات المتحدة الأقطار العربية النفطية المصدرة للبتروكيماويات ، وبالطبع الدول الشيوعية — وقتها ! — من الاستفادة بنظام التفضيلات المعمم ، وعادة ما تتذرع الدول المتقدمة دفاعا عن هذه القيود بالحجة القائلة بأن الصناعات التصديرية للدول العربية تتلقى من الاعانات والدعم الحكوميين فى مواطنها ، ما يجعلها فى غنى عن تلقى الاعانة من الغير فى أى صورة من صور التسهيلات الجمركية وآلا صارت منافسا يخشى بأسه على الصناعات المنافسة للواردات فى الدول المتقدمة . ويساق دفاعا عن هذا الزعم عدد من الأسباب اهمها :

(أ) انخفاض تكلفة الغاز الطبيعى الذى تزود به الأقطار العربية مجمعاتها البتروكيماوية عن السعر العالمى ، وغالبا ما تكون امدادات الغاز مجانية أو شبه مجانية ، وبالتالى يكتسب انتاج هذه الأقطار مقدرة تنافسية تصل الى حد اغراق السوق الاوربية بملايين الأطنان .

(ب) انخفاض تكلفة النقل بحكم دعم الأقطار العربية المنتجة لاساطيلها من الناقلات العملاقة .

(جـ) أن المجمعات فى الأقطار العربية احدث من تلك

الموجودة فى اوروبا ومن ثم فهى تستخدم عدداً اقل من قوة العمل وتنتج كميات أكبر مما يعطى للمنتجات العربية قدرة اضافية على المنافسة .

(د) ان الأسواق العالمية قد لا تتحمل فى وقت واحد الانتاج العربى والاوروبى والأمريكى واليابانى من البتروكيماويات خاصة وأن المصانع الأوربية لم تعد تعمل الا بنحو ٦٠٪ فقط من طاقتها الانتاجية ، ومهما كانت قوة الاقناع التى ينطوى عليها هذا الزعم والأسباب التى تساق دفاعا عنه إلا انه لا يكفى لتبرير هذه القيود التى تفرضها الدول المتقدمة على صادرات الصناعة العربية التى قامت أصلا بتشجيع من الدول الصناعية المتقدمة وبالاعتماد على شركاتها وبالمشاركة معها فى كل مراحل التصنيع العربى ، بل ودافعت الأقطار النفطية عن مشاريعها المشتركة مع الشركات دولية النشاط بذريعة الوصول الى أسواق الدول المتقدمة التى تملك هذه الشركات مفاتيح أبوابها المغلقة . ومع ذلك صارت تواجه أزمة تسويق ، فصناعة البتروكيماويات صناعة تصديرية فى المقام الاول وصادراتها موجهة الى أسواق الدول المتقدمة اساسا بينما هذه الدول الأخيرة مصدرة أيضا لمنتجاتها من البتروكيماويات .

وتطرح هذه المشكلة بالضرورة اهمية التعاون الاقليمى

العربى ، ليس فقط كأداة للوصـول الى سـوق اقليمية اوسع للمنتجات البتروكيماوية ، وانما ايضـا للتنسـيق بين الاقطـار العربية لتنمية الصناعات البتروكيمائية وغيرها من الصـناعات الاسـاسية ضمن استراتيجية عربية للتصـنيع تتلافى التكرار والتبديد والمنافسـة الضارة بين الاقطار العربية .

وثمة حقيقة لا يمكن تجاهلها وهى ان كل سـوق وطنى فى الدول العربيـة على حـدة لا يكفي اطلاقا ومهما بلغ من توسـع لضمان مجال يمكن معـه تحقيـق تنمية صناعية فعالة تنطوى على التنوع والتصنيع الراسى أى على استكمال السلسلة التكنولوجية. وهـذا يعنى اقامة الصناعات الاستثمارية والوسيطة التى تتصف بتزايد الحجم الاقتصـادى للمشروعات بحيث يتعذر على السوق المحليـة لاى قطر عربى أن يكفى وحده لاسـتيعاب الانتاج الوفير لهذه الصناعات . وهنا تبرز أهمية توسيعه أفقيـا أى الانتـاج فى اطار اقليمى او قومى . ولا يخفى ان التكامل الاقليمى والتعاون الصناعى العربى كفيلان بتوسـيع السوق ليس من جانب الطلب وحـده ، وانما من جانب العرض أيضـا بما يؤديان اليه من رفع كفـاءة الوحـدات الانتاجية وتخفيض تكلفتها الاستثمارية وتوفير الشروط اللازمة لعملها بكامل طاقتها الانتاجية .

وهكذا يطرح التكامل الاقتصـادى العربى نفسـه كضرورة اسـاسية لتوسيع السـوق أفقيـا دون أن يعنى اغفال التعاون

مع الدول النامية الاخرى ، أو اغفال اهميـة التبـادل المتكافيء مع الدول المتقدمة الذى يتحقق فقط مع تنامى قـوة المساومة الجماعية العربية وتزايد قدرتها التفاوضية فى الأسواق الدولية.

* * *

خاتمـــة

واجهت الاقطار النفطيـــة أربعة خيارات لاستخدام العوائد النفطيـــة ؛ الاستثمار فى الأصـــول الأجنبية والتوسع فى نفقات الرفاه الاجتماعى وزيادة المســـاعدات الأجنبية والاستثمار المحلى والتصنيع . ورغم ان الدولة النفطية قامت باستثمارات ضخمة فى الأصـــول الاجنبية وصـــارت دولة رفاه اجتماعى وقدمت كمية كبيرة من المســـاعدات الخارجيـــة الا أن هنـــاك اسبابا كثيرة وقفت الى جانب التصنيع وجعلته الخيـــار المرجـــع فى ميزان الاستراتيجيات التى تبنتها الدولة فى الحقبة النفطية . وقد كان هـــذا الخيار يندرج فى اطار الاستراتيجية العامة لهذه الأقطـــار والتى تهـــدف الى تنويع هياكلها الانتاجيـــة والاســـتفادة من المزايا النســـبية التى تتمتع بها وتتمثل فى امتلاكها لقاعـــدة من الموارد الطبيعية (النفط والغـــاز) ووفرة نســـبية فى راس المـــال ، علاوة على قبـــول النظام الدولى فى الســـبعينيات بمبدأ اعادة توزيع الصناعات عالميـــا والســـماح بنقل صناعات معينـــة الى الدول النامية لا سيما تلك الصناعات المسرفة فى استخدامها لمصـــادر الطاقة والنفط والتى تنطوى على تكلفة اجتماعية عاليـــه من وجهـــة نظر الدول المتقدمة .

وقد اتخذت التوجهات التصنيعية فى الأقطار النفطية أنماطا متعددة وحملت أسماءا مختلفة كنموذج « الصناعات المصنعة » فى الجزائر أو برنامج « الصناعات الأساسية » فى المملكة العربية السعودية ولكن كان هناك خيط مشترك ينتظم هذه التجارب - رغم خصوصيتها - فى نسيج مشترك ويضعنا ازاء نموذج واحد للتصنيع العربى ينتمى الى الحقبة النفطية ويدين لها بوجوده . ولا يخرج هذا النموذج عن كونه واحدا من نماذج الصناعات التصديرية التى انتشرت فى السبعينيات وعرفنا صورا لها فى دول « النمور الأربعة » فى آسيا أو فى البرازيل والمكسيك . وهكذا اتسم نموذج التصنيع العربى فى ظل النفط بأنه :

- تصنيع موجه نحو الخارج .

- وتصنيع قائم على الاستثمار المشترك مع الشركات المتعددة القوميات .

- وتصنيع كثيف التكنولوجيا وكثيف رأس المال .

- وتصنيع مدار من قبل الدولة وعلى اكتافها .

- وتصنيع متنافس لا متكامل .

بيد أن التصنيع العربى باعتباره نموذجا من نماذج الصناعات التصديرية لم ينجح كما نجحت النماذج الآسيوية مثلا فى تغيير التركيب الهيكلى للصادرات العربية ، ولم يحقق تنويعا يذكر فى بنية الصادرات السلعية للأقطار النفطية . ولم يؤد التصنيع دوره المنشود لرفد الاقتصاد العربى الأحادى الجانب بقطاع انتاجى جديد غنى ومتنوع ، فقد اكتفى هذا التصنيع بخلق جزر صناعية تنتج لمواجهة الطلب الخارجى ، بينما يتراجع الانتاج الصناعى المنافس للواردات والموجه لاشباع الطلب المحلى .

وقد اقترن التصنيع العربى فى ظل النفط بطائفة من المشكلات والعقبات التى صارت من فرط التصاقها به معلما من معالمه التى تدل عليه . وفى مقدمة هذه المشكلات والتحديات ارتفاع تكلفة التصنيع ، وامتلاك الأقطار النفطية لعدد من الوحدات الصناعية التى تعمل بأقل من نصف طاقتها الفعلية وعدم قدرة الصناعات الجديدة على تأمين فرص عمل كافية وتكريس الازدواجية الاقتصادية والتفاوت الجهوى ، علاوة على ما تلاقيه الصادرات الصناعية العربية من قيود وعوائق مفروضة على منتجاتها فى أسواق الدول الصناعية المتقدمة . ويبقى الأفق مفتوحا فقط أمام صناعات التصدير العربية فى ظل توسيع السوق العربية من خلال التعاون الصناعى العربى وتنسيق السياسات الصناعية العربية والاهتمام بالمشروعات الصناعية العربية المشتركة .

المراجـــع

اولا : المراجع العربيــة :

١ ـ ابراهيم ســعد الدين والدكتور محمود عبد الفضيل ؛ الاعتماد الجمــاعى على النفس الســبيل الأساسى للتنمية العربية المســتقلة ، المؤتمر القومى لاستراتيجية العمــل الاقتصـــادى العربى المشـــترك ، بغداد ، ١٩٧٨ .

٢ ـ أســامة ابراهيم فلالى ؛ التصنيع فى المملكة السعودية؛ رســالة دكتوراه مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ .

٣ ـ أســامة عبد الرحمن ؛ دور العمالة المواطنة فى بعض اقطــار الخليج العربى النفطية ، المستقبل العربى ، بيروت ، العــدد ١٣٠ ، ديســمبر ١٩٨٩ .

٤ ـ أســماعيل صبرى عبد الله ؛ النظام الاقتصادى الدولى الجــديد ، تطوره ، معالمــه الرئيســية وموقف البلاد العربيــة منــه ، مجلة النفط والتعاون العربى ، المجلد الثانى ، العـــدد الثالث ، ١٩٨٣ .

٥ ـ انطوان زحلان ؛ البعد التكنولوجى للوحــدة العربية ، مركز دراســات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣ .

٦ — بدر الاسلام محيى الدين هاشمى ؛ تصنيع شبه الجزيرة العربية ، مقترحات حول وسائل انماء المنشآت الخاصة ، المستقبل العربى ، بيروت ، العدد السبعون ، السنة السابعة ، ديسمبر ١٩٨٤ .

٧ — بيبى يوسف ؛ دور قطاع المحروقات فى التنمية الصناعية بالاقتصاد الجزائرى ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاقتصاد جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ .

٨ — بيير جودى ؛ تحويل التكنولوجيا : دروس آسيوية ، المنار ، باريس ، العدد ٦٧ ، يولية (تموز) ١٩٩٠ .

٩ — جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة وصندوق النقد العربى ؛ التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٨٧ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨

١٠ — حميد القيسى ؛ فشل التنمية الاقتصادية العربية فى تحقيق الاستقلال الاقتصادى ، الوحدة ، الرباط ، العدد ٧٤ ، نوفمبر ١٩٩٠ .

١١ — روبير مشعلانى ؛ الصناعة البتروكيماوية العربية امام التحدى الغربى ، مجلة البترول والغاز العربى ، المركز العربى للدراسات البترولية ، باريس ، العدد العاشر ، السنة العشرون ، اكتوبر (تشرين أول) ١٩٨٤ .

١٢ — روبير مشعلانى ؛ السوق الأوربية : نظام الأفضليات هو المشكلة ، مجلة البترول والغاز العربى ، المرجع السابق ، العدد ١١ ، نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٨٤ .

١٣ — شريف الموسى ؛ مفهوم التبعية واستراتيجيات التصنيع العربى ، المستقبل العربى ، بيروت ، العدد ٧٩ ، السنة الثامنة ، سبتمبر ١٩٨٥ .

١٤ — دكتور عبد الحميد براهيمى ؛ أبعاد الاندماج الاقتصادى العربى واحتمالات المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨١ .

١٥ — عبد القادر سيد أحمد ؛ النفط والتنمية : المثال الجزائرى ، النفط والتعاون العربى ، المجلد التاسع ، العدد الثالث ، الكويت ، ١٩٨٣ .

١٦ — دكتور عبد اللطيف بن اشنهو ؛ التجربة الجزائرية فى التنمية والتخطيط : ١٩٦٢ — ١٩٨٠ ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ١٩٨٢ .

١٧ — دكتور عبد الله حمد المعجل ؛ الصناعة فى الوطن العربى : الانجازات والتحديات ، المستقبل العربى ، بيروت ، العدد ١١٧ ، نوفمبر ١٩٨٨ .

١٨ ـ على عتيقة ورافت بسادة ؛ النفط والتنمية الصناعية فى الوطن العربى ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٦ .

١٩ ـ فؤاد حمدى بسيسو ؛ التعاون الانمائى بين اقطار مجلس التعاون العربى الخليجى ، المنهاج المقترح والأسس المضمونية والعملية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ .

٢٠ ـ محمد ابراهيم منصور ؛ السياسة التجارية للمملكة العربية السعودية ومدى فعاليتها فى توجيه الواردات خلال الحقبة النفطية ، دراسات اقتصادية وادارية ، مركز البحوث وتنمية الموارد البشرية ، جامعة الملك سعود ، القصيم ، ١٩٨٧

٢١ ـ محمد ابراهيم منصور ؛ الآثار التنموية والتكاملية للمشروعات العربية المشتركة ، النفط والتنمية ؛ السنة ١٥ ؛ العدد ، أيار ـ حزيران ١٩٩٠ .

٢٢ ـ دكتور محمد توفيق صادق ؛ التنمية فى دول مجلس التعاون : دروس السبعينات وآفاق المستقبل ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٦ .

٢٣ ـ دكتور محمد عبد الشفيع عيسى ؛ التجربة الجزائرية

فى التنميــة من أين ؟ والى أين ؟ ، المنار ، باريس ، العدد ٦٨ ، اغسطس (آب) ١٩٩٠ .

٢٤ ــ محمد على النقى ؛ استثمارات القطاع الصناعى فى الكويت ، الشرق الأوسط ، العدد٣٧٨٧ ، الرياض، ١٩٨٩/٤/١١

٢٥ ــ دكتور محمــد فرج الخطرآوى ؛ مساهمة الصناعة السـعودية فى الاقتصاد الوطنى ، التعاون ، العدد ١٢ ، السـنة الثالثة ، ديسمبر ١٩٨٨ .

٢٦ ــ دكتور محمد محمود الامام ؛ حول خرافة الاستعاضة عن الواردات ، معهــد التخطيــط القومى ، القاهــرة ، مذكرة خارجيــة رقم ١٢٠٦ .

٢٧ ــ دكتور محمود عبد الفضيل ؛ الاقتصاد العــربى : نظرات وهواجس مســتقبلية ، المســتقبل العربى ، بيروت ، العدد ١١٧ ، نوفمبر ١٩٨٨ .

٢٨ ــ المملكة العربية السعودية ، وزارة التخطيط ؛ خطـة التنمية الثالثــة ، ١٤٠٠ ــ ١٠٠٥ هـ / ١٩٨٠ ــ ١٩٨٥ م ، الرياض ، ١٩٨٠ .

٢٩ ــ المنظمة العربية للتنميــة الصــناعية ؛ مدخــل

لاستراتيجية التعاون العربى ، دراسات استراتيجية ، اكتوبر ١٩٧٩ .

٣٠ – مؤسسة النقد العربى السعودى ، ادارة الأبحاث الاقتصادية والاحصاء ؛ التقرير السنوى لعام ١٩٨٦ ، الرياض ، ١٩٨٧ .

٣١ – وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ؛ خلاصة الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية العشرية (١٩٦٧ – ١٩٧٨) جمهورية الجزائر ، مايو ١٩٨٠ .

٣٢ – دكتور يوسف خلباوى ؛ تحديات المستقبل وقضايا التقانة الحديثة فى الوطن العربى مع اشارة خاصة الى التنمية الصناعية العربية ، المستقبل العربى ، العدد ١٣٠ ، بيروت ، ديسمبر ١٩٨٩

٣٣ – دكتور يوسف عبد الله صايغ ؛ اقتصادات العالم العربى ، التنمية منذ العام ١٩٤٥ ، الجزء الثانى ، البلدان العربية الأفريقية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤ .

٣٤ – دكتور يوسف عبد الله صايغ ؛ مستقبل التنمية العربية ودور القطاعين العام والخاص فيها ، المستقبل العربى ، العدد ١٤٢ ، ديسمبر ١٩٩٠ .

ثانيا ـ المراجع الأجنبية :

35 — Bagwati, J · : Industrial Expansion in Developing Countries and Implications for Trade policie¬, in Industry and Development, No.3 UNIDO, UN, New York, 1979 -

36 — Ballool, M·, : M·, Economic Analysis of the Long — Term Planning Investment Strategies for the Oil Surplus Funds in Saudi Arabia : An Optimal Control Theory, A Ph · D · Thesis, Department of Economics, University of Houston, Houston, Texas , U · S · A-, 1981·

37 — Bernis et Ghazali A, : Les hydrocarbures et L'indus trialisation de L'Algérie, Revue Algérienne de Sciences Juridiques et politiques, Vol · 6, no · 1 (1969)·

38 — Birks and Sinclair, A· : International Migration and Development in the Arab Region, ILO : Geneva, 1980

39 — Desai , Padma ; Alternauive Measures of Import Substituion, Oxford Economic Papers, Vol. 21, No- 3, Nov. 1969.

40 — El-Mallakh , Ragaei, « Where Does OPEC Money Go ? « The Wharton Magzine (Winter 1980) ·

41 — Gustav Ranis : Industrial sector Labor Absorption, Ecenomic Development and Cultural Change, No 21, 1973 -

42 — Hambleton, H · G, The Saudi Arabian Petrochemical Industry, : Its Rationale and Effectivness and the Social Political Implications, In Center for Arab Gulf State University of Exeter, State Economy and power in Saudi Arabia, A · Sym posium, July 4 — 7, 1980.

43 — Hill, Emid; Saudi Labor and Industrialization Policy in Saudi Arabia , Paper Presented at Center for Arab Gulf States, University of Exeter State, Economy and Power in Saudi Arabia, A Symposium, July 4 — 7; 1990 -

44 — Kanverhase, Ramon : The Saudi Arabian Economy, Praeger Publishers, New York, 1975-

45 — Kanverhase, Ramon : Social factors and Labor Market Structure in Saudi Arabia, Yale university Economic Growth Center, Discussion paper, No · 274 May 1976

46 — Khouja, M - W; The Economic of Kuwait : Development and Role in International Finance, Macmillan, London, 1979.

47 — Looney, I, Robert : Saudi Arabia's DevelopmentPotential, Lexington Books, Massachusetts, Tornto, 1982 -

48 — Sharshar , A · M · ; Oil, Religion and Mercantilism : A study of Soudi Arabia's Economic System, Studies in Comparative International Development, 1977

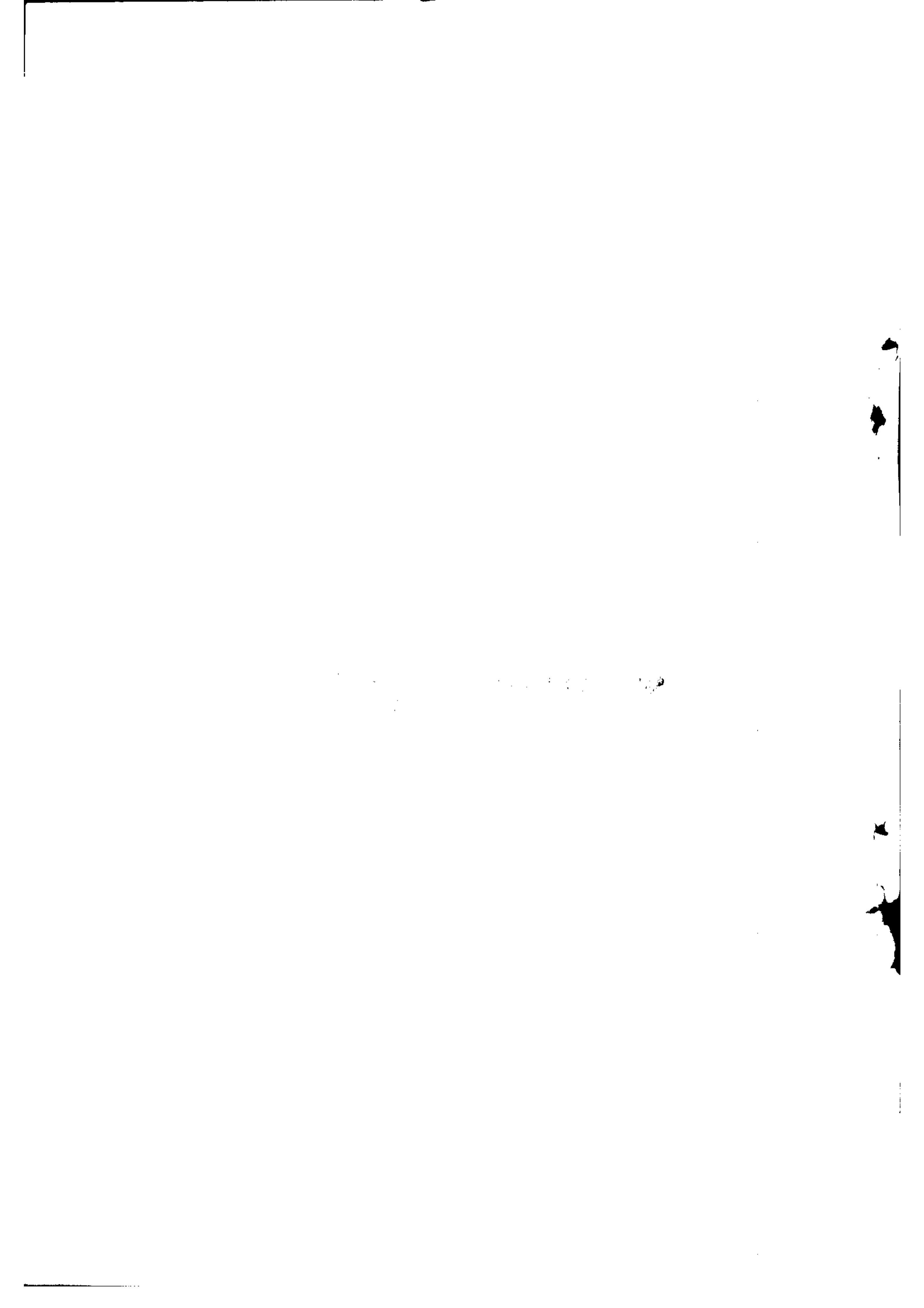
49 — Szyliowicz, Joseph : The prospects for Scientific and Technological Development in Saudi Arabia, International Journal of Middle East Studies, August 1979 -

50 — Turner L. : Industrial Develoment Strategies in the Arab Gulf States, In Issues in Development : The Arab Gulf States, London, M. D Research Services Limited, 1980.

51 — Turner and James ; Middle East Industrialization Farnborough : Saxon House, 1979 -

52 — Zahlan, A. : (ed-) : Technology Transfer and Change in the Arab World, Oxford : Pergamon Press, 1978 -

فهرس



رقم الايداع بدار الكتب ٩٣/١١٣٤٥